وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية- قطب شتمة-

قسم: العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

عنوان المذكرة:

أوضاع الجزائر في عهد الداي حسين

1818م-1830م.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

* إعداد الطالبة:

لبنى عويسي

* إشراف الأستاذ:

السعيد بوعافية

السنة الجامعية:

2017/ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

إلى قدوتي في الجدّ والعمل والصبر.

إلى من سعى وشقى من أجل دفعي في طريق النجاح.

إلى من ساندني بكل ما يملك، وكان ظلّي في الحياة .

إلى من علمني الإستمرار مهما كانت الصعوبات .

..... إلى أبي الغالي.

إلى نبع الحنان، وأغلى ما عندي .

إلى من لا تمل من العطاء .

إلى من تعبت وربت وصبرت وعانت من أجل أن تراني في هذا اليوم.

إلى مثلي الأعلى في الحياة .

..... أمي الغالية.

إلى من أرى فيهم الحب و الخير و البركة: إلى جدي عمر، وجدتي مريم.

إلى من لا معنى للحياة بدونهم.... إخوتي: وليد، إسلام، وأختي الحبيبة أماني.

إلى من أحسستهم عائلتي الثانية طوال مشواري الجامعي .... إلى الصداقة الحقيقية .... إلى كل لحظة سعادة وفرح عشتها معهم... إلى صديقاتي: خليصة، حدة، أم كلثوم، صبرينة، إسمهان، حدة، سعدية، سعدون، كوثر، إيمان، رزيقة، مديحة.

وإلى من كان سندي في كل لحظة وهو بعيد ...يونس.

اليكم أهدي ثمرة جهدي

لبنى

شكـــر وتقدير

الحمد لله الذي سهل لعباده المتقين إلى مرضاته سبيلا، وله الفضل في توفيقي لإتمام هذا البحث.

بكل عبارات التقدير و الإحترام، وبكل كلمات الشكر و الإمتنان، أقدّم شكري إلى أستاذي الفاضل الدكتور **السعيد بوعافية**، على مجهوداته الكبيرة، وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها، ومساعدته لنا في كل خطوة من هذا العمل، ومنحنا من وقته كلما احتجنا إليه.

أسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، ويوفقه في مسيرة العلم، ويجزيه الجزاء الأوفى.

كما أتقدّم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتي في كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، وبالأخص أساتذة شعبة التاريخ.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ- هـ

الفصل التمهيدي: واقع الجزائر قبل حكم الداي حسين

1- إنهيار نظام الآغاوات و إنتقال السلطة للدايات.....8

2- مميزات مرحلة حكم الدايات (1671-1818).....10

3- أوضاع الجزائر في فترة حكم الداي علي خوجة (1817- 1818).....17

الفصل الأول: الداي حسين من النشأة إلى توليه الحكم في الجزائر

تمهيد.....20

أولا: الداي حسين مولده و نشأته.....21

1- المولد و النشأة.....21

2- أسرته.....22

3- سيرته.....23

ثانيا: أهم وظائف الداي و وصوله إلى الحكم في الجزائر.....25

1- أهم الوظائف التي تقلدها قبل حكمه للجزائر.....25

2- وصول الداي حسين إلى الحكم بالجزائر.....26

خلاصة الفصل.....30

الفصل الثاني: الأوضاع العامة بالجزائر في فترة حكم الداي حسين

تمهيد.....32

أولا: الأوضاع السياسية و الإدارية و العسكرية.....33

1- الأوضاع السياسية.....33

2- الأوضاع الإدارية.....54

3- الأوضاع العسكرية.....60

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الدينية.....71

فهرس المحتويات:

1- الأوضاع الإقتصادية.....71
2- الأوضاع الإجتماعية.....88
3- الأوضاع الثقافية و الدينية.....104
خلاصة الفصل.....111

الفصل الثالث: علاقة الداي حسين بفرنسا ونهاية حكمه في الجزائر

تمهيد 113
أولا: مظاهر توتر العلاقات بين الداي حسين و فرنسا.....114
1- القنصل دوفال و دوره في توتر العلاقات.....114
2- مطالبة الداي حسين بالديون و حادثة المروحة.....117
3- الحصار الفرنسي على الجزائر.....121
4- الحملة الفرنسية و استعدادات الداي لها.....127
ثانيا: إنهيار حكم الداي حسين في الجزائر.....132
1- إستسلام الداي حسين.....132
2- عوامل إنهيار حكمه.....134
3- مدن اللجوء و الوفاة.....144
خلاصة الفصل.....146
خاتمة.....148
الملاحق.....153
قائمة المصادر و المراجع.....166

قائمة المختصرات:

المختصر	معنى المختصر
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
تق	تقديم
ج	جزء
د. س	دون سنة النشر
د. ب	دون بلد النشر
ط	طبعة
ص	صفحة
R.A	المجلة الإفريقية
P	صفحة
N	العدد

مقدمة

ارتبطت الجزائر منذ 1518م بالدولة العثمانية، فكانت بذلك أول أيالة عثمانية في شمال إفريقيا، استمر الحكم العثماني بها إلى ما يزيد عن ثلاثة قرون، وتم تعيين خير الدين بربروس كأول حاكم عثماني لها، فتميز هذا الحكم بالمرحلية، حيث تعاقبت خلاله عدة أنظمة سياسية عبر مراحل مختلفة.

كان للحكم العثماني في الجزائر أربعة مراحل بداية بمرحلة البايلربايات، ثم مرحلة الباشاوات، تليها مرحلة الآغاوات، وأخيرا مرحلة الدايات، و التي استمرت من 1671م إلى غاية 1830م، وكان لكل مرحلة خصائص تميزها.

غير أن مرحلة الدايات تميزت بنوع من الإستقرار في الحكم ، و الإستقلال الذاتي للجزائر عن الدولة العثمانية، حكم في هذه المرحلة 28 دايا، كان أولهم الداي الحاج محمد التريكي، و الذي حكم الجزائر سنة 1671م، وآخرهم الداي حسين ، الذي تولى الحكم سنة 1818م إلى غاية 1830م، في هذه الفترة حاول الداي حسين تثبيت حكمه في الجزائر بإعادة الأمن و الإستقرار للبلاد، كما حاول تسيير الأوضاع العامة بالجزائر، سواء الأوضاع السياسية أو الإدارية أو العسكرية، الإجتماعية و الإقتصادية، وحتى الثقافية، والدينية، وتغييرها إلى أفضل مما كانت عليه، خاصة وأن الداي ورث العديد من المشاكل الداخلية والخارجية ، فكانت له العديد من الإنجازات في الجزائر.

ولكن رغم كل محاولات الداي في تحسين أوضاع البلاد، إلا أنها آلت إلى التدهور في أواخر عهده، وهذا راجع إلى عدة ظروف داخلية، وأخرى خارجية، مما أدى إلى نهاية حكمه بالجزائر، وبهذا كانت مرحلة حكم الداي حسين مرحلة فاصلة في تاريخ الجزائر، ومحل جدل بين المؤرخين، فكان إنهيار حكمه إيذانا بنهاية الحكم العثماني بالجزائر ككل، ودخول الجزائر في مرحلة جديدة وهي مرحلة الإستعمار الفرنسي. لذلك جاء موضوع دراستنا هو: **أوضاع الجزائر في عهد الداي حسين(1818-1830م)**. ولدراسة هذا الموضوع نطرح الإشكال التالي:

ما طبيعة الأوضاع العامة بالجزائر في فترة حكم الداي حسين؟

التساؤلات الفرعية:

1-كيف كانت نشأة الداي حسين؟ وما هي أهم أعماله في الجزائر ؟

2- ما طبيعة النظام السياسي و الإداري و العسكري الذي اتبعه الداي حسين أثناء حكمه للجزائر؟

3- ما ملامح الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في الجزائر إبان حكم الداي حسين؟

4- ما هي طبيعة العلاقة بين الداي حسين وفرنسا؟ وهل كان لهذه العلاقة تأثير على حكمه بالجزائر؟

5- ما أهم العوامل التي أدت إلى نهاية حكم الداي حسين بالجزائر؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات اتبعنا **الخطة التالية:**

إحتوت الخطة على فصل تمهيدي، و ثلاث فصول، جاء **الفصل التمهيدي** بعنوان واقع الجزائر قبل حكم الداي حسين، و الذي تطرقنا فيه إلى مرحلة إنهيار حكم الآغاوات و انتقال السلطة للدايات، مع ذكر أهم مميزات فترة حكم الدايات، خاصة فترة حكم الداي علي خوجة، الذي سبق الداي حسين في حكمه للجزائر.

أما **الفصل الأول** فكان بعنوان الداي حسين من النشأة إلى توليه الحكم في الجزائر، واحتوى على مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى دراسة شخصية الداي، مولده و نشأته، أما المبحث الثاني فشمل أهم وظائف الداي قبل حكمه للجزائر، وكيفية وصوله إلى الحكم.

و بالنسبة **للفصل الثاني** فقد عالجنا من خلاله صلب موضوع الدراسة، و الذي تناولنا فيه الأوضاع العامة بالجزائر خلال حكم الداي حسين، إحتوى على مبحثين، تطرقنا فيهما إلى دراسة الأوضاع السياسية و الإدارية و العسكرية و الإقتصادية و الإجتماعية، و الثقافية و الدينية للجزائر أثناء حكم الداي حسين فكانت دراستنا لكل وضع من هذه الأوضاع بشكل مفصل.

أما **الفصل الثالث** و الأخير الذي جاء بعنوان علاقة الداي حسين بفرنسا و نهاية حكمه في الجزائر، انقسم إلى مبحثين، المبحث الأول درسنا من خلاله أهم المظاهر التي تدل على توتر العلاقات بين الداي و فرنسا منها: شخصية القنصل الفرنسي دوفال، و قضية الديون، و حادثة المروحة، إلى الحصار و الحملة الفرنسية على الجزائر.

أما المبحث الثاني فكان حول انهيار حكم الداي حسين بالجزائر، و الذي تطرقنا فيه إلى كيفية استسلام الداي، و أهم عوامل سقوط حكمه، و نفيه خارج الجزائر.

كما قمنا بتدعيم كل فصل من فصول الدراسة بتمهيد في بداية كل فصل، وخلاصة في آخر كل فصل.

أما **خاتمة الدراسة** فقد كانت عبارة عن خلاصة و استنتاجات عامة للدراسة ككل.

وانطلاقا من أهمية مرحلة الحكم العثماني من تاريخ الجزائر وخاصة فترة حكم الداي حسين، تجسدت لنا **أهمية الموضوع** في:

-دراسة فترة حكم الداي حسين التي لم تكن محل إهتمام عند الكثير من المؤرخين.

- اختلاف وجهات النظر حول أوضاع الجزائر في هذه الفترة.

أهداف الموضوع:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع ما يلي:

-توضيح خصائص الفترة الأخيرة من التواجد العثماني بالجزائر التي لم تكن محل دراسة إلا من طرف القليل من المؤرخين.

- تقديم مختلف الآراء حول الأوضاع العامة بالجزائر أواخر العهد العثماني، وبشكل خاص فترة حكم الداي حسين.

- معرفة سياسة الداي حسين في تسيير أوضاع البلاد.

- دراسة مظاهر العلاقة بين الداي حسين وفرنسا، وتأثيرها على انهيار حكمه بالجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

اجتمعت لدى الباحثة جملة من الدوافع و الأسباب تمثلت في ما يلي:

-الرغبة في معرفة حقيقة الأوضاع السائدة في الجزائر أواخر العهد العثماني.

- التعرف على كيفية تأثير سلطة الداي حسين على الأوضاع العامة بالجزائر.

- الإطلاع على أهم منجزات الداي بالجزائر.

- محاولة التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار سلطة الداي بالجزائر.

- إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية ببحث علمي في إطار تقديم مذكرة ماستر في تخصص تاريخ معاصر.

المنهج المتبع:

وخلال دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على منهجين:

المنهج التاريخي: وذلك من خلال دراستنا لفترة تاريخية مهمة من تاريخ الجزائر، حيث أنها كانت مرحلة فاصلة بين نهاية الحكم العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، وكذلك من خلال جمع المعلومات و الحقائق التاريخية عن الأوضاع العامة بالجزائر في تلك الفترة.

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال وصف الأوضاع السائدة في الجزائر، وتحليلها في تلك الفترة كما قمنا بوصف شخصية الداي حسين وأهم مخلفاته في الجزائر.

و لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر و المراجع اهمها:

1- المصادر:

كان أهمها **مذكرات أحمد الشريف الزهار** الذي حقق من طرف أحمد توفيق المدني، و اعتمدنا عليه في التعريف بشخصية الداي، و بعض الأحداث المهمة في عهده، كذلك كتاب **المرآة** للمؤلف عثمان بن حمدان خوجة ،الذي عاصر فترة حكم الداي حسين و كان قريبا منه، بالإضافة إلى كتاب **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر** لكاتبه سيمون بفايفر وهو أسير ألماني عاش بالجزائر حوالي 5 سنوات 1825 إلى 1830م،و الذي اشتغل كطبيب خاص للداي، اعتمدنا على هذا الكتاب لسرده أهم ما يجري في الأيالة من أوضاع داخلية و خارجية عن قرب، لكن كان استعمالنا له بحذر لأن وضعية سيمون بفايفر كأسير، أضفت نوعا من الذاتية على المعلومات التي قدمها.

كذلك كتاب **مذكرات وليام شالر**، قنصل أمريكا في الجزائر من 1816- 1824م، الذي ترجمه إلى العربية اسماعيل العربي، أيضا كان علينا توخي الحذر في توظيف معلوماته في دراستنا.

- **المراجع**

أما عن المراجع التي تعرضت لموضوع دراستنا، فلم نجد من بينها دراسة مستقلة عن الداي، و لكنها تشير إلى أوضاع الجزائر في أواخر العهد العثماني عموما. نذكر أهمها:

- كتاب **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، الجزء الثالث، و كتاب **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث** للمؤلف أبو القاسم سعد الله.

- كتاب **دراسات و وثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي** و كتاب **نهاية الحكم العثماني بالجزائر و عوامل انهياره** للمؤلف أرزقي شويتام.

- كتاب **الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية** للمؤلف عزيز سامح التر.

- كتاب **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، و كتاب **العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الأيالة** للمؤلف حنيفي هلايلي.

- كتاب **الحملة الفرنسية على الجزائر و المواقف الدولية منها** للمؤلف أحمد مسعودي.

- أيضا اعتمدنا على عدة مؤلفات للكاتب ناصر الدين سعيدوني نذكر أهمها: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني** و كتاب **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**.

- كذلك كتاب **الجزائر خلال الحكم التركي** للمؤلف صالح عباد.

- كتاب **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، وكتاب **العلاقات الجزائرية الفرنسية** للمؤلف جمال قنان.

- استفدنا من هذه المراجع بشكل خاص في الفصل الثاني و الثالث من دراستنا.

الصعوبات:

تكمن صعوبات دراستنا في:

-قلة المصادر و المراجع التي تثري صلب الموضوع بشكل مباشر.

- اختلاف آراء المؤرخين من خلال كتاباتهم حول فترة حكم الداي حسين.

الفصل التمهيدي:

واقع الجزائر قبل حكم الداي حسين.

1-إنهيار نظام الآغاوات وانتقال السلطة للدايات.

2- مميزات مرحلة حكم الدايات (1671- 1830).

3- أوضاع الجزائر في فترة حكم الداي علي خوجة (1817- 1818).

1-إنهيار نظام الآغاوات، وانتقال السلطة للدايات:

في أواخر عهد الباشا إبراهيم* (1656-1659)، قامت ضده ثورة عارمة تزعمها رياس البحر** من جهة، و الجنود الإنكشاريون*** من جهة ثانية، أما الرياس فقد ثاروا بسبب قيام الباشا إبراهيم بحرمانهم من المبالغ المالية التي خصصها لهم الباب العالي**** تعويضا عن خسائرهم، وقيامه بدفعها كرشاوي لرجالات الدولة في القسطنطنية حتى يبقوه في منصبه، لذلك هاجم الرياس قصره وإعتقلوه، وأودعوه في السجن. [1]

-أما الجنود الإنكشاريون، فكانوا باستمرار يحاولون اغتنام الفرص للإستيلاء على الحكم، فقاموا بانقلاب مفاجئ على الرياس، وقضوا على سلطة الباشا***** [2]. حيث إتفق أعضاء ديوان الإنكشارية على اختيار ضابط من بينهم بشرط أن لا تتجاوز مدة حكمه شهرين، ثم يخلفه في مهامه أكثر العسكريين أقدمية[3].

---

* **الباشا إبراهيم:** هو آخر الباشوات الذي حكموا الجزائر.

** **رياس البحر**: يوظفون من ثلاث مصادر أساسية هي المرتزقة، المسيحيون، و المسلمون من مناطق أخرى في الإمبراطورية العثمانية، ثم من بين الأقلية غير التركية من سكان الأيالة، وفي معظم الحالات كان أصلهم مختلطا مثل: الإخوة بربروس، وكان لطائفة الرياس رتب وطريقة للترقية، تتدّرج إلى رتبة الكابتن، ولكن قبل تعيين القبطان يجب أن يجتاز بنجاح إمتحان يجريه عليه ديوان الرياس، ويعتمد رجال طائفة الرياس في تمويلهم على الخواص الأفراد، وعلى الخزينة العامة، بالنظر إلى الفوائد الكبيرة من غنائم القرصنة. أنظر: وليم، سبنسر. **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع و تق: عبد القادر، زيادية، الجزائر: دار القصبة، 2006، ص 74، 75.

***الإنكشاريون: الإنكشارية هي عبارة تركية تتكون من كلمتين (يني جيري)، يني تعني الجديد، و جيري تعني النظام، أي النظام الجديد، هو مصطلح أطلق على نظام الجند الجديد، الذي أحدثه السلطان أورخان بن عثمان ثاني سلاطين بني عثمان، وإذا كان أوروخان هو مؤسس الفرقة الإنكشارية، فإن ابنه وخليفته السلطان مراد الأول، هو مؤسس قوانينها وتنظيماتها. أنظر: جميلة، معاشي. **الإنكشارية و المجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامة منتوري قسنطينة، 2007- 2008 م، ص 02- 04.

**** **الباب العالي:**مقر رئيس الوزراء، أو مقر الحكم في الدولة العثمانية، وقد أنشأه السلطان محمد الرابع سنة 1654. أنظر: سهيل، صابان. **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، الرياض، مطبوعات الملك فهد الوطنية، 2000م، ص 49.

[1]- يحي، بوعزيز. **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر: دار البصائر، 2009م، ص 39.

*****الباشا: هو لقب عثماني أطلق على رتب متعددة عسكرية ومدنية، ومعناه في الأصل قدم الملك أو الشاه، واستعملت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات، وأخيرا أصبح لقب تشريفي في الدولة، أنظر: سهيل، صابان. المرجع السابق، ص 52.

[2]- يحي ، بوعزيز .المرجع السابق، ص 39.

[3]- الغالي ،غربي (وآخرون). **العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات و الأبعاد**- الجزائر: دار هومة، 2007م، ص 19.

فتغيرت سلطة الباشا إلى سلطة الآغا* ودام عهد الأغاوات من 1659 إلى 1671م، وتعتبر هذه المرحلة من أقصر مراحل الحكم العثماني بالجزائر[1]. ومنذ البداية كان هذا النظام يحمل في طياته بوادر الإنحلال و التفكك، فتولية الآغا لمدة شهرين ثم عزله، لا يساعد على الإستقرار أبدا[2].

ولقد إزداد الوضع سوءا أكثر من قبل، فمن إهتزاز نظام الحكم إلى الإغتيالات التي كثرت، إلى التآمرات ضدّ الحكام، إلى الخسائر التي تتعرض لها الجزائر عن طريق أساطيل أوروبا** [3]، فالآغاوات أصبحوا يرفضون التخلي عن مناصبهم عندما تنتهي مدّة حكمهم، و أدّى ذلك إلى قيام خصومات ومؤامرات ضدّهم[4]، مما جعل معظم الآغاوات لا يموتون موتة طبيعية إمّا بالإغتيال، وإمّا بالإقالة عن طريق القوة، كما أن طائفة الرياس كانت تثير الإضطرابات و القلاقل ضدّ الأغاوات بهدف إسترجاع السلطة و الحكم الذي انتزع منها[5].

وذلك فشل حكم الآغاوات في المحافظة على الإستقرار السياسي[6]، فالآغاوات الأربع*** الذين تعاقبوا على السلطة انتهى حكمهم بالقتل[7].

وهكذا يمكن القول أن كل هذه الأحداث التي جرت في فترة حكم الآغاوات كانت سببا في سقوط حكمهم، لأن نظامهم لم يستطع أن يثبت سلطته، أو يفرض نفوذه في خضم تلك التناقضات التي سيطرت على تلك الفترة، ولأن هذا النظام جاء نتيجة لرغبة الطبقة العسكرية الحاكمة في فرض رقابة

---

* الآغا: هي كلمة من أصل فارسي، استعملها العثمانيون كلقب شرفي معناه العظيم الآمر، المكلف بحفظ الأمن، أنظر: عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، الجزائر: دار الأمة، 2009، ص 159.

[1]– عمار، بوحوش. **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص 59.

[2]– يحي، بوعزيز، المرجع السابق، ص39.

** ومثال ذلك تعرضت الجزائر إلى اعتداءات القراصنة الفرنسيين على المراكب و السفن الجزائرية في البحر، وعلى شواطئ الجزائر نفسها، بالإضافة إلى القراصنة الإنجليز، و الإسبان و الهولنديين، لكن الجزائر كانت تصالح إحداهن لتتفرغ لمحاربة الدولة الأخرى، وهذه الإعتداءات عادت بالأضرار على الأوضاع الداخلية للجزائر. أنظر: يحي، بوعزيز، المرجع السابق، 4060.

[3]– صالح بن نبيلي، فركوس. **تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى نهاية الحكم التركي 1830م**، ج1: دار ايد كوم، 2013م، ص 388.

[4]– يحي، بوعزيز.المرجع نفسه.

[5]– زوليخة، اسماعيلي. **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال**، الجزائر: دزاير أنفو للنشر و التوزيع، 2013م، ص 224.

[6]– الغالي ،غربي (وآخرون). المرجع السابق، ص 19.

***الآغاوات الأربع: هم: خليل آغا (1659– 1660م)، رمضان آغا (1660– 1661م)، شعبان آغا (1661– 1665م)، علي آغا (1656– 1971م). أنظر: صالح، فركوس .المرجع السابق، ص 98.

[7]– عمار،عمورة. **الجزائر بوابة التاريخ من قبل التاريخ إلى 1962م**، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2006م، ص 228.

مستمرة على السلطة التنفيذية، وحرصها على تلبية رغبات رؤساءها وعجزها على الذوبان في إطار الدولة، فتحمل الأهالي آثار الإضطرابات المستمرة[1].

-وهكذا عجز الديوان عن التوصل إلى تعيين آغا يكون كفؤًا لتولّي الحكم و الخروج من الأزمة، فاغتنم إسماعيل باشا هذه الفرصة، ودعا الإنكشارية للإلتفاف حوله، وكان يسعى إلى أن تُسند إليه مقاليد الحكم، لكن مبادرة الباشا باءت بالفشل، بسبب تحرك طائفة الرياس التي رَشّحَتْ الحاج محمد التريكي لحكم البلاد [2] .

وبإغتيال إسماعيل آغا* عام 1671 م، تم إلغاء نظام الآغاوات بمقتضى قرار الديوان (الأوجاق)**، الذي قام بتعويضه بنظام جديد، هو نظام الدايات على أن يضّل الداي*** في الحكم طوال حياته، دون أن يكون له الحق في تعيين من يخلفه[3].

2- مميزات مرحلة حكم الدايات (1671-1818م)

امتدّ عهد الدايات بالجزائر من 1671 إلى 1830م، وتميز هذا العهد من حيث الحكم بانقسامه إلى مرحلتين وهما: عهد الدايات الأول: (1671 إلى 1710م)، وتميزت هذه الفترة بإزدواجية الحكم**** ، أي حكم الداي، وإلى جانبه منصب الباشا الممثل للسلطان العثماني.

-عهد الدايات الثاني: (1710 إلى 1830م) فتميز بإستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية في الحكم[4].

---

[1]- صالح ،فركوس. **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، الجزائر: دار العلوم، 2002م، ص 101،102.

[2]- أمين، محرز. **الجزائر في عهد الأغاوات (1659- 1671)**، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007- 2008م، ص 81، 82.

* إسماعيل الآغا: هو آخر الآغاوات الذين حكموا الجزائر (1667-1671م).

** الأوجاق: كلمة تركية تعني فرق من العساكر في الجيش الإنكشاري. أنظر: سهيل، صابان. المرجع السابق، ص 42.

*** الداي: لقب كان يحمله الحاكم التركي بالجزائر من سنة 1671 إلى 1830م، و الداي كلمة تركية تعني الخال، وانتخب الداي الأول من قبل طائفة الرياس، وتعاقب على السلطة ما بين 1671 إلى 1830م ثلاثون دايا. أنظر: عاشور، شرفي، **معلمة الجزائر- القاموس الموسوعي**، الجزائر:دار القصبة، 2009م، ص 658.

[3]- ناصر الدين،سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**،الجزائر:دار البصائر،2013م،ص 51.

**** كانت الجزائر قبل هذا العهد خاضعة للدّولة العثمانية، وينفذ الولاة أوامرها بأكملها خاصة ولاة البايلربايات و الباشاوات، وكانت سياسة الجزائر الخارجية تتحكم فيها الدولة العثمانية، بحيث كانت الوساطة بينها وبين الدول الأخرى ذات المصالح بها. أنظر: يحي، بوعزيز. المرجع السابق، ص 43.

[4]- ناصر الدين،سعيدوني. المرجع نفسه، 52و67.

– ولذلك نجد أهم ميزة في هذه المرحلة من مراحل الحكم العثماني بالجزائر هي:

أ–إستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية:

لاشك أن بقاء الداي في منصب الرئاسة طوال حياته يساعد على إيجاد نوع الإستقرار أكثر، وشيئا فشيئا استطاع الدايات أن يكوّنوا لأنفسهم سلطة واسعة ويحدّوا من سلطة الديوان نفسه، الذي أصبح لا يُستدعى للإجتماع إلا بصورة شكلية[1].

وقد أبقى الدايات على منصب الباشوية الشرفي مدة من الزمن، بحيث يعين الباب العالي باشا يكون إلى جانب الداي، ولكنه لا يحكم وليس له أي نفوذ، ثم سرعان ما قاوم الدايات هذه الإزدواجية، و أصبح الداي هو نفسه باشا.

فالدايات هم الذين استطاعوا أن يحققوا للجزائر استقلالها عن الدولة العثمانية التي لم يكن لها يد في هذا الإنقلاب، ولم تستطع أن تواجهه، ولم يكن للسلطان* نفوذ سوى إصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان، وتعيين الباشا الشكلي الذي يجلس إلى جانب الداي ولا يحكم[2]. ولكن أصبح تعيين هذا الباشا مشكلة لدى الداي، لأن السلطان كان بواسطته يحاول استعادة ما فقده من نفوذ، و الدايات يشعرون بوجود مضايقة وازدواجية في الحكم، فأخذوا يسعون للقضاء عليه وإلغائه بالوسائل المختلفة**[3].

فكثيرا ما منعوه من النزول إلى البر عندما يكون قادما من القسطنطينية كما حصل عام 1711 في عهد الداي علي شاوش*** ، الذي أرغم الباشا الجديد على الإنسحاب من الميناء إلى القل ليموت

---

[1]– يحي، بوعزيز. المرجع السابق، ص 342.

* السلطان: هو الهيئة الحاكمة في الدولة، و القائد الأعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الدينية الإسلامية، ورئيس الولاة في الولايات العثمانية، وحامي الشريعة الإسلامية، والمدافع عن العقيدة، وله كامل السلطة على كل موارد الدولة وغيرها من السلطات و الصلاحيات المطلقة. أنظر: عبد الفتاح، أبو علية. **الدولة العثمانية و الوطن العربي الكبير**، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2008م، ص 195، 196.

[2]– يحي، بوعزيز. المرجع نفسه، ص 42،43.

**ومثال عن ذلك: رفض الداي علي شاوش تسليم الثائر المصري شركس محمد لمبعوث السلطان. كما قاوم في عام 1729 محاولة السلطان المكشوفة لإعادة سلطته عندما بعث إلى الجزائر باشا جديد، وشخصيات أخرى معاونة له، فرفض نزولهم إلى البر، وأرغمهم على الإنسحاب و العودة من حيث أتو. أنظر: يحي، بوعزيز. المرجع نفسه، ص 43.

[3]– صالح بن نبيلي، فركوس. **تاريخ الثقافة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 342.

*** الداي علي شاوش هو أول من أعلن الإنفصال عن الدولة العثمانية، أنظر: عمار، عمورة. المرجع السابق، ص 231..

هناك، ثم أقنع الباب العالي بتعيينه لمنصب الباشا إلى جانب منصب الداي، وبذلك أدمج منصب الباشوية مع منصب الداي، و أصبح سُنة متبعة لمن جاء بعده.

-وأكثر من هذا فقد قاوم الدايات وساطة الباب العالي في المشاكل الخارجية، باعتبار ذلك تدخلا في مشاكل الجزائر الداخلية، وسعيا من السلطان لإستعادة نفوذه[1].

وهكذا فقد تمكن الداي مع مرور الوقت أن يجمع بين منصب الداي و الباشا، ولم يعد تابعا للسلطان العثماني، ولا مقيدا بقراراته[2]، ولم يبق له من مظاهر النفوذ الشكلية، إلا الدعوة له على المنابر أيام الجمعة، و الأعياد، وإصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات المعينين من قبل الديوان، وتلقي هدايا رمزية، و المشاركة في حروبه في بعض الأحيان، أما مظاهر السيادة الأخرى، فقد كانت الجزائر مستقلة فيها تماما بحيث تتصل مباشرة بالدول الأجنبية، وتستقبل الأجانب وتعتمدهم لديها دون الرجوع إلى الباب العالي[3].

فالدايات هم الذين يعينون الوزراء التي تتشكل منهم الحكومة، ويبرمون الإتفاقيات الدّولية ويعلنون الحرب، ويعقدون معاهدات السلم[4].

-ورغم هذه الإستقلالية و الحرية التي كان يتمتع بها الداي، فإن تنصيبه في هذا المنصب بصفة رسمية، لن يتم إلا بعد وصول الفرمان* أو المرسوم، و القفطان** والسيف من السلطان، كما أن الداي كان مضطرا في بعض الأحيان إلى الإستجابة لأوامر السلطان، حتى يمنح له حرية تجنيد الجند من الولايات العثمانية المشرقية، وتعتبر عملية التجنيد هذه ورقة ضغط في يد السلطان العثماني يستعملها لإرغام حكام الجزائر على تنفيذ أوامره.

---

[1]- يحي ،بوعزيز .المرجع السابق، ص 43.

[2]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره (1800- 1830)**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2011م، ص 22.

[3]- يحي، بوعزيز. المرجع نفسه، ص 43،44.

[4]- عمار، عمورة. المرجع السابق ، ص 230.

* الفرمان: هو الأمر السلطاني الرسمي المكتوب، و الصادر في قضية من القضايا، كان يتم تدوينه بالخط الهمايوني في الديوان الهمايوني، ويسجل ملخصه في سجل الديوان. أنظر: سهيل، صابان. المرجع السابق، ص 164.

** القفطان: الإسم الذي يطلق على الملابس الخارجية، وتسمى بالعربي الخلعة، أو ما يسمى بالعباءة أو الرداء، كان السلطان يكسيه على موظفيه أو ولاته، أو وزرائه إعرابا عن رضائه عنهم، ولهذا القفطان درجات و أنواع، ويطلق على من يكلف بإلباس القفطان « قفطان آغاسي» أي آغا القفطان. أنظر: سهيل، صابان. المرجع نفسه، ص 103.

إلا أن علاقة الدايات بالدولة العثمانية قد تغيرت في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إذْ ظهر نوع من التقارب بين البلدين، نتيجة تحالف الدول الأوروبية ضد الجزائر في مطلع القرن 19، وهذا ما تؤكده الرسائل التي كان الدايات يرسلونها إلى حكام الدول الأوروبية، حيث كانوا يخاطبونهم باسم السلطان العثماني[1].

ب-الإضطرابات الداخلية:

إن الأوضاع الداخلية لم تكن على ما يرام، وكانت الإضطرابات المتواصلة هي الطابع الذي ميز هذا العهد[2]، ويظهر ذلك في:

-تحكم الطبقة العسكرية، واحتكارها للسلطة وتناحرها على الحكم و السيطرة، وجعل الشعب على الهامش يتفرج على الأحداث و الإغتيالات المتكررة في صفوف الدايات، و الجنود الأتراك، وقد انجر عن هذا تفشي الفتن والإضطرابات الأهلية، خاصة بين السكان بالعاصمة[3].

- كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلّهم بالضعف وعدم الكفاءة[4]،ونتيجة لهذا لقي العديد من الدايات مصرعهم على يد المجموعات المعادية لهم حيث أصبحت قضية اغتيال المسؤولين* عملية عادية[5].

-أيضا تحول جنود البحرية من جنود مناضلين ومقاتلين ضدّ القوات المسيحية المناهضة للإسلام إلى رجال يبحثون عن الغنائم لأنفسهم و للحكام.

-إهتمام دايات الجزائر في القرن 17م و 18م بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر، ولم يهتموا بتطور الدخل من الثورة الفلاحية، و توفير الغذاء للسكان[6].

---

[1]- أرزقي ، شويتام. المرجع السابق، ص 23.

[2]- صالح، فركوس. **المختصر في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 105.

[3]- يحي ، بوعزيز. المرجع السابق، ص 44.

[4]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 453.

* مثل مقتل الداي محمد بن الحسن إثر مؤامرة دبرت له من طرف طائفة الرياس عام 1724م، و مقتل الداي عمر باشا على يد الجند سنة 1817م. أنظر: عمار، عمورة. المرجع السابق، ص 231و 236.

[5]- عمار، بوحوش.المرجع السابق، ص 61.

[6]- المرجع نفسه، ص 61،62.

-ومما زاد في مصاعب الجزائر الداخلية في هذه الفترة، حدوث زلازل مخربة في أعوام 1716- 1717- 1755م، وحصول أوبئة في أعوام 1752 و 1753 و 1787م، وحصول موجة القحط و الجفاف في بعض السنوات الأخرى، أدى ذلك إلى موت الآلاف من الناس، وانتشار الفقر وقلة المؤن، والمحصولات الزراعية[1].

- شعور السكان بعدم الأمن، وإرهاقهم بالضرائب و الغرامات دون مراعاة لمداخلهم و أوضاعهم المالية، ولذلك نلاحظ قيام عدد من حركات التمرد و العصيان* [2] و الفتن الداخلية و الحروب الأهلية طوال عهد الدايات[3].

ج- الإضطرابات الخارجية:

تميز الوضع الجزائر في عهد الدّايات على المستوى الأوروبي بكثرة الغارات الأوروبية على سواحل البلاد، وذلك للإنتقام من قوة الجزائر البحرية، ومحاولة إذلالها، بالإضافة إلى علاقة الجزائر المتوترة على المستوى المغاربي، وقد إنجر عن هذا أن البلاد كانت تعيش في حالة حرب في معظم الأوقات[4].

أولا: على المستوى المغاربي:

تميزت العلاقات الجزائرية بالدّول المغاربية، خاصة تونس، وطرابلس و المغرب بالتوتر، فلقد كانت الجزائر تعتبر تونس إقليميا تابعا لها[5]، بحكم أنها هي التي طردت منه الإسبان، وضمته إلى الدولة العثمانية، التي جعلت تعيين باشاواتها من إختصاص بايرلربايات الجزائر، وعلى هذا الأساس كانت الجزائر تحاول باستمرار أن تجعل هذه التبعية حقيقة ملموسة، و تونس ترفض ذلك، وكان

---

[1]- يحي، بوعزيز، المرجع السابق، ص 46.

* ومثال عن حركات التمرد: قيام كراغلة تلمسان بحركة تمرد واسعة في عهد الداي إبراهيم كوجوك، فسيطروا على المدينة وطردوا منها الحامية التركية، وحاولوا ربط الإتصالات بمعركة كراغلة العاصمة، من أجل القيام بنفس العمل حتى تكون الحركة شاملة، وتطهر البلاد من الحكم التركي، كذلك محاولة سكان العاصمة والقبائل المجاورة عام 1692م التخلص من الحكم التركي، أثناء غياب الداي وانشغاله بالهجوم على تونس،وأدت هذه المحاولة إلى اشعال النيران في مرافق الميناء، وبعض السفن الراسية به.أنظر: يحي ،بوعزيز. المرجع نفسه،ص 45.

[2]- يحي ، بوعزيز .المرجع نفسه، ص 44،45.

[3]- مولود، قاسم نايت. **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج 2، الجزائر: دار الأمة، 2008م، ص 330.

[4]- يحي ، بوعزيز. المرجع نفسه، ص 44.

[5]- مبارك بن محمد، الهلالي الميلي. **تاريخ الجزائر في القديم و الحديث**، ج03، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964م، ص 195.

لتونس أطماع في إقليم قسنطينة* موروث في العهد الحفصي[1]، ولذلك نشأ بين البلدين مشكلة الحدود.

أما المغرب الأقصى فقد قاوم منذ البداية وبإصرار سعي الأتراك للسيطرة عليه، و أصبح ينظر إلى الجزائر على أنها خطر عليه يجب تفاديه بكل الوسائل، ومنها التآمر مع أي دولة، حتى لو كانت مسيحية، و أكثر من هذا فإن المغرب كانت له أطماع قديمة في غرب الجزائر،في تلمسان بصفة خاصة، ففي عهد الداي شعبان باشا** واجه قوات السلطان المغربي الذي زحف إلى غرب الجزائر بقصد السيطرة على منطقة تلمسان[2]. وفي عهد الداي الحاج مصطفى*** نشبت حرب بين الجزائر و المغرب، انتصر فيها الحاج مصطفى على ملك المغرب مولاي إسماعيل[3].

ولما عجزت تونس و المغرب الأقصى على انفراد في تحقيق مصالحهما في الجزائر، حاولتا التعاون و الإشتراك في مؤامرة ضدّها، ولم تنته هذه المؤامرة، حتى ظهرت مؤامرة ثلاثية، اشتركت فيها تونس و المغرب الأقصى، وطرابلس معا، فهزم الداي الحاج مصطفى كل من باي تونس وسلطان المغرب، وبذلك نجت الجزائر من هذه المؤامرة.

ثانيا: على المستوى الأوروبي:

تميزت فترة الدايات بتوتر العلاقات بين الجزائر و الدول الأوروبية في أغلب الأوقات، فلقد قامت الدول الأوروبية خاصة الإسبان، وفرنسا، و الإنجليز، و الولايات م. أ، وهولندا بشن حملات كثيرة على الجزائر، فالإسبان مثلا، استمرت حملاتها الصليبية على الجزائر مثل حملة 1770م التي هزموا فيها بشاطئ الحراش، ثم تلتها غارة أخرى، وهي حملة أوريللي عام 1775م، التي أصيبت هي الأخرى بالفشل، ثم حملة 1784م، التي لقيت نفس المصير[4].

إذ بمجرد أن توقفت الحروب الأوروبية، تحالفت هذه الدولة من أجل وضع حدّ لنشاط الأسطول البحري الجزائري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر المتوسط، وتجسد هذا

* ومثال عن ذلك: اغتنم محمد باي التونسي مشاكل الداي شعبان باشا بالجزائر، فشن حملة على إقليم قسنطينة، وردّ عليه الداي شعبان بالزحف على تونس، وخلعه ونصب مكانه أحمد بن شركس بايًا عليها. أنظر: يحي ،بوعزيز. المرجع السابق، ص 46.

[1]– محمد مبارك، الميلي. المرجع السابق، ص 46.

** الداي شعبان باشا: حكم الجزائر في الفترة (1688– 1695).

[2]– يحي، بوعزيز. المرجع نفسه، ص 46.

*** الداي الحاج مصطفى: حكم الجزائر في الفترة (1700– 1750).

[3]– عمار، عمورة. المرجع السابق، ص 231.

[4]– صالح ، فركوس. المرجع السابق، ص 110.

التحالف في مؤتمر فيينا* سنة 1815م، فكانت إنجلترا قد وعدت الجزائر من قبل بأن أسطولها سيتولّى حماية الجزائر من الإعتداءات الأجنبية ، ولكنها لم تلتزم بوعودها**[1].

وبعد هذا التحالف الأوروبي، إستمرت هذه الحملات على الجزائر منها الحملة الأمريكية على الجزائر سنة 1815[2]. و الحملة الإنجليزية الهولندية*** سنة 1816[3].

أما الإسبان فقد ظل في مدينة وهران و المرسى الكبير يشكل خطرا على وحدة البلاد، وإلى أن نجح الباي محمد بن عثمان**** الملقب بمحمد الكبير في تحرير مدينة وهران و المرسى الكبير بتاريخ 29 فيفري 1792 بعد إحتلال دام أكثر من قرنين[4].

رغم أن عصر الدايات كان يتميز باللاّإستقرار و الفوضى، إلا أنّ فترة تولي الداي محمد بن عثمان باشا 1766- 1771، قد مكن البلاد من أن تتغلب على العجز الذي كانت تعاني منه في الميزانية العامة، وتسترجع مكانتها ومهابتها الدولية، وتستكمل سيادتها الوطنية بعد تحرير وهران من الإحتلال الإسباني عام 1792، يعود ذلك إلى السياسة التي درج عليها هذا الداي، وكذا الباي محمد الكبير بالغرب الجزائري، وصالح باي قسنطينة، حيث كانت تلك الشخصيات الثلاث على جانب كبير من الحنكة السياسية في تسيير شؤون البلاد، و التحكم فيها لكن إثر وفاة هؤلاء بدأت الأوضاع الداخلية تسوء[5].

3- أوضاع الجزائر في فترة حكم علي خوجة (1817- 1818م):

* مؤتمر فيينا 1815:أصدر فيه المؤتمرون قرارا نهائيا في جوان 1815 يقرّ بضرورة وضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين في البلدان المغربية. أنظر: حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الآبالة 1815- 1830**، الجزائر: دار الهدى، 2007م، ص 12.

**إذ حينما هاجم الأسطول الأمريكي مدينة الجزائر كانت إنجلترا من بين الدول التي خططت للقضاء على قوة الجزائر البحرية. أنظر: المرجع نفسه، ص 11.

[1]- راي، أروين. **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الولايات المتحدة (1776- 1816)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1978م، ص 270.

[2]- حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 19.

*** حملة 1816 قادها اللّورد اكسماوث. أنظر: أرزقي، شويتام. المرجع السابق، ص 150.

[3]- أرزقي، شويتام. المرجع نفسه ، ص 146.

**** الباي محمد بن عثمان و الملقب بمحمد الكبير: كان بايا على الغرب الجزائري من 1779 الى 1797م.

[4]- صالح ،فركوس. **المختصر في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 110- 112.

[5]- صالح، فركوس. **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826- 1830)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 14.

يُعرف الداي علي خوجة بالحاج حفيز، وكان يلقب بمعر علي أو علي لوكو، تولى الحكم في الجزائر في 27 شوال سنة 1232 هـ الموافق لـ 9 سبتمبر 1817م، جمع له ما بين رتبتي بايلرباي و باشا.

وإن أهم حدث افتتح له أعماله السياسية في الجزائر أنه سعى لإتمام ما قد شرع فيه الديوان، وهو إبرام اتفاقية* صداقة وحسن الجوار بين الجزائر وتونس[1]، كما قام بترميم قصر القصبة، و أدخل عليها إصلاحات كبيرة، وحوّل مقر الحكومة من قصر الجنينة إلى قصر القصبة[2]. و أوكل حراستها إلى 2000 من الجند الجزائريين[3] ، ليكون بعيدا عن مكايد الإنكشارية وثوراتهم، ولما غادر القصر فإنه نقل معه الخزينة[4]، وكل ما يخص الحكم من أموال وذخائر ووثائق، وكذلك كافة التجهيزات الثمينة[5].

وحينما أصبحت مقاليد الأمور بيده بلّغ الإنكشاريين بأنه استغنى عن خدماتهم، فمن يريد البقاء معه فلن يؤذيه، ومن كان يرغب بإحداث الفوضى فإمكانه الذهاب إلى الديار العثمانية[6]، فتمرد عليه الجند التركي (الإنكشارية)، فألزمهم الطاعة و أعدم بعضهم، و أرجع كثيرا منهم إلى تركيا[7]، وهكذا تخلص الداي علي خوجة من الإنكشاريين في سنة 1233هـ، و أقيمت الأفراح بالمدينة لمدة 03 أيام[8]، ويقدر عدد الأتراك الذين لقوا مصرعهم على يده خلال مدة حكمه بألف وستمائة تركي[9].

---

* أهم الفترات الهامة التي جاءت في نص هذه المعاهدة إلغاء الضريبة التي كانت مفروضة على تونس، مع الإعتراف باستقلالها السياسي المطلق، وفتح باب التعامل الإقتصادي بين البلدين، وللسفير الجزائري الحرية المطلقة في جعل مقر إقامته في أي بلد شاء من القطر التونسي، وتم ذلك فعلا في أكتوبر 1817م. أنظر: عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 331.

[1]– المرجع نفسه.

[2]– عمار، عمورة. **موجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار ريحانة، 2002م، ص 103.

[3]– عمار، عمورة. **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع السابق، ص 236.

[4]– نور الدين، عبد القادر. **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، الجزائر: دار الحضارة، 2006م، ص 125.

[5]– ناصر الدين، سعيدوني. موظفوا الأيالة الجزائرية في أوائل القرن 19 صلاحياتهم الإدارية، **مجلة المؤرخ العربي**، العدد 31، 1987م، ص 65.

[6]– عزيز سامح، التر. **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي، عامر . بيروت: دار النهضة العربية، 1989م، ص 614.

[7]– نور الدين، عبد القادر، المرجع نفسه، ص 125.

[8]– عزيز سامح، التر. المرجع نفسه.

[9]– أبو العيد، دودو. **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830– 1855)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1989م، ص 72.

ولذلك حاول علي خوجة تغيير رجال السلطة الذين تسببوا في الفوضى وعدم إستقرار السلطة[1]، كما قام بتصرفات أخرى كان لها دور في اشتداد الكراهية له، و النفور منه فقد أمر بأن يضرب بالفلقة 500 ضربة لكل من بلغ 20 من عمره ولم يتزوج، وكان يأخذ من اليهود أطفالهم فيرغمهم على اعتناق الإسلام و القيام بالحراسة بالقصبة، فقد أثارت أفعاله اشمئزاز جميع المسلمين[2].

كما تميز حكم الداي علي خوجة بالإستبداد و الظلم، فقد حجز على القمح، بحجة تعرض البلاد للقحط، وقتل كل من يحاول بيع القمح، و نتيجة لمصادرته القمح، خلت البلاد نهائيا منه، كما أصدر أمرا بأن يرمي النساء الفاحشات في البحر، وبصعوبة كبيرة تم تعديل هذا القرار و أصبح بدلا من رميهم في البحر، أمر بنفيهم إلى شرشال.

-كما قام بجمع اليولداشية* في الثكنات وطرد النساء، وأغلق أماكن الشرب و الترف (الخانات و المخازن) [3].

– ولقد شهدت الجزائر في فترة حكم الداي علي خوجة إنتشار وباء الطاعون بقوة، حيث شمل كامل ربوع الشمال تقريبا، وصولا إلى الصّحراء، مسببا كوارث وخسائر فادحة في الأرواح[4] ففي شهري أوت و سبتمبر 1817 كان يؤدي مرض الطاعون بحياة 200 شخص يوميا من مدينة الجزائر[5]، وتوفي الداي علي خوجة بنفس المرض يوم 22 ربيع الثاني 1233هـ الموافق للفاتح من مارس 1818**، وبذلك امتدت ولايته مدة 6 أشهر فقط[6]، ليكون بذلك أول داي يتوفى بطريقة طبيعية في القرن 18م، لأن أغلب الدايات الذين حكموا قبله تم اغتيالهم[7].

---

(1)– سفيان، صغيري. **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671– 1830)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011– 2012م، ص 136.

(2)– أبو العيد، دودو. المرجع السابق، ص72.

*يولداش: معناه رفيق الدرب. أنظر: عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 51، وهو الإسم الذي يعرف به الإنكشاري عندما يكون جندي بلا رتبة، وكان اليولداش يمثلون الأغلبية العظمى من أفراد الجيش النظامي. أنظر: أمين، محرز. المرجع السابق، ص20.

(3)– عزيز سامح، التر. المرجع نفسه، ص 614، 615.

(4)– سفيان، صغيري. المرجع نفسه، ص 137.

(5)– أبو العيد، دودو. المرجع نفسه، ص 71.

** هناك من يقول أن الداي علي خوجة توفي في أواخر شهر فيفري 1818. أنظر: محمد السعيد ، قاصري. **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830– 1962م)**، الجزائر: دار الإرشاد، 2013م، ص 210.

(6)– عبد الرّحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 334.

(7)– سفيان ، صغيري. المرجع نفسه.

الفصل الأول:

الداي حسين من النشأة إلى توليه الحكم في الجزائر.

تمهيد

أولا: الداي حسين مولده و نشأته.

1- المولد و النشأة.

2- أسرته.

3- سيرته.

ثانيا: أهم وظائف الداي و وصوله إلى الحكم في الجزائر.

1- أهم الوظائف التي تقلدها قبل حكمه.

2- وصول الداي حسين إلى الحكم بالجزائر.

خلاصة الفصل.

حكم الجزائر في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني العديد من الدايات، كان آخرهم الداي حسين الذي إمتد حكمه من 1818م الى 1830م، تميزت هذه الشخصية بالأصل التركي العريق و بفضل خبرته العسكرية السابقة في اسطانبول أهلته بأن يلتحق بجنود الحامية العثمانية بالجزائر و من هنا ترقى إلى عدة وظائف سامية بالدولة، إلى أن وصل إلى الحكم بالجزائر بوصية من الداي السابق علي خوجة، و بموافقة أعضاء الديوان و السلطان العثماني.

أولا: الداي حسين مولده ونشأته:

1- المولد والنشأة

هو حسين بن علي آخر ديات الجزائر[1]. واسمه الحقيقي هو حسن بن الحسن*[2]، ولد في شهر فيفري عام 1768م**بمدينة صندوقي*** الواقعة في آسيا الصغرى[3]، على بعد ثلاث مراحل من من كوتاهية، وهو ينحدر من عائلة تركية أصيلة ميسورة الحال، من خلال توفرها على أملاك هائلة، أهلتها أن تعيش حياة محترمة[4]، تعلم القراءة و الكتابة على يد والده في بلدته[5]، فكان على جزء كبير كبير من الثقافة الإسلامية، و الأخلاق الحميدة، مستظهرا للقرآن الكريم[6].

أما عن وصف الشكل الخارجي للداي حسين، فأوغسطين جال**** صوّر لنا شكله كالتالي:

لقد كان عجوزا بقامة متوسطة يميل إلى السمنة، ولكن مظهره يدل على أنه ما يزال يتمتع بحيوية كبيرة، رغم أنه قد بلغ الثالثة والستين من عمره، وله هامة عظيمة وواضحة المعالم، وله لحية بيضاء طويلة ذات تموجات ذهبية، يعلوها شارب أكثر سوادًا وكأنه يشكل قوسين للحية، وكل ذلك يضيف وسامة إلى ملامح وجهه، وللباشا عينان هادئتان، نصفهما مختبئ وراء نضارات بيضاوية، ولم يكن حسين متهجما، ولا جامدا، فهو يحب الضحك و الحكاية، ويبدوا أنه كان يتمتع بثقافة أكبر من

---

[1]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 331.

* حسن بن الحسن: هو الإسم نفسه الذي يختم به الداي بعض رسائله. أنظر: جمال ،قنان. **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830- 1914م)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 25.

[2]- أحمد الشريف، الزهار. **مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر**، تح: أحمد توفيق، المدني. الجزائر: دار البصائر، 2009م، ص 172.

** هناك اختلاف في تاريخ ميلاد الداي حسين، فيذكر عزيز سامح التر أنه ولد سنة 1779م، ويذكر عاشور شرفي في قاموسه أنه ولد عام 1764م، ويذكر عبد الرحمان الجيلالي أنه ولد سنة 1764م.

*** هناك اختلاف أيضا في مكان ولادة الداي حسين، فيذكر عزيز سامح التر أنه ولد في مدينة دينزلي، أما عبد الرحمان بن محمد الجيلالي فيذكر أنه ولد في بلدة أزمير أو ببورلة من بلاد آسيا الصغرى، أو دينزلي، أما عاشور شرفي فيذكر أنه ولد في قرية فولة، وهي ليست بعيدة عن أزمير.

[3]- أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، الجزائر: دار عالم المعرفة، 2009م، ص 243.

[4]- محمد السعيد ، قاصري. المرجع السابق، ص 209.

[5]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 244.

[6]- محمد السعيد، قاصري. المرجع نفسه.

**** أغسطين جال: هو صحفي كاتب مؤرخ فرنسي، ومن الذين شاركوا في الحملة الفرنسية ضدّ الجزائر، ومن رجال القلم و الأدب، وله تآليف منها كتاب عن: (آبراهام ديكيني وبحرية عصره) في جزأين، وقد قابل جال أوغسطين الداي حسين عند زيارته لباريس سنة 1831. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 231 و 233.

الثقافة المعهودة عند أهل الشرف، وكانت ردوده على الأسئلة لدى الناس، وكانت ملامحه لطيفة وجذابة[1]. **(أنظر الملحق رقم 01).**

02- أسرة الداي حسين:

إن الداي حسين كما ذكرنا سابقا من أصل تركي عريق، ووالده ينتمي إلى عائلة نبيلة، عمل ضابطا في الفرقة المدفعية، وكان يحترف بغسل الأموات[2]، وقد توجّه الداي حسين إلى صندوقي، فأتى بأمه إلى الجزائر، وقد توفيت ودُفنت قريبا من القصبة، وقد تزوج الداي حسين بالجزائر، من فتاة منحدرة من سلالة الرسول (ﷺ) [3]، ويقول الأستاذ أبو القاسم سعد الله: إن أسرة الشيخ المليانيّ* بقيت محل تبجيل واحترام، بعد انتقاله من تلمسان إلى مليانة الأقرب إلى العاصمة، وتجاوزت علاقاتهم بها السياسة والدين إلى المصاهرة، حتى لا يكاد يتزوج أي من دايات الجزائر إلا من أسرة الشيخ المليانيّ، وكان آخرهم هو الدّاي حسين المخلوع سنة 1830م[4].

ولم يكن والد الفتاة غنيا، ولكن أصلها الشريف هو الذي جذب الداي حسين للزواج منها، فالداي حسين لم يكن له سوى امرأة واحدة، وعندما تحدث الداي عنها قال: " لقد كانت جميلة، و أنجبت لي أطفالا، ولم أحب غيرها..."

-وللداي حسين ثلاث بنات، لالله** عائشة، وهي البنت الكبرى للداي و زوجها إبراهيم آغا***، وكانت لالله حنيفة هي البنت الثانية للداي حسين، والتي كانت زوجة لإبن أخ الآغا يحي، وطُلقت منه، ثم

---

[1]- أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، المرجع السابق، ص 241.

[2]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 331.

[3]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 262.

* الشيخ المليانيّ: هو الشيخ الولي الصالح، الزاهد العارف، العالم، أبو العباس، سيدي أحمد بن يوسف الراشدي نسبا، و المليانيّ دارًا، شاذلي الطريقة، ولد بقلعة بني راشد الواقعة بين غليزان ومعسكر، أخذ عن علماء تلمسان، ووهران، واتصل بالعثمانيين، وساعدهم على مقاومة العدو الإسباني، أسس زاوية بوادي الشلف، أخذ عنه محمد الشريف الزهار، ومحمد الصباغ ... إلخ، توفي الشيخ المليانيّ سنة (931هـ/ 1524م)، بمدينة مليانة، وبنى له باي وهران محمد الكبير ضريحا، ومسجدا. أنظر: عبد المنعم، القاسمي. **أعلام التصوف في الجزائر من البدايات إلى الإحتلال**، الجزائر: دار الخليل القاسمي، 2006م، ص 123، 124.

[4]- أبو القاسم، سعد الله. **على خطى المسلمين**، الجزائر: دار عالم المعرفة، 2009م، ص 198.

** لالله: تطلق على النساء ذوات الرفعة. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، المرجع نفسه، ص 263.

*** إبراهيم آغا: تولي القيادة على معسكر ، والذي اشتهر باقتراحه على الجنرال دي بورمون أن يقدم إليه رأس الداي حسين، فقد طرده الداي حسين إلى مصر. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 255.

تزوجت سيدي مصطفى*، ولها ابن يدعى سيدي حسن، وهو طفل يعتبره جده الداي حسين قرّة عين له، وله بنت ثالثة وهي لالله أمينة.

وهنا لاحظنا أنه لا يوجد للداي حسين إبنا، أما عن إخوة الداي فنجد من خلال حواره مع الصحفي جال أغسطين أنه ذكر إسم أخيه الأصغر فقط، وهو الحاج محمد أفندي، والذي كان يشرف على أمور الدار أثناء غياب الداي حسين.[1]

3- سيرته:

أما عن سيرة الداي حسين فقد ذكر أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر في مذكراته، أنه كان رجلا عاقلا، متدينا محبا للعلماء و الأشراف[2]، وكان قوي النفس لا يتزعزع لعظائم الأمور ولا يتضعضع لنوائب الدهر، وأما سيرته في أهل البلد و أهل مملكته، فقد سار فيهم سيرة حسنة، فكان يعفو عن الجرائم ويصفح الزلات، و الكف عن الدماء و المحارم، ورفع الظلمات، وتفقد أحوال الضعفاء وكان تقيا، محبا للصالحين، حتى إنه كان يغتر بأهل البدع، فيُحسن اعتقاده فيهم ويكرمهم، ويستبشر بمقالتهم، وكان يلتزم بأحكام الشريعة[3]، أمّا عبد الرحمان بن محمد الجيلالي فيذكر أن الداي اشتهر باعتداله في طموحه إلى المناصب السياسية غير متشرف لها كثيرا، وكان يوصف بالحزم و شدة الشكيمة، وملازمة النظام و الإستقلال في الرأي، إلى حدّ الإستبداد أحيانا، كما أنه وُصف بشيء من ضعف التدبير و الإبتلاء بالرشوة، وحب الهدايا، مع إشتهاره بنصرة العدالة، وأعمال الخير و البر، وتعظيم أهل العلم و الصلاح[4]، أما عزيز سامح التر فيقول أنه كان قويا ومتينا وفعّالاً، وهو قاسي وصلب في اجراءاته[5].

أيضا نجد حمدان خوجة يقول عنه: «... وينتمي هذا الرجل الفاضل إلى أسرة كريمة، كما يتمتع بثقافة واسعة، وقد خدم الأيالة أكثر من ثلاثين سنة، وبما أنني أعرف طبعه، فإنني أستطيع

---

* سيدي مصطفى: صهر الداي ووزيره للمالية، ثم خلف إبراهيم في وظيفته، و أصبح وكيل الخرج، وهو ليس إبراهيم الذي خلف يحي وظيفته الآغاوية. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**،ج3، المرجع السابق، 255.

[1]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 262، 263.

[2]- أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 172.

[3]- المصدر نفسه، ص 219، 220.

[4]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 332.

[5]- عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 618.

القول بأنه من ذلك الأصل التركي العريق... ولا أعتقد أن هناك من يستطيع إتهامه بالطمع، فقد حرص على عدم إراقة الدم البشري، ووفاؤه فيما يخص القيام بالإلتزامات معروف في كامل أنحاء أوروبا، ولما أنه لا يوجد في البلاط واحد اشتكى من حسين باشا قد خرق المعاهدات التي أبرمها سواء مع القوي أو مع الضعيف، فإنني متيقن من أنه يَسُنْصَفُ كما ينبغي ...» [1].

كما قال عنه القنصل الأمريكي وليام شالر، الذي عاصر فترة حكم الداي في فترة عمله (1816- 1824)، أنه كان محترما وله قوة أخلاقية لا نجدها في الغالب عند الدّايات الآخرين[2].

- أما الصحفي جال أغسطين الذي حاور الدّاي عند زيارته لباريس سنة 1831م، فيدلي برأيه عنه بقوله: « ... إنه من الصعب على أبناء جلدتي أن يصدّقوا أن العمامة تستطيع أن تخفي غير عقل جاهل وغليظ، لأن أغلبهم لا يعرف عن التركي إلا أنه شخص قاس وشرير ... إن حسين كما عرفته سيظهر لهم أنه اختراع ولن يصدّقوا كلمة من ذلك، ولكني أشهد مع ذلك أنني لم أتأثر بلقاء سريع و أوّلي، إنني متأكد الآن من ذلك، إذ أنني منذ زيارة التعارف للداي تشرفت برؤيته كثيرا، وقد درسته بعناية، و أحكم عليه اليوم حكما لصالحه، إنه رجل يوحي لكل من يعرفه بالعطف الكبير....»[3].

كما أن الصحفي جال أغسطين أتى لنا بشهادة سيدي حسونة دغيز* حول سيرة الداي حسين فقال: إنني لست جزائريا، ولا قريبا من حسين، ولكنه عندما كان دايا كانت لي علاقة حكومية وقضايا مشتركة معه، ويجب علي أن أعترف بأنه رجل مفعم بالإخلاص و الإستقامة و الحكمة، ولم تكن الجزائر أبدا سعيدة كسعادتها أثناء حكمه[4].

-وكان معروفا عن الداي وفاؤه بعهوده، وإخلاصه لوعده، ولا يمكن لأي دولة أن تتهم حسين بنقض العقود المبرمة سواءً مع القوية منها أو الضعيفة[5].

---

[1]- حمدان، خوجة. المصدر السابق، ص 173، 174.

[2]- وليام، شالر. المصدر السابق، ص 238.

[3]- أبو القاسم، سعدالله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج03، المرجع السابق، ص 244، 245.

* سيدي حسونة دغيز: وهو طرابلسي تأثر بأوروبا عن طريق أسفاره الكثيرة، و هو أيضا خبير بكل الشؤون الحضارية و السياسية، وكان له علاقات قديمة مع الداي حسين. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 245.

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه.

[5]- عبد الحميد، زوزو . **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر (1830- 1900)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 41.

ومقابل هذه السيرة الحسنة التي يصفه بها بعض المؤرخين، إلا أن هناك مؤرخين آخرين وصفوه بصفات سلبية، وذلك ما نراه لاحقا في عوامل سقوط حكمه.

ثانيا: أهم الوظائف ووصوله إلى الحكم في الجزائر

1- أهم الوظائف التي تقلدها قبل حكمه للجزائر

أ)-عمله في اسطنبول:

عندما بلغ حسين سن 24 من عمره توجه نحو اسطنبول[1]، تلقّى معلوماته الحربية بمدرسة البارون دي طوط* باسطنبول[2]، وقد أهلته خبرته السابقة عن والده أن ينخرط في الجيش العثماني كجندي في سلاح المدفعية و القمبلة (قومبراجي)، وإلى جانب نشاطه هذا مارس تجارة التبغ، وتعامل في ذلك مع البنادقة[3] وظل حسين في اسطنبول ثلاث سنوات[4].

ب)- عمله في الجزائر:

بعد ثلاث سنوات قضاها حسين في اسطنبول، التحق بالجزائر في حدود سنة 1795[5]، جاء مع أخيه فعمل صيادًا للسمك[6]، ثم أصبح كأحد جنود الحامية العثمانية، بالجزائر[7]، ونظرا لقوة شخصيته ترقى بسرعة من جندي في سلك الأوجاق إلى عضوا بالديوان[8].

---

[1]- قاصري، محمد السعيد. المرجع السابق، ص 209.

* البارون دي طوط: هو مجري الأصل ولد بفرنسا سنة 1733، تجنس بالجنسية الفرنسية واستعمل كمستخدم في سفارة فرنسا باسطنبول، ثم عين قنصلا لها بالقرم سنة 1767، ثم دخل في خدمة الدّولة العثمانية، فاستعمله السلطان مصطفى الثالث في إصلاح المدفعية، وتحصين مضيق الدردنيل، و أحدث باسطنبول مدرستين حربيتين إحداهما لتخريج ضباط المدفعية، و أركان الحرب الثانية لتهيئة ضباط البحرية، وهي المدرسة التي تخرّج منها الداي حسين. أنظر: عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 331.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- محمد السعيد، قاصري. المرجع نفسه.

[4]- أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**،ج3، المرجع السابق، ص 244.

[5]- محمد السعيد، قاصري، المرجع نفسه، ص 210.

[6]- عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 616.

[7]- أحمد ، مسعودي . **الحملة الفرنسية على الجزائر و المواقف الدولية منها (1792- 1830)**، الجزائر: دار الخليل، 2013م، ص21. ص21.

[8]- محمد السعيد، قاصري. المرجع نفسه ، ص 210.

وهناك حصل على الرتب التي شرفه بها عمر باشا*[1]، ولقد منحه لقب الخوجة**، ولوحظ عن حسين في عهد عمر باشا أن له ذوق خاص بدراسة القضايا الدينية، بعد ذلك أصبح حسين خوجة إمامًا*** وقد منحته هذه الوظيفة نفوذا كبيرا[2]، كما مارس الداي حسين مهنة الكتابة في مخزن الزرع بدار الإمارة[3] وسماه عمر باشا كاتب الأيالة وأعطاه السلطة على أملاك الدولة[4]، كما كان جابيا للضرائب العينية[5]،واشتغل أيضا بوظيفة مير أخور Akhor (أو قائد الفرسان) وله تعيين وزاري يكاد يرقى إلى وظيفة الآغا (أو وزير الحربية) [6]، وكان آخر منصب تولاه قبل حكمه للجزائر هو خوجة الخيل**** [7]،

فكان حسين رجل ثقة لدى الداي علي خوجة[8]، إلى أن توفي، وخلفه حسين بعد وصية منه[9].

منه[9].

2- وصول الداي حسين إلى الحكم بالجزائر:

لقد كان الداي حسين قبل حكمه للجزائر محلّ ثقة وتقدير كبير من السكان، لأنه كان يمدّهم بالنصائح حول إدارة أملاكهم، وأفضل الطرق لتوظيف أموالهم[10]، ولأنه كان محل ثقة لدى الدّاي علي خوجة، و نظرا للمكانة التي حضي بها عنده، فإنه قبل وفاته بمرض الطاعون قد حرّر وصية ضمنّها أن الداي حسين هو الرجل الوحيد الذي يقدر على خلافته[11].

وقد قبل أعضاء الديوان وصية الداي علي خوجة اعتمادا على إحدى الفكرتين:

---

* عمر باشا: تولى الحكم في الجزائر سنة 1815، وقتل سنة 1817، ويسميه الداي حسين بمعلمه وحاميه. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق ، ص 244.

[1]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 244.

** الخوجة: تعني المعلم، وهي تسمية تدل على الرّجل الذي له علاقة بالعلم. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 246.

*** إمام: أي أستاذ في الشؤون الدينية. أنظر: أبو القاسم ، سعد لله. المرجع نفسه،ص 246.

[2]- المرجع نفسه، ص 246.

[3]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 331.

[4]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه.

[5]- محمد السعيد، قاصري. المرجع السابق، ص 210.

[6]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 248.

****خوجة الخيل: مكلف بالجباية و المرافق العامة التابعة للدولة. أنظر: عمار، عمورة. **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 104.

[7]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع نفسه.

[8]- عاشور، شرفي. المرجع السابق، ص 603.

[9]- عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 616.

[10]- أبو القاسم، سعد الله المرجع نفسه، ص 246.

[11]- محمد السعيد، قاصري. المرجع نفسه.

–إما لأن حسين المعروف بحسن الإدارة و الأخلاق و التدين أن يجعل الناس ينسون بسرعة طغيان الدّاي علي خوجة.

– وإما لأن حسين كانت له علاقات وطيدة مع السكان سواءً أهل الحضر أو أهل الريف، وكانت له سلطة كبيرة تساندها سمعة جيدة ،ومهما كانت طموحات الدّيوان أو خارجه، فإن الموافقة على الوصية قد تمت[1].

– لكن الداي حسين اشترط عليهم حق المحافظة على حريته في تقديم انسحابه متى شاء، ووافق أعضاء الديوان على ذلك[2].

– لم يكن حسين في القصبة عندما توفي علي خوجة، وكان موته قد بقي مخفيا لعدة ساعات في المدينة، ولم يعلن عنه إلا بعد نزول حسين من القصر[3]، حيث قام مصطفى بن الشيخ ابن مالك* مالك* بالذهاب إلى حسين في مقر إدارته، فدخل عليه وأخبره بوفاة الداي علي خوجة[4] حيث استدعاه استدعاه أعضاء الدّيوان بعد فتحهم للوصية، وكانت دهشة حسين عظيمة، فهو لم يكن ينتظر هذا المنصب، وكان أول ردّ فعل له هو الرفض لمنصب الداي قائلا:« إن اختيار سيدنا علي شرفني كثيرا، ولكني بكل تواضع لا أستحق ذلك، بالإضافة إلى أن هناك أشخاص في الديوان أكثر جدارة مني بتولي هذه المسؤولية»، ولكن الدّيوان أصرّ و لم يعد باستطاعة حسين أن يرفض**[5] وعندما قبل حسين المنصب الجديد بطلب من الداي المتوفى علي خوجة وبطلب من أعضاء الديوان، تم تنصيبه 23 ربيع الثاني*** سنة 1233هـ[6]، وعلى إثر ذلك توجه وفد من الشخصيات من بينهم أعضاء الديوان لحمل خطاب التولية للسلطان العثماني**** باسطنبول[7].

---

(1)– أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ، ج3، المرجع السابق، ص 247، 248.

(2)– عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 332.

(3)– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 248.

* مصطفى بن الشيخ ابن مالك: هو صهر الداي علي خوجة. أنظر: أحمد الشريف ، الزهار. المصدر السابق، ص 172.

(4)– المصدر نفسه.

** لقد ذكر جال أغسطين أن حسين أخبره بأن رأسه يقطع لو أنه رفض تلك المسؤولية، لأن الذين وضعوا فيه ثقتهم سيصبحون أعداء لمن له طموح إلى السلطة، ولو أن أحد أولئك الطموحين وصل إلى السلطة، لأعتبر حسين عدوًا له لأنه قد اكتسب ثقة الشعب بثقة الديوان، وهكذا أصبح هو الضمان الوحيد للذين اختاروه وهو الأمر الذي جعل الداي حسين يقبل المسؤولية. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه.

(5)– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه.

*** الموافق لـ: مطلع شهر مارس 1818م. أنظر: محمد السعيد، قاصري. المرجع السابق، ص 210.

(6)– أحمد الشريف ، الزهار. المصدر نفسه.

**** السلطان العثماني: في ذلك الوقت كان السلطان محمود الثاني (1808– 1839). أنظر: سفيان ، صغيري. المرجع السابق، ص 139.

(7)– محمد السعيد ، قاصري. المرجع نفسه، ص 210.

وحملوا إليه الباشكاش* ولما وصلوا إلى اسطنبول، أنزلوهم منزل العزّ و القبول، ودفعوا ما أتوا به من الهدية إلى السلطان العثماني فأحسن إليهم غاية الإحسان، وبعث السلطان إلى الداي حسين الخلعة** و الفرمان*** والقلج****، كما هي عادة الدولة، ثم سرحهم لبلادهم، ورجعوا إلى الجزائر.

وفي تلك الليلة اجتمع الديوان و العلماء ونقيب الأشراف، و أعيان البلاد إحتفالا بتنصيب الداي حسين، فألبسوه الخلعة، وتقلّد القلج، وقرئ الفرمان جهرًا على الملأ[1].

و تضمن فرمان تعيين الداي حسين من اسطانبول ما يلي:

حكم من ذوي المراتب العالية رفيع الشأن، مرفوعا إلى صاحب المقام و الطرف المعتبر أمير أمراء الجزائر حسين دام اقباله. قبل الآن كانت عهدة حكم الجزائر مسندة من قبل عالي المقام إلى علي باشا، وبعد وفاته، و بناءا على توجيهات الجزائر و رغبة الجميع، علما بان المقصود بالجلوس مكان المتوفي علي باشا هو أنت، و هذه المرة و بسبب سعي و توجيهات و محاسن الجميع، الواردة في طلبات و معروضات وجهاء و أعوان الجزائر، يتفضل ملك الأنعام بقبول جدارتكم، و لتكن من أرباب الشجاعة و الخبرة و الدراية و الصداقة، و عليك معاملة الجانب الهمايوني بالصدق و الخبرة و السلوك الحسن و العناية. بمتابعة الجهاد، و اكرام القائمين بذلك و صدور الأمر الشريف عن الديوان الهمايوني، و المأخوذ بعطف و حماية عالي المقام و صاحب الجلالة، يوجه لأمير أمراء الجزائر رتبة جديدة وردا على احسان السلطان يجب أن تتقيد بالصدق و الإخلاص، و أن تقوم بالتفاهم مع أمراء الأوجاق و تعتني بالأهالي و السكان، و تتصدى تؤمن الحماية للأوجاق بشكل كامل، و أن تتقيد بأمور المسألة التي تجري بين الدولة العلية و بني الدول الاوروبية و التقيد بشروط المعاهدات المعقودة، و تأمين المواد الغذائية و التجارية لهذه الدول استنادا للإتفاقيات المعقودة، وعليك تجنب التعرض للسفن التجارية، و باختصار يجب تطبيق الشرع الشريف، و نتمنى لك التوفيق بالتفرغ لإمرة أمراء الجزائر و جميع المهام و معالجتها وجها لوجه، و مراعاة الأطوار المرغوبة و الحسنة و التقيد بإطاعة السلطان و دفع العمالة المستحقة عليكم، و الدقة بتحركات الأوجاق و عدم

* الباشكاش: هي الهدية التقليدية التي تُمنح للسلطان العثماني. أنظر: أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 177.

** الخلعة: هي القفطان تم شرح هذا المصطلح سابقا.

*** الفرمان: تمّ شرح هذا المصطلح سابقا.

**** القلج: هو السيف. أنظر: المصدر نفسه.

[1]– المصدر نفسه.

تعرضها للهلاك و الفناء، و يجب توفير المكانة و ذلك بتوفير الأسباب و الوسائل و على كل حال يجب الحصول مسبقا على رضا همايوني من أجل الأوجاق و أجلكم ايضا.

حرر في أوائل جمادى الآخرة سنة 1233هـ [1].

فأطلقت المدافع بإعلان الخبر، ثم جلس الداي حسين على كرسي المملكة و أجريت رسوم تقبيل يده، وبورك له بالأمر الذي استولى عليه[2] وقد استقبل سكان المدينة إعلان الديوان بابتهاج[3]، و نال رضى عامة الناس[4].

[1] – عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 617.

[2]– أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 177.

[3]– أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر** ،المرجع السابق، ص 248.

[4]– محمد السعيد ، قاصري .المرجع السابق، ص 211.

إن شخصية الداي حسين كانت و لا تزال محل جدل و اختلاف في الآراء بين الكتاب و المؤرخين، ذلك لأن فترة حكم الداي حسين هي مرحلة حاسمة فصلت ما بين الحكم العثماني و الإحتلال الفرنسي بالجزائر.

الفصل الثاني:
الأوضاع العامة بالجزائر في عهد الداي حسين

تمهيد:

أولا: الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية.

1-الأوضاع السياسية.

2- الأوضاع الإدارية.

3- الأوضاع العسكرية.

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

1-الأوضاع الإقتصادية.

2-الأوضاع الإجتماعية.

3- الأوضاع الثقافية والدينية.

خلاصة الفصل

عند تولي الداي حسين الحكم في الجزائر، وجد الأيالة تتخبط في العديد من المشاكل الداخلية التي ورثها عن الحكام السابقين، فحاول الداي تحسين الأوضاع العامة بالبلاد، ففي المجال السياسي قام بتوطيد علاقته بالباب العالي، وتفادي العلاقات المتوترة مع الدول الأجنبية، لضمان الاستقرار السياسي للبلاد، أما الأوضاع الإدارية فقد قام الداي بجملة من التغييرات على مستوى المناصب الإدارية، كما كانت له العديد من الإنجازات في المجال العسكري، خاصة على مستوى الجيش، وعن الأوضاع الاقتصادية فلم تشملها تغييرات الداي، وبالنسبة للأوضاع الاجتماعية فتميزت العلاقة بين السلطة والمجتمع بالسلم مع فئات، وبالصراع مع فئات أخرى هذا ما أدى إلى عدم الإستقرار الاجتماعي، أما عن ثقافة وديانة المجتمع الجزائري في عهد الداي حسين، فقد تنوعت الثقافات والديانات، لتنوع فئات المجتمع من مسلمين ومسيح ويهود وغيرهم، وأهم ما ميز هذه الأوضاع هو حرية الدين والتعليم، فلم تتدخل السلطة في الشؤون الثقافية والدينية.

أولا: الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية:

1-الأوضاع السياسية:

أ-الداي: إن إحداث نظام الدايات كما ذكرنا سابقا، كان بسبب الخطر المحدق الذي أصبح يعيشه الآغا، ويتجلّى هذا الخطر في الإغتيال الذي يتعرّض له بصفة مستمرة، فارتأى أعضاء مجلس الديوان تدارك الوضع، بإضافة نوع من الإستقرار السياسي، فطلب هؤلاء الأعضاء من الباب العالي أن يكون تعيين الرئيس على الجزائر بمعرفتهم لضمان حمايته، فأذن لهم السلطان محمد الرابع بذلك فنصب الرئيس ولقب بالداي[1].

فكان الدايات في بداية عهدهم ينتخبون من طائفة الرياس، التي استرجعت نفوذها بعد إلغاء نظام الآغاوات، ورغم الإنقلاب الذي حدث في نظام الحكم، فإن السلطان العثماني استمر في تعيين الباشاوات إلى جانب الداي، ولكن كان وجودهم شرفيا فقط، إذ جرّدوا من كل السلطات.

وقد تمكن الداي مع مرور الوقت، أن يجمع بين منصب الداي و الباشا[2]، وذلك عند ما قام الداي علي شاوش برفض استقبال الباشا الجديد إبراهيم باشا الذي عينه السلطان، ومنعه من الدخول إلى الجزائر سنة 1711م، بحجة تسببه في إثارة القلاقل، فتمكن الداي علي من الحصول على لقب الباشا من السلطان، فأصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي " الداي"، و المنصب الشرفي " الباشا". ومنذ ذلك التاريخ لم يعد الداي تابعا للسلطان العثماني، ولم يعد يربطها سوى مراسيم تنصيب الداي[3].

ورغم هذه الحرية التي كان يتمتع بها الداي، فإن تنصيبه بصفة رسمية لم يكن يتم إلا بعد وصول الفرمان و القفطان و السيف من السلطان[4].

فلقب الباشا الذي يمنحه السلطان العثماني للداي هو اللقب المستعمل غالبا، أما لقب الداي، فهو لا يكاد يلفظ في الجزائر، وإنما يستعمله الأجانب[5].

---

[1]- أحمد، السلماني. **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، الجزائر: مطبعة دحلب، د. س، ص 16.

[2]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800- 1830)**، المرجع السابق، ص 22.

[3]- بشير، بلاح. **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص 16.

[4]- أرزقي، شويتام. المرجع نفسه، ص 23.

[5]- وليام، شالر. **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824م)**، تع و تق: اسماعيل ، العربي.الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص 43.

–فقد يصل الداي إلى السلطة عن طريق وصية من الداي السابق أو نتيجة لتمرد الإنكشارية، أو نتيجة مؤامرة يدبرها أعضاء الهيئة التنفيذية، أو بعد وفاة الداي، فبعد أن يُعيّن الداي بطريقة من الطرق، تأتي مرحلة المبايعة من الديوان، فبعد متابعة الداي ورضى جميع الأعضاء عنه، يُكلف أحد الأشخاص بالذهاب إلى الباب العالي، لإخبارهم أن الديوان قام بإنتخاب الحاكم الجديد، وتكتب للسلطان رسالة تحمل إمضاء وختم كلّ عضو في الديوان، فيذهب الرسول* حاملا هدية للسلطان العثماني[1]، وهنا يقول وليام شالر في مذكراته أن الهدية التي ترسل إلى السلطان العثماني دائما عظيمة القيمة، وقد تبلغ مالا يقل عن 500.000 دولار[2]، حينها يرسل السلطان فرمانا يُعيّن بموجبه الداي بصفة رسمية ، بالإضافة إلى السيف و القفطان الذي يحملهم مبعوث خاص يّسمى قبجي باشا[3].

أما عن أسرة الداي الذي يتم استبعاده، تُجرد من جميع ثرواتها، و يُحْرَم أفرادها من كل وظائف الدولة[4].

وكان عامة الناس يعلمون بشغور منصب الداي إذا نُصب العلم الأحمر فوق القصر، وحين تنصيب داي جديد يُغيّر هذا العلم بعلم أخضر[5].

ومنصب الداي لم يكن وراثيا، وكان لا يُعزل منه مدى الحياة[6]، أما عن مهام الداي، فبعد تنصيبه مباشرة يقوم بإختيار أعضاء حكومته، وغالبا ما يتخلى عن أعضاء الحكومة السابقة، وللداي دور رئيسي في منظومة الحكم، فهو الذي يترأس الديوان ويعيّن البايات[7]، كما أنه يسهر على تطبيق القوانين المدنية و العسكرية و الإشراف على حصون المدينة وتنظيم الجيوش، ومراسلة القبائل المختلفة

* ويسمى الرسول الذي يحمل هذه الرسالة آغا الهدية، ويكلف هذا الرسول بأن يطلب شفاهيا من الباب العالي أن يعطف عن الأيالة، ويطلب المساعدة و الحماية، عندئذ يقدم الباب العالي الأيالة عتادا حربيا مثل المدافع والبارود والأخشاب وفي بعض الأحيان يزودها ببواخر جاهزة. أنظر: حمدان بن عثمان، خوجة. المصدر السابق، ص 94، 95.

[1]– صالح، عباد. **الجزائر خلال الحكم التركي**، الجزائر: دار الألمعية للنشر و التوزيع، 2013م، ص 423، 424.

[2]– وليام ،شالر. المصدر السابق، ص 44.

[3]– أحمد، بحري. **الجزائر في عهد الدايات – دراسة للحياة الإجتماعية إبّان الحقبة العثمانية**، ج1، الجزائر: دار الكفاية، 2013م، ص 301.

[4]– عاشور، شرفي. المرجع السابق، ص 685.

[5]– أحمد، بحري. المرجع نفسه، ص 302.

[6]– أحمد، السليماني. المرجع السابق، ص 18،19.

[7]– صالح، عباد. المرجع نفسه، ص 424.

قصد تهدئتهم، كما يشرف على شؤون المالية و تنظيم إدارتها[1]، وكان باستطاعته جمع ثروات الخزينة الدولة عن طريق تبرعات أغنياء البلد، و الهدايا المختلفة وغنائم البحرية.

كما أن الداي يفاوض الدّول الأجنبية[2]، ويبرم الإتفاقيات الدّولية، ويعلن الحرب ويعقد معاهدات السلام[3].

وباختصار نلاحظ من مهام الداي وصلاحياته أن الجزائر كانت مستقلة عن الدولة العثمانية، وذلك من خلال حرية العمل في المجال السّياسي و العسكري و المالي، وكان الإستقلال أيضا حتى في علاقات الجزائر الخارجية ومع الدول الأجنبية، فكان الداي يبعث بقناصل الجزائر إلى الدول الكبرى، ويوافق على اعتماد القناصل في الجزائر بدون مشاورة الباب العالي[4].

أما بالنسبة لآخر دايات الجزائر، فإنه كبقية الدايات الذين سبقوه، فكما ذكرنا سابقا أّنه نال هذا المنصب بوصية من الداي علي خوجة قبل وفاته، وتمّ إنتخابه من طرف أعضاء الدّيوان، وعيّن رسميا من طرف السلطان العثماني، وبعد تعيينه مباشرة، باشر بأداء مهامه في تسيير شؤون البلاد.

ب- الدّيوان:

إنّ عبارة الديوان ذات أصل فارسي، ومنذ بداية السلطنة العثمانية كان الديوان هو المؤسسة التي يجتمع فيها حكام الدولة برئاسة السلطان، لكن بدأ هذا الديوان يفقد أهميته في القرن 18م، حيث بدأ حكام الولايات، ومجتمعاتها تحكم نفسها بنفسها[5].

أما عن أيالة الجزائر، فيُعدّ الدّيوان أحد ركائز الحكم العثماني الذي تبنته، على أساس أنها جزء من الإمبراطيورية العثمانية،إحتل في الفترة الأولى من تأسيس الأيالة مكانة هامة في تسيير شؤونها[6].

شؤونها[6].

---

[1]- حمدان بن عثمان، خوجة. المصدر السابق، ص 87.

[2]- أحمد، السليماني. المرجع السابق، ص 18،19.

[3]- عمار، عمورة. **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 100.

[4]- عمار، بوحوش. المرجع السابق، ص 60، 61.

[5]- إلبير، أورتايلي. **إعادة استكشاف العثمانيين**، تر: بسام، شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012م، ص 159 و 164.

[6]- رجاء، رهيوي. **دايات الجزائر صور و أبعاد (1671- 1830م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في التاريخ الحديث، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007- 2008م، ص 85.

فالديوان يعدّ بمثابة الساعد الأيمن لرئيس الدولة لأنه يضم الشخصيان المقربة إليه، والتي يعتمد عليها في تنفيذ سياسة الحكومة التي يقودها الداي[1]، وهذه الشخصيات كانوا بمثابة وزراء و موظفون في مناصب عليا، كما أنّهم كانوا فقهاء مُلميّن بقوانين الشريعة الإسلامية، وكان يجتمع الدّيوان بحضور الداي[2].

ويذكر عمار بوحوش أن عدد أعضاء الديوان العالي يتراوح بين 80 و 300 عضو[3]، أما حمدان خوجة فيقول أن الديوان هو بمثابة هيأة عليا تتكون من قواد الجيش الذي يبلغ عددهم 60، يجتمعون كل يوم في محل مخصّص كمداولاتهم، للإطلاع على الأعمال الإدارية، ومراقبة الحكومة[4]، الحكومة[4]، ولدراسة المسائل العادية، أما اجتماع يوم السبت فكان يخصص لدراسة المسائل ذات الأهمية[5].

ولا يمكن أن يصبح الإنسان عضوا في الديوان إلاّ إذا توفرت فيه شروط معينة، فيجب أن يبرهن عن خبرة ومقدرة، وأن يكون عمل في الجيوش البريّة أو البحرية، ولذلك فإن جميع أعضاء الدّيوان تقريبا يكونون متقدّمين في السّن ومتزوجين من الأهالي.

ويسمى رئيس الديوان " آغا العسكر"، ولا تدوم مهمة رئيس لديوان سوى شهرين، ويتولى الرئاسة كل عضو بالتناوب، وحسب الأقدمية، وإذا وجد خلاف بينهم يكون الفصل بينهم بأغلبية الأصوات.

-ولم يكن الديوان يضع أي قانون بالمعنى الحالي للكلمة، لكن يتلقى أوامر شفهية، كان قد حرّرها في شكل ظهير*، وبالتالي تكون لهم مرجعا قانونيا يعود إليه كلّما صادفتهم قضية مماثلة. أمّا

---

(1)- عمار، بوحوش. المرجع نفسه، ص 65.

(2)- ع. بن أشنهو، **الدّولة الجزائرية في 1830- مؤسساتها في عهد الأمير عبد القادر**، تر: نور الدين، لعراجي. الجزائر: موفم للنشر، 2013م، ص 17.

(3)- عمار، بوحوش. المرجع السابق، ص 64.

(4)- حمدان بن عثمان، خوجة. المصدر السابق، ص 83.

(5)- عمار، بوحوش. المرجع نفسه، ص 65.

* الظهير: هو بمثابة مرسوم مكتوب باللغة العربية بأسلوب منمق، تتخلله آيات قرآنية، وأحاديث، كما أنه يحتوي على صيغ مدح وأدعية لحمد الله، و إمضاء الدّاي وختمه، الذي يبصم به إمّا في الأعلى أو في أسفل الظهير، ويكون الظهير خاصّا يُسلم إلى من يهمّه الأمر، ويغلف بجلد أخضر أو أحمر مرصّع باللون الذهبي، وإما يكون عامًا فيقرأه المفتي أمام المسجد أثناء صلاة الجمعة أو العصر، أو في الأسواق، أنظر: ع.بن أشنهو. المرجع نفسه، ص 18.

في حالة الجرائم الكبرى فيقام في المحكمة العليا[1]. والديوان ينقسم إلى قسمين. الدّيوان الصغير (الخاص)، والديوان الكبير (العام).

1-الديوان الصغير: أو مجلس الحكومة وهو مكون من 5 وزراء إضافة إلى الداي وهم[2]:

-**الخزناجي:** هو المختص بالإشراف على الخزينة، فقد أوكل إليه مهمة حراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها، مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الجند، ويباشر مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان[3]، وقد يطلق عليه لقب الخزندار، وهو الرجل الثاني في الدولة بعد الداي[4]، وأصبح الخزناجي في الدّيوان هو الشخصية المؤهلة لشغل منصب الداي حال غيابه، مما يسمح له بانتهاج نوع من الترقية التدريجية في السّلم الإداري، ونظرا لهذا التوسّع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط، بل أصبح له صبغة عسكرية، فهو يقود الحملات العسكرية عند الحاجة*[5].

-**الآغا (آغا العرب):** وهو قائد القوات البرية، وله السلطة الكاملة على الأوجاق، وعلى الفرق المساعدة لها من قبائل المخزن في الأقاليم المباشرة لسلطة الداي، كما له دخل في تسيير شؤون البايات[6]،ويطلق عليه لقب الباشاغا[7].

-**خوجة الخيل:** وله صلاحيات إدارة أملاك الدّولة، ومنها الخيل التابعة للبايلك، التي اشتق اسمه منها[8]، يشرف على تجنيد الفرسان (رجال المخزن)، ممّا أصبح له نفوذا على عرب الصحراء

---

(1)- ع. بن أشنهو. المرجع نفسه، ص 21.

(2)- أحمد، بحري. ج1، المرجع السابق، ص 303.

(3)- Lacques Fhilippe Laugier de tassy, **Histoire du royaume d'Alger**, paris, éd lousel, 1725, p 228.

(4)- أحمد، بحري. ج1، المرجع السابق، ص 303.

* كما حدث للخزناجي إبراهيم خوجة الذي قاد الحملات ضدّ الثائرين بالنواحي الوهرانية سنتي 1734 و 1736م. أنظر: حنيفي، هلايلي.**أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر: دار الهدى،2008م، ص 139.

(5)- المرجع نفسه.

(6)- أحمد، بحري. المرجع نفسه.

(7)- صالح، عبّاد. المرجع السابق، ص 427.

(8)- أحمد، بحري. المرجع نفسه، ص 304.

و توسعت صلاحياته، حيث أنه يتولى قيادة الفرق العسكرية[1]، وهو الذي يشرف على جمع الضرائب من أملاك الدولة[2]،

– **وكيل الحرج:**وهو بمثابة وزير البحرية، يهتم بكل ماله علاقة بالبحر من شؤون القراصنة كالأسرى و الجمارك، وصناعة السفن وتحصين الأبراج[3]، كما يشرف على توزيع الغنائم التي يتم تحصيلها من الحملات العسكرية و الجهاد البحري، ومن ضمن صلاحيات وكيل الخرج أيضا القيام بالمهام السياسية، والإشراف على العلاقات الخارجية و الدّولية، وهو بذلك يتقلد منصب وزير البحرية و الخارجية في آن واحد[4]

– **بيت المالجي:**هو الموظف المشرف على مصلحة الأملاك و الثروات التي تؤول إلى الدولة، ويكلف بحيازة الثروات المنقولة وغير منقولة لصالح بيت المال، طبقا للأحكام الشرعية[5].

2– الديوان الكبير: ويجلس فيه كبار مسؤولي الإنكشارية، إضافة إلى الداي و المفتي و القاضي، وجميع الكتاب*، وقد استطاع هذا الدّيوان السيطرة على الحكم في فترة الباشاوات، لكنه مع تطور الأحداث في عهد الدايات، فَقَدَ كل سلطته، وأصبح وجوده شكليا، ولا يجتمع إلا في بعض المناسبات[6].

–وحين اجتماع الديوان لا يسمح أن يُحمل السلاح داخل الديوان المجلس مهما كان نوعه، ماعدا الحُراس، وكان عقاب الإخلال بنظام المجلس هو الموت، ولكن حرّية التعبير داخل الديوان مضمونة لأيّ من الأعضاء[7].

---

[1]– حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 140.

[2]– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث– بداية الإحتلال**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982م، ط3، ص 51.

[3]– أحمد، بحري. المرجع نفسه، ص 305.

[4]– سفيان، صغيري. المرجع السابق، ص 52.

[5]– حنيفي، هلايلي. المرجع السابق، ص140.

* الكُتاب هو أربعة : الأول يسمى المكطعجي، والكاتب الثاني يدعى باش دفترجي، والكاتب الثالث يُسمى، وكيل الحرج الصّغير. أما الكاتب الرابع فهو يدعى الرقمنجي أو خوجة العشور، أنظر: صالح، عباد. المرجع السابق، ص 427،428.

[6]– أحمد، بحري. المرجع السابق، ص 305.

[7]– جون. ب، وولف. **الجزائر و أوروبا (1500– 1830)**، تر: أبو القاسم ، سعد الله .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص 128.

– وعموما لعب الديوان دورًا هاما في بداية عهد الدايات، غير أن هذا الدّور أخذ يتراجع إلى أن أصبح في أواخر العهد التركي، يقتصر على المشورة للهيئة التنفيذية، و المصادقة على اختيار الدّاي[1]، و هذا ما تطابق فعله، حين اختيار الدّيوان للداي حسين سنة 1818م.

ج– علاقات الجزائر الخارجية:

1–علاقات الجزائر بالدّولة العثمانية:

لقد مرت العلاقات الجزائرية العثمانية بالعديد من التطورات منذ دخول الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية، وإلى غاية انفصالها عنها، فكانت بداية العلاقات باستنجاد الجزائريين

بالإخوة بربروس* للتخلّص من الوجود الإسباني واحتلاله للسواحل الجزائرية، فلبّى الإخوة طلبهم، لتلتحق الجزائر بالدولة العثمانية وتصبح أيالة عثمانية سنة 1518، وتم تعيين خير الدين بربروس حاكما عليها من قبل السلطان العثماني، وهنا بدأت الدولة العثمانية توطّد حكمها في الجزائر، ووضع أسسه، والإستمرار في صدّ الغارات البحرية عنها.

ولقد اتسمت العلاقات بين الجزائر و الدولة العثمانية بالتعاون المتبادل، تمثل في المساعدة العثمانية للجزائر في بداية تشكيل الدّولة الحديثة من جهة، ومساعدة الدّولة الجزائرية للدّولة العثمانية في حروبها مع أوروبا من جهة أخرى، غير أن هذه العلاقات عرفت من الفتور مع تطور الأحداث الإقليمية و الدولية، وبدأت تضعف، ولم تعُدْ كما كانت عليه في السابق، وبدأ الفكر الإستقلالي يتبلور لدى الحكام الجزائريين ليتجسد في عهد الدايات[2].

فدخلت الجزائر مرحلة جديدة في علاقتها بالدّولة العثمانية اذ شهدت نوعا من الإستقلال عن الباب العالي[3]، خاصة بعد إلغاء منصب الباشا الذي كان يعينه السلطان العثماني إلى جانب الداي

---

[1]– صالح، عبّاد. المرجع نفسه، ص 429.

* الإخوة بربروس: هو عروج، خير الدين، وإسحاق، الذين قدموا إلى الجزائر، وقد توفي كل من إسحاق وعروج في البداية، أما خير الدين، فقد تولى حكم الجزائر في 1518م. أنظر: وليم، سبنسر. المصدر السابق، ص 12. وبربروس كلمة أوروبية معناها اللحية الصهباء، كانت تطلق على عروج ثم على خير الدين. أنظر: المنور، مروش. **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة– الأساطير، الواقع**، ج2، الجزائر: دار القصبة، 2009م، ص 70.

[2]– حميد آيت، حبوش. **علاقة دايات الجزائر بالسلطة العثمانية** ، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي العلاقات الجزائرية التركية، ج01، الجزائر: مطبعة جامعة محمد خيضر، 18– 19 فبراير 2014م، ص 301.

[3]– عائشة، غطاس (وآخرون). **الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث، 2007م، ص 54.

والتخلص من الإزدواجية في الحكم[1]، لذلك ضَعُفَتْ روابط الجزائر بالسّلطة العثمانية، واقتصرت على تقديم فروض الطّاعة لسلطان وتبادل الهدايا، وإرسال الإعلانات[2]، وإصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدّايات الذين يعينهم الدّيوان[3]، وهذا ما جعل العلاقة بين الجزائر واستانبول لا تتعدى في حقيقة الأمر المصلحة المشتركة، في وقت أصبحت فيه الدّول الأوروبية تتعامل مع الجزائر، على اعتبارها كيانًا مستقلا عن الباب العالي، وتعتبر حُكامها الدّايات رؤساء دولة مستقلة[4].

ومن أمثلة التعاون بين الجزائر و الدولة العثمانية أثناء حكم الداي حسين نذكر: بدأت علاقة الداي حسين بالباب العالي، بإصدار فرمان توليته من السلطان العثماني، بالإضافة إلى أن الداي أرسل الباشكاش وهي الهدية التقليدية للسلطان العثماني[5]، والسلطان بدوره أرسل للداي حسين سفينة من نوع كروفت* Krovet محملة بالمدفيعة، و آلات حربية[6].

-كما لعبت الدّولة العثمانية دور الوسيط في الصّلح بين الجزائر وتونس[7]، فعند إعتلاء الدّاي حسين للعرش، ورث علاقات متوترة بين الجزائر وتونس، خاصّة بعد فشل الصّلح بين البلدين أيام حكم الدّاي علي خوجة. طلب السّلطان العثماني من الداي حسين، ومحمود باي** إرسال مبعوث إلى حضرته لينظر في الأمر، فاستجاب الطرفين لأمر السلطان، و أوفد كلّ منهما مبعوث، وعند النظر في القضية، أمر السّلطان بالصلّح بين الطرفين، وكتب لكلّ حاكم كتابا بذلك، فوقع الصّلح بين البلدين يوم 14 مارس 1821م[8]. أمّا بالنسبة للحروب، فلقد شاركت الجزائر إلى جانب الدّولة العثمانية في حروبها ضدّ الدّول الأجنبية، نذكر على سبيل المثال مشاركتها في حرب اليونان عام 1820م، والتي تزامنت مع عهد السّلطان محمود الثاني*** [1] وبعد أن عمل الدّاي حسين على استعادة قوة البحرية

---

[1]– حي، بوعزيز. المرجع السابق، ص 43.

[2]– ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 109.

[3]– يحي، بوعزيز. المرجع نفسه.

[4]– ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه.

[5]– أحمد الشريف، الزّهار. المصدر السّابق، ص 177.

* كروفت: هي نوع من السفن الشراعية، لها ثلاثة أعمدة في وسطها، حمولتها من 20 إلى 30 مدفعا، طولها من 33 إلى 39 ذراعًا، طاقمها 11 ضابطا، و 174 جندي. أنظر: عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 617.

[6]– عزيز سامح، التر. المرجع نفسه.

[7]– حميد آيت، حبوش. المرجع السابق، ص 306.

** محمود باي: هو أحد أمراء الدولة الحسينية، حكم تونس من 31 ديسمبر 1814م، إلى 28 مارس 1824م. أنظر: حمادي، الساحلي. **فصول في التاريخ و الحضارة**، لبنان: دار الغرب الإسلامي 1992، ص 24.

[8]– فتيحة، صحراوي. **الجزائر في عهد الداي حسين (1818– 1830)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02 ، 2010– 2011م، ص 143، 144.

*** السلطان محمود الثاني: تولى مقاليد الحكم سنة 1808م، وهو في 24 من عمره، كانت له رغبة في الإصلاح والنهوض بدولته، ورأى أن يكون الإصلاح شامَلاً لكل النظم العثمانية، ولا يقتصر على المجال العسكري، فقام بإزالة النظم التقليدية القديمة، ووجه عنايته على بناء فرق

وبناء أسطولها بعد حملة اللّورد إكسموث تمكن الدّاي من امتلاك قوة بحرية قادرة على مواصلة الجهاد البحري، وبفضل هذه القوة استجاب لطلب السّلطان العثماني لمساعدته في إخماد هذه الثورة، فأرسل الدّاي حسين سنة 1820م ستّ سفن ، وألحقها بالأسطول العثماني، والتي عند وصولها اشتبكت مع سفن اليونانيين بالمياه اليونانية.

-أيضا مشاركة الجزائر في معركة نافرين سنة 1827م، حيث أرسل الدّاي حسين ست سفن جزائرية محملة بالأسلحة والمدافع و القطع الحربية، حيث تركّزت هجمات المعركة على الأسطول الجزائري، الذّي فقد معظم قطعه، ولم تَنْجُ منه إلاّ سفينتين توجهتا إلى ميناء الإسكندرية، وتعذّر رجوعهما بفعل الحصار البحري الفرنسي على الجزائر منذ جوان 1827[2].

وفي إطار العلاقات الجزائرية الفرنسية فقد تدخلّت الدّولة العثمانية وحاولت صدّ الإحتلال الفرنسي عن الجزائر.

ففي أوائل شهر أوت من سنة 1827م، أتى مترجم سفير فرنسا إلى الباب العالي، وقدّم لرئيس الكتُاب مذكرة كتبها سفير فرنسا، أبان فيها تأديب الدّاي حسين الذي أظهر العداء لفرنسا بعد حادثة المروحة وقال:« ... وحيث أن الداي قد زاد من تعدّياته السابقة بتحفيزه فتصل فرنسا في الجزائر، فإن جناب إمبراطور فرنسا اضطّر لطلب ترضية علنية مهدّدًا بإعلان الحرب في حالة رفض طلبه، إلا أنّ طلبه قد رفض وعليه فالحرب محققة».

وبعد أن وقعت الدولة العثمانية مع روسيا معاهدة صلح في 1829م، التفتت لحل القضية الجزائرية الفرنسية، وقام الباب العالي بإرسال المفتي السابق خليل أفندي للجزائر مكلفا إياه تنبيه الداي حسين أن يظل محايدا في النزاع الواقع بين النمسا و مراكش، وأذن له بمحاولات التفاهم مع فرنسا وبعد وصول خليل أفتدي إلى الجزائر أواخر شهر نوفمبر 1829، لم يستطع إنهاء الخلاف بين الجزائر وفرنسا[3].

عسكرية بالنظم الحديثة، وأجرى إصلاحات واسعة في الدول شملت: التعليم، الصحة، والعمران، و الزراعة توفي سنة 1839م، أنظر: محمد عبد اللطيف، البحراوي. **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808- 1839**، القاهرة: دار التراث، 1978م، ص 182.

[1]- حميد آيت، حبوش. المرجع نفسه، ص 309.

[2]- صبيحة، بخوش. **مظاهر التعاون الجزائري التركي خلال عهد الدايات 1710- 1830**، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي العلاقات الجزائرية التركية، ج1، المرجع السابق، ص 59، 61.

[3]- أرجمنت، كوران. **السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل ، التميمي. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970م، ص 39- 54.

ثم قرّر الباب العالي إرسال مبعوث آخر إلى الجزائر لتسوية الخلاف الذي كان بين الجزائر و فرنسا، وهذه المرة انتخب طاهر باشا لإرساله في هذه المهمّة، محمّلين إياه وصايا ليُفْهِمَهَا إلى الجزائريين، أقلع طاهر باشا من استانبول ومعه كاتبه ومترجمة على متن بارجة حربية في 16 من أفريل 1830م، كما وأخذ معه أمرًا يحمل خط يد السلطان نفسه، موضحا فيه مهمته، على شكل 5 بنود.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تنتظر بأمل نتيجة طاهر باشا، كانت فرنسا تستعدّ لإرسال حملة عسكرية على الجزائر.

لكن قامت فرنسا بمنع طاهر باشا من دخول الجزائر المحاصرة، ورفضوا منحه ترخيص المرور* من طرف قائد الحصار الفرنسي.

لم يستسلم طاهر باشا، بل اضطّر للذهاب إلى طولون و المكوث بها فعلم الباب العالي بأن الحكومة الفرنسية تصنّعت جهلها بمهمة طاهر باشا، ورواغته في طولون إلى أن احتل الجيش الفرنسي الجزائر[1].

وبعد نزول القوات الفرنسية في سيدي فرج أعلمت السلطات الفرنسية الباب العالي في 06 أوت 1830م، باحتلال الجزائر بشكل رسمي، عن طريق سفارتها في استانبول، وعلى إثر ذلك طلبت الدّولة العثمانية من فرنسا إعادة الجزائر إليها باعتبارها أيالة تابعة لها[2].

ودخلت في مباحث من أجل استرجاع حقها في الجزائر، فبعث الباب العالي بمذكرة إلى فرنسا في 13 ماي 1831 عن طريق السفير الفرنسي في استانبول، التي يبين فيها الباب العالي حقه في الجزائر، وفي نهاية المذكرة كرّر الباب العالي طلب استرداد الجزائر، لكن بقيت المذكرة دون ردّ من طرف السلطات الفرنسية[3].

---

* لا شك أن هذه المماطلة كانت من وحي الإدارة الفرنسية بباريس، وأن قيام قائد الحصار الفرنسي يمنع طاهر باشا من دخول الجزائر، كان بأمر من وزير البحرية الفرنسية البارون دهوسي (B. Dhaussey) الذي اعترف في مذكراته بهذه الحقيقة حيث قال:« عندما علمت بسفر طاهر باشا، أصدرت أمرًا لقائد الحصار بمنع هذا الأخير من الدخول إلى الجزائر ... وهذا قد أزاح الصعوبات الكبرى التي كانت من الممكن أن تواجهها الحملة»، أنظر: أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 155.

[1]– أرجمنت، كوران. المرجع السابق، ص 53– 61.

[2]– سفيان، صغيري. المرجع السابق، ص 171، 172.

[3]– المرجع نفسه، ص 172.

وواصلت الدولة العثمانية مساعيها في استرجاع الجزائر** من فرنسا حتى بعد رحيل الداي حسين، لكن باءت كل محاولاتها بالفشل.

-أما عن علاقات الإستقلال بين الجزائر و الدولة العثمانية فشملت خصوصًا الجانب الدّبلوماسي و التجاري، فقد كانت تجري المفاوضات باسمها وبدون أيّة وساطة أو رخصة من أيّة دولة أخرى بعنوان جمهورية الجزائر حينًا، ومملكة الجزائر حينًا آخر، وتقيم أحلافا دون التساؤل على موافقتها لسياسة الباب العالي[1]، كما أن الجزائر تعلن الحرب وتبرم السلام وتمضي المعاهدات دون استشارة الباب العالي[2].

إذن فالعلاقات الجزائرية العثمانية في فترة حكم الداي حسين تميزت بطابعين رئيسيين، فالطابع الأول كان عبارة عن علاقات تعاون ومساعدات متبادلة، و الطابع الثاني هو علاقة استقلالية الجزائر في إدارة شؤونها[3].

2- علاقات الجزائر بالدول العربية:

- تونس:

اتسمت العلاقات الجزائرية التونسية بالصّلح أحيانا، و بالصراع أحيانا أخرى، وعند إعتلاء الداي حسين الحكم في الجزائر، ورث علاقات متوترة * مع تونس، فتدخل السلطان العثماني لعقد الصلح بين البلدين فاستجاب الطرفين لأمر السلطان، وتم توقيع اتفاقية صلح في 1821م، وردّ الجزائريون ما كان قد احتلوه من التراب الفرنسي إلى أهله في نفس السنة، وقد ذكرنا ذلك سابقا في إطار تدخل الدّولة العثمانية في العلاقات الجزائرية التونسية[4].

** ومثال ذلك قامت الدولة العثمانية بمراسلة انجلترا لأخذ مساندتها و تأييدها ولكي تدعم الباب العالي في قضية الجزائر ضد فرنسا المنافسة لها حيث أرسلت إليها مبعوث السلطان نامق باشا لطرح قضية الجزائر على الحكومة الإنجليزية سنة 1834، لكن الموقف الإنجليزي جاء مخيبا لآمال الدولة العثمانية، حيث صرّح وزير خارجيتها بأنه لا يستطيع أن يقول لفرنسا أي شيء بخصوص إعادة الجزائر للدولة العثمانية أنظر: احميدة، عميراوي. الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م وردود الفعل حوله، **مجلة سيرتا**، العدد الثالث، جامعة منتوري، قسنطينة، 1920م، ص 95.

[1]- فاطمة الزهراء، سيدهم. **العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين 1790- 1830**، الجزائر: دار كوكب العلوم، 2013م، ص 173، 174.

[2]- حميد آيت، حبوش. المرجع السابق، ص 301.

[3]- فاطمة الزهراء، سيدهم. المرجع نفسه، ص 173.

* وكان سبب توتر العلاقات الجزائرية التونسية في بداية حكم الداي حسين هو ظهور مناوشات بحرية بين الطرفين، فتمكن الجزائريون من الإستيلاء على سفينتين تونسيتين، فأمر الداي ببيع السفينة الأولى، أما الثانية أعادها إلى تونس، لأنه وجدها تحمل رسائل وهدية للدّولة العلية، وادعت تونس أن الجزائر استولت على السفينة التي تحمل الهدية للدولة العثمانية، ولذلك تدخلت الدّولة العثمانية بين البلدين وعقدت الصلح بينهما. أنظر: أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 146، 147.

[4]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 337،338.

وبعد هذا الصلح، ساد بين الداي حسين و بين تونس علاقات تعاون وإخاء وسلم[1]، ولكن في سنة 1242هـ/ 1826 م ظهر الخلاف من جديد بين البلدين دون أي مبرر يستدعي ظهور ذلك الخلاف، فقد لجأ بعض عساكر الأوجاق إلى تونس، فطالب الداي حسين بإعادتهم إلا أن باي تونس رفض تسليمهم، فعرض الأمر على استانبول، فأمرت استانبول أمير تونس بإعادتهم إلى الجزائر، ورغم ذلك رفض حاكم تونس أوامر استانبول، فاضطر السلطان العثماني في التأكيد على ذلك[2].

وبتاريخ 06 فيفري 1828م راسل حسين باي تونس الداي حسين يعلمه باستجابته لأوامر الباب العالي في أمر الجنود الفارين وإعادتهم إلى الأيالة.

وعند نشوب الخلاف بين الجزائر وفرنسا، وفرض هذه الخيرة حصارها على السواحل الجزائرية، كان الداي حسين على اتصال بوالي تونس يخبره على تطورات الأحداث بين البلدين المتنازعين، ظنا منه أنه يميل للتعاون معه، غير أن والي تونس حسين باي بقي محايدا[3]، وقد ظهرت نواياه المؤيدة للفرنسيين قبل احتلالهم الجزائر، فقد قام بعرقلة مبعوث السلطان العثماني للجزائر طاهر باشا من دخوله إلى الجزائر برًا عن طريق تونس، وذلك لحل الخلاف الجزائري- الفرنسي، فقد حاول طاهر باشا الرسو في ميناء تونس يوم 10 ماي 1830، ليلتحق بعد ذلك إلى الجزائر، إلاّ أن الباي حسين، ومن ورائه قنصل فرنسا، منعاه من النزول بتونس[4].

و منذ بداية عام 1828م، إلتزم الباي حسين باتخاذ موقف الحياد للحكومة الفرنسية في حربها على الجزائر، بل إنه سارع بإرسال وفد تونسي عنه إلى الجزائر لتقديم تهاني النصر إلى الجنرال دي بورمون في 5 جويلية 1830 على نجاح الأسلحة الفرنسية.

و قد قال أحد الكتاب المعاصرين: «... و كان حكام تونس ضالعين مع الفرنسيين يزدادون منهم تقربا كلما خافوا على عرشهم الزوال على أيدي الأتراك غير مفكرين في المصير المحتوم الذي ينتظرهم و لا ما يقتضيه واجب التضامن الإسلامي، و حق الجوار و الأخوة لإنقاذ الجزائر من براثن الإستعمار الفرنسي ...» [5].

طرابلس:

---

[1]- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 145.

[2]- عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 624.

[3]- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 147.

[4]- أرجمنت، كوران. المرجع السابق، ص 59،60.

[5] -محمد، زروال. **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830)**، الجزائر: مطبعة دحلب، د. س، ص 135، 136.

كانت العلاقات الجزائرية الطرابلسية في فترة حكم الداي حسين يسودها التعاون و الإخاء[1].

و كان خير دليل على العلاقات الحسنة التي تربط الجزائر بطرابلس آنذاك رسالة يوسف القرمانلي إلى حسين باشا التي عثر عليها المؤرخ ناصر الدين سعيدوني بأرشيفات وزارة الحرب الفرنسية بأفغانستان، و هي محفوظة في ثنايا السجلات التي تحمل ترقيم (Algérie H-1)، و تركز هذه الرسالة على الجانب السياسي، و تشير إلى الأحداث التي كانت تعيشها منطقة المغرب العربي، كما تدخل ضمن العلاقات الجزائرية الليبية لأنها صادرة من يوسف بن علي القرمانلي حاكم طرابلس الغرب (1795- 1832) في شكل رد رسالة بعث بها حسين آخر دايات الجزائر.**(أنظر الملحق رقم 02 و03)**.

و يمكن أن نتعرف على مضمون الرسالة بتقسيمها إلى ثلاث فقرات. الفقرة الأولى تؤكد على الصلات المتينة بين الجزائر و طرابلس الغرب، كما تشيد بنوعية العلاقات الممتازة بين حكام البلدين.

أما الفقرة الثانية فهي تتعلق بمشروع محمد علي والي مصر لغزو أيالات المغرب العربي ابتداءا من طرابلس الغرب، كما تتعرض إلى التهديدات الفرنسية، و تظهر المطامع التوسعية لفرنسا التي وجدت في مواقف محمد علي فرصة سانحة للتدخل المباشر في شؤون أيالات المغرب، و مما يلاحظ على هذه الفقرة أنها تشير إلى تلك المشاريع العدوانية المشتركة بين محمد علي و حكومة فرنسا آنذاك، بعد أن أشاع القناصل المعتمدون في طرابلس الغرب أنباء مفادها أن محمد علي تواطأ مع القوات الفرنسية من احتلال الجزائر و انه قد تحصل من الفرنسيين على السلاح و الجند لهذا الغرض[2].

أما الفقرة الثالثة من هذه الرسالة، فتعرضت إلى موقف حاكم طرابلس الغرب من النزاع الجزائري –الفرنسي و هو تأييد حاكم طرابلس يوسف القرمانلي للداي حسين مع اظهار التأسف لعدم تمكن حكومة طرابلس الغرب من تقديم معونات مادية محسوسة نظرا لأوضاع البلاد آنذاك، هذه الأوضاع التي بكثرة الثورات، و تكرر التهديدات من طرف الدول الأوروبية لحكومة يوسف القرمانلي.

و في آخر الرسالة اكتفى حاكم طرابلس الغرب في آخر رسالته بإبداء النيات الحسنة. التي لم تتجاوز الدعاء الصالح لحاكم الجزائر، مع الإشادة بقوة الجزائر و مواقفها المشرفة في التصدي لأعداء المسلمين[3].

---

[1]– فتيحة ،صحراوي. المرجع نفسه، ص 150.

[2] –ناصر الدين، سعيدوني. **ورقات جزائرية– دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر: دار البصائر، 2009م، ط2، ص 117، 118.

[3] –ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه، ص 119.

في فترة الحملة الفرنسية على الجزائر، راسل الداي حاكم طرابلس يوسف القرمانلي لمساعدته في هذه المشكلة، لكنه اعتذر للداي حسين عن تقديم أي مساعدات مادية أو عسكرية للجزائر، نتيجة للأزمة الإقتصادية والمالية التي حلت بطرابلس، وكذا إزدياد الضغط الأوروبي عليها[1]، فاتخذت فرنسا من موقف طرابلس المعادي لإحتلالها الجزائر ذريعة لمعاقبة يوسف القرمانلي وإرغامه على تقديم اعتذار وتنفيذ أوامر فرنسا، ولم يكن بوسعه إلا قبول شروط فرنسا[2].

المغرب الأقصى:

تزامنت بداية فترة حكم الداي حسين مع فترة حكم السلطان مولاي إسماعيل (1772-1822م)، حيث تميزت العلاقات بين الدولتين بالسّلمية و التعاون، وفي سنة 1820م، قام سلطان المغرب بإرسال سفينة إلى الجزائر، دعمًا منه للبحرية الجزائرية[3].

ولكن تغيرت العلاقات الجزائرية المغربية، بعد التدخل الغير مباشر في القضايا الداخلية لأيالة الجزائر من طرف المغرب الأقصى، وذلك بإيواء أصحاب الطرق الصوفيّة المعادية للحكم العثماني[4]، ومثال ذلك: عندما أعلن محمد الكبير التيجاني في أتباعه التيجانيين مناوأة السلطة التركية، وعند خروجه إلى ناحية مدينة معسكر، فكان هنالك من بايعه سرًا و أيده في ذلك، وهو سلطان المغرب المولى عبد الرحمان، الذي ظل مناصرًا للحركة القومية بزعامة التيجانيين[5]. كما أنه في مطلع القرن 19م قام المغرب بتدعيم الطرقيين الدرقاويين* الذين ثاروا ضدّ سياسة الحكم آنذاك[6].

بالنسبة لموقف المغرب من الإحتلال الفرنسي فهو الآخر كان محايدًا، بل أكثر من ذلك، اتصل القنصل الفرنسي المتواجد في المغرب بالسلطان عبد الرحمان**، وطلب منه مساعدات للفرنسيين،

---

(1)- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق ، ص 151.

(2)- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 151.

(3)- المرجع نفسه، ص 148.

(4)- عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 624.

(5)- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 336.

* الدرقاوية: نسبة إلى عبد الله محمد العربي بن أحمد البوبريحي الدرقاوي سمي بالدرقاوي نسبة إلى قبيلة درقة التي ينحدر منها جده يوسف أبو درقة بدأت هذه الطريقة من المغرب من قبل السلطان المغربي مولاي إسماعيل، فأنشأت فروعها في الجزائر،و في مختلف أنحاء المغرب، توفي في 08 ديسمبر 1823، ودفن ببوبحيري. أنظر: أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، المرجع السابق، ص 42.

(6)- أرزقي، شويتام. المرجع نفسه، ص 41، 42.

** السلطان المغربي عبد الرحمان: هو عبد الرحمان بن هشام بن محمد الحسيني، ولد في سنة 1790م بالمغرب، عهد إليه عمّه المولى سليمان بالخلافة قبل وفاته، فتولى حكم المغرب في الفترة الممتدة ما بين 1822 إلى 1859م، عرفت فترة حكمه اضطرابات عديدة بالمغرب، وأزمات اقتصادية، وانتشار بعض الأمراض، مما أدى إلى قيام عدة ثورات متمردة عن السلطة .أنظر: محمد السعيد، قاصري. المرجع السابق، ص 214، 215.

ووافق السلطان على تموين الأسطول الفرنسي من الموانئ المغربية، على أن تدفع الرسوم الجمركية[1]. ولكن سرعان ما تغير موقف السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام عقب الإحتلال، فتحولت مواقفه مع الجزائر إلى مواقف ايجابية، وهذا ما يؤكده المؤرخ قاصري محمد السعيد بعد إطلاعه على عينة من الوثائق الملكية، بأرشيف مديرية الوثائق الملكية بالمغرب سنة 2005م، بعض هذه الوثائق كانت عبارة عن مراسلات بين الداي حسين و السلطان المغربي، وقد سمحت له الفرصة بالإطلاع على أربعة وثائق كلها مؤرخة في سنة 1246 هـ/ 1830 م، وهنا نذكر ما جاء في أهمها:

فالوثيقة الأولى كانت تبين أن الداي حسين قد كاتب السّلطان المغربي بواسطة الحاج أحمد مخشين، تحمل في طياتها طلب اللجوء إلى المغرب، أما الوثيقة الثانية تحمل خطاب السلطان المغربي بقبول الداي حسين لاجئا بالمغرب، وذكر له أن السكنى ببلاد المسلمين أولى، لكي يسمع آذانهم، ويلزم جماعتهم، ولا يبقى ببلاد الكفر، وأنه إذا ورد على حضرتنا فلا يرى إلا ما يَسُرُهُ.

– كما أن السلطان المغربي عقب الإحتلال الفرنسي للجزائر العاصمة قد استقبل مئات الجزائريين الذين هاجروا إلى المغرب، كما أنه كان يقدم المساعدة للأمير عبد القادر في مراحل مفاوضته الأولى[2].

إذن فالوثيقة الثانية تعكس لنا رغبة السلطان و قناعته باستضافة الداي حسين، وهو ما يتنافى مع ما جاء في أحد المراجع*: « وأخذت الحكومة الفرنسية في الضغط على ايطاليا مما أدّى إلى طرد الداي من بلادها، فرغب حينئذ في الانتقال إلى سكنى مدينة طنجة بالمغرب، فأبت حكومتها ذلك»[3].

مصر:

ربطت الجزائر، ومصر علاقات شخصية، سياسية واقتصادية، وأخرى ثقافية في فترة حكم الداي حسين، كل هذا يُبرهن على التواصل بين البلدين، فتميزت هذه العلاقات بالتعاون منذ أن تولى الداي حسين الحكم إلى فترة ما قبل الحملة الفرنسية على الجزائر .

– كانت مصر عبر العصور، محطّة رئيسية للحجاج المغاربين بصفة عامّة و للحجاج الجزائريين بصفة خاصّة، وأهم مركب زار القاهرة في فترة حكم الداي حسين هو المركب الذي كان يضم محمد

---

[1]– فتيحة، صحراوي. المرجع نفسه، ص 149، 150.

[2]– محمد السعيد، قاصري. المرجع السابق ، ص 208، 219.

* استشهد الكاتب محمد السعيد قاصري هذه الفقرة من كتاب محمد بن عبد الرحمان، الجيلالي. المرجع السابق، ص 448.

[3]– محمد السعيد، قاصري. المرجع نفسه، ص 218.

أفندي أخ الداي حسين، ومحمود ن العنابي، وابنه محمد، وبهذه المناسبة راسل الداي وكيله بمصر، يخبره بقدوم أخيه إلى مصر، وطلب منه أن يسهّلوا له الإقامة هناك.

وكان الداي أيضا يرسل وكيله في مصر ليسهر على راحة الحجاج ورعاية شؤونهم، كما راسل الداي حسين محمد علي الذي سمح لهم بأداء مناسك الحج، كما وصلت العلاقات بين حكام البلدين إلى تبادل الهدايا، فقد أرسل الداي حسين هدية إلى والي مصر ونجليه إبراهيم وعباس، وهذا ما تؤكده رسالة محمد علي إلى الداي حسين بتاريخ 15 جوان 1827، يؤكد فيها وصول محمد شاوش ناضر بيت المال إلى مصر، ومعه رسالة وهدية له[1].

كما أكد مصطفى رايس قائد سفينة مفتاح الجهاد ومعه الرايس عبد الرحمان قائد سفينة رهبة على المساعدات الكثيرة التي كان يقدّمها محمد علي لهما، ولاسيما أن السفينتين كانتا تعاني من مشاكل في المؤونة، ودفع رواتب جنود السّفينتين إثر الحصار الذي فرضته عليهما السلطة الفرنسية في ميناء الإسكندرية.

أما من ناحية العلاقات الإقتصادية، كان للجزائر وكلاء في مصر يسهرون على إدارة وتسيير شؤونها، فكانوا يسهرون على إدارة وتسيير شؤونها، ولعبوا دورًا اقتصاديا هاما في توفير ما تحتاجه الآيالة، ولاسيما ملح البارود وقد استجاب والي مصر لهذا الطلب، وقد تأكدّ شراء الجزائر لكمية من البارود من مصر، حيث عُيّن قبطان لحملها إلى الجزائر.

أما العلاقات العسكرية، فقد كانت مصر مركزا لتجنيد المتطوعين للأيالة وقد استمرت عملية التجنيد من هناك حتى فترة الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية.

– ولكن بعد كل هذه العلاقات بين البلدين التي سادها التعاون[2] إلا أن محمد علي كان له مشروعا لإحتلال الجزائر، وفكر في ضمّ الدول المغاربية الثلاثة (تونس، طرابلس، و الجزائر) إلى سلطته منذ سنة 1820م، لكن مشروعه فشل[3].

– أما في فترة الحملة الفرنسية على الجزائر طلب بولينياك من محمد على مساعدته في الحملة على الجزائر، وأبدى محمد علي استعداده للقيام بالحملة، لكنه طلب من فرنسا أن يتولى ابنه ابراهيم باشا قيادة

---

[1]– فتيحة ،صحراوي. المرجع السابق، ص 152– 154.

[2]– المرجع نفسه، ص 154– 156.

[3]– أبو القاسم، سعد الله. **مجادلة الآخر**، بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2006م، ص 232.

هذه الحملة وحده دون مساعدة الأسطول الفرنسي، وأن تدفع له فرنسا قرضا قدره 20 مليون فرنك وتقدّم له أربع سفن حربية من عيار ثمانين مدفع كهدية[1].

وهكذا اصطدم هذا المشروع بعدة عراقيل منها: اعتراض بعض وزراء بولينياك خاصة دي بورمون، على إعطاء محمد علي 4 سفن حربية لأن ذلك سيضعف قوات فرنسا البحرية ورغم هذه العراقيل، فإن الحكومة الفرنسية لم تيأس من التعاون مع محمد علي، حيث اقترح مجلس الوزراء الفرنسي تعديلا في جلسة 03 جانفي 1830م، فد قرر دفع 20 مليونا كما اشترطها محمد علي، لكن تقدم له في شكل أقساط، وفي 20 جانفي من نفس السنة وافق محمد علي على الإقتراح المعدّل، لكن الحكومة الفرنسية غيرت موقفها بسبب الحملة الصحفية الواسعة ضدّ المشروع، واعتراض كل من روسيا، وبريطانيا، ولهذا أرسلت فرنسا، يوم 06 فيفري 1830 رسولا إلى محمد علي، عرضت عليه ثمانية ملايين فرنك إذا اكتفى بطرابلس وتونس، أما الجزائر فقد رأت أن تتولاها فرنسا بنفسها، عندئذ يئس محمد علي وقطع المفاوضات مع الفرنسيين[2].

3-علاقة الجزائر بالدول الأوروبية:

عرفت الجزائر في أواخر القرن 18م و بداية القرن 19م نوعا من الإستقرار، نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الاوروبية كإسبانيا و البرتغال و الولايات المتحدة الأمريكية[3].

و قد استغلت الجزائر الظروف الدولية المتمثلة في الحروب الأوروبية لكي تجدد أسطولها، و لكن بمجرد أن توقفت الحروب الأوروبية تحالفت تلك الدول من أجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري، الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر المتوسط، فأدى التكتل بين الدول الأوروبية إلى توتر العلاقات بين الجزائر و هذه الدول[4]، و تجسد هذا التكتل في مؤتمر اكس لاشابيل الذي انعقد في جنوب ألمانيا سنة 1818م، و ضم هذا المؤتمر انجلترا و فرنسا و روسيا و بروسيا، و النمسا، و قد تمكن مندوبو الدول الأوروبية من توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818، الذي أصدر قرارا بإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول المغربية، و كلفت كل فرنسا و بريطانيا إبلاغ الدول المغربية قرار هذا المؤتمر[5].

---

(1)- أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 64،65.

(2)- أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 65- 67.

(2) – عبد الحميد، زوزو. هدنة 1810م و معاهدة 1813م بين الجزائر و البرتغال، **مجلة التاريخ**، العدد 11، جامعة الجزائر، 1981م، ص 21.

(2) – حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 11.

(3) – وليام، شالر. المصدر السابق ، ص 323،324.

و بدأ تنفيذ هذا المخطط بتكوين أسطولين خلال النصف الثاني من سنة 1819م، فكان الأسطول الإنجليزي بقيادة توماس فريمانتل و الأسطول الفرنسي بقيادة جوريان دي لاغرافيير، حيث توجها إلى الجزائر، و قد خصص لهما الداي حسين لقاءين يومي 5 و 6 سبتمبر عام 1819م[1].

استمع الداي خلال اللقاءين إلى قرارات و مطالب الدول الأوروبية التي ترمي إلى ضرورة وضع حد لأعمال القرصنة، و بعد محادثات طويلة مع الداي حسين، رفض الإمتثال لهذه المطالب، و قال للوفد الأوروبي أنه لا يخضع لأوامر الملوك الأوروبيين، و أن دولته حرة في أن تحارب من تشاء، و تسالم من تشاء، و أنه سيتولى تفتيش السفن الأجنبية، و لم يكتف الداي حسين بهذا الرد، بل أمر بتكثيف النشاط الحربي، كما أنذر جميع القناصل الأوروبيين المعتمدين بالجزائر بأنه في حالة ما إذا رفضوا دفع الضرائب المقررة عليهم يعتبرون أعداء، و أبحر الوفد الأوروبي إلى باقي دول المغرب (تونس و طرابلس، و المغرب الاقصى)، و كان رد هذه الدول هو الموافقة على احترام قرارات المؤتمر.

و بعد هذا المؤتمر، تأزمت العلاقات بين الجزائر و الدول الأوروبية التي أضحت تتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر عن طريق قنصليتها خاصة القنصلية الفرنسية في مدينة عنابة التي كانت تبيع الأسلحة إلى القبائل الجزائرية لإثارة القلاقل في البلاد[2].

إسبانيا:

عند اعتلاء الداي حسين الحكم، كان لإسبانيا ديونا لم تدفعها للجزائر، حينها طلب الداي حسين من الحكومة الإسبانية تسديد المبلغ المالي المتفق عليه، فاقتنعت إسبانيا أن معاداة الجزائر يعني الضرر بمصالحها، فراسلت الداي حسين، و طلبت من قصنلها أن يسوي المسألة مع الجزائر، أو يغادرها[3].

لكن سرعان ما توترت العلاقات الجزائرية الإسبانية، خاصة بعد استيلاء البحرية الجزائرية على سفينتين إسبانيتين، و بيع غنائمهما في جانفي 1824م، و في أواخر شهر فيفري من نفس السنة طلب القنصل الفرنسي دوفال من الحكومة الجزائرية بعدم التعرض للسفن الإسبانية، لأن هذه الأخيرة كانت محتلة من طرف فرنسا، و رغبة من الداي حسين في إنهائه لهذا النزاع بطرق سلمية قرر إطلاق سراح الأسرى الإسبان، و تسليمهم إلى القنصل الفرنسي لترحيلهم إلى بلادهم، كما أعطيت أوامر للبحرية الجزائرية بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد السفن الإسبانية[4]، بالإضافة إلى أن الداي حسين قام

---

[1] – حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 16.

[2] – حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق ، ص 16– 18.

[3] –وليام، شالر. المصدر السابق، ص181.

[4] – فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 167.

بتخفيض الديون التي على إسبانيا إلى 300 ألف قرش إسباني، و تنازل الداي على بقية الدين، و تم الصلح بين البلدين[1]، بعد هذا بقيت العلاقات بين البلدين يسودها السلام إلى غاية الحملة الفرنسية على الجزائر[2].**(أنظر الملحق رقم 04).**

حيث ساندت إسبانيا فرنسا في مشروعها ضد الجزائر، و لتؤمن الحكومة الفرنسية نجاح الحملة فكرت في إقامة مستشفى عسكري في الأراضي الإسبانية، يتسع لإستقبال ألفي شخص و من جهة أخرى فقد قام الجنرال دي سان برياست سفير فرنسا بإسبانيا يفتح مفاوضات مع الحكومة الإسبانية.

للحصول على موانئ ببلادها لرسو العمارات البحرية الفرنسية و بعد تردد طويل قبلت إسبانيا هذه المطالب[3].

انجلترا:

كانت العلاقات الجزائرية الإنجليزية في بداية عهد الداي حسين حسنة، ففي أوائل سنة 1819م، بعث حسين باشا إلى انجلترا سفينة محملة بالهدايا من بينهم الجياد و النعام ... الخ[4].

لكن توترت العلاقات بين الدولتين، و أورد الزهار أسباب توتر العلاقات بين الطرفين، فأرجعها إلى تورط بعض الخدم في القنصلية الإنجليزية في الهجوم على احدى السفن الأمريكية، و نهبها عندما قدمت بها أمواج العواصف إلى سواحل بجاية، و رفض القنصل تسليم المتهمين في الحادثة إلى الداي لمعاقبتهم[5].

و من الراجح أن يكون هذا الحادث هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى إنفجار الأزمة بين الجزائر انجلترا، و الحادثة أشار إليها الزهار وقعت في1823م[6].

قام القناصلة الأجانب المقيمين بالجزائر بعقد إجتماع في دار القنصل الأمريكي يوم 2 ديسمبر 1823م، و حرروا مذكرة احتجاج ضد أعمال الحكومة الجزائرية بخصوص التدخل في شؤونها الداخلية و قدره الداي حسين على هذا الإحتجاج بأن بلاده حرة في تصرفاتها مع رعاياها[7].

---

(1) –أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 157، 158.

(2) –فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 167.

(3) –محمد، زروال. المرجع السابق، ص 126.

(4) –وليام، شالر. المصدر السابق، ص 178.

(5) –أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 151.

(6) –المصدر نفسه، ص 154.

(7) –حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 33.

وصلت البارجة الإنجليزية بقيادة القبطان سبنسر إلى المياه الإقليمية للجزائر في يناير 1824م، تحمل معها تعليمات الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها ماك دونال عن الأحداث التي جرت في أكتوبر 1823م[1].

كما اشتملت على بنود إضافية للمعاهدة التي أبرمت بين البلدين بعد حملة اللورد اكسموث 1816م، و هذه البنود كانت عبارة عن إحتجاج الإنجليز على خرق لتلك المعاهدة بعد حملة 1816م لكن الداي رفض التفاوض مع الإنجليز و إعتبر المعاهدة التي أبرمت معهم لمدة ثلاث سنوات قد إنتهى أجلها، كما رفض التوقيع على البنود الإضافية بحجة أنها لا تحمل الختم الحقيقي للحكومة الإنجليزية[2].

و بعد هذه الحادثة أرغم ماك دونال على مغادرة الجزائر[3]، و لجأ إلى البارجة الإنجليزية الراسية في ميناء الجزائر، ليتخذها بعد ذلك مقرا له، يملي منها شروطه على الداي، و الدليل على ذلك ما أورده القنصل الأمريكي شالر في رسالة وجهها إليه ماك دونال من البارجة ليقول فيها: بأنه سيواصل مفاوضاته بعد الآن من البارجة من أجل التوقيع على البنود التي وجهتها حكومته إلى الداي دون أن يتنازل عن شيء من مضمونها[4].

و لما تلقى ماك دونال رد الحكومة الجزائرية بالرفض، إنسحب الأسطول الإنجليزي من ميناء الجزائر، و بدأ في شن هجومات خاطفة على السفن الجزائرية الداخلة أو الخارجة من الميناء، وقد أدت هذه المناوشات الى إشتباك إحدى السفن الجزائرية بالأسطول الإنجليزي، مما أسفر على غرق السفينة الجزائرية، كما أنهم ألقوا القبض على سفينة للحجاج و ذهبوا بها إلى قاعدتهم العسكرية في مالطا.

حاول الإنجليز الدخول في مفاوضات مع الداي حسين بفرض الصلح، و لكنه رفض و طلب منهم استبدال القنصل ماك دونال[5].

---

(1) – المرجع نفسه، ص 34.

(2) –وليام، شالر. المصدر السابق، ص 202.

(3)– H–D de Grammont,**Histoire d'Alger sous la domination turque (1515–1830)** ; paris,1887,pp 385.

(4) –وليام، شالر. المصدر نفسه، ص 203.

(5) –حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 35.

و في 23 فبراير 1824م، وصل الأميرال هاري نيال (Harry Neal) إلى سواحل مدينة الجزائر، كما طبلت من الداي الإعتذار لها رسميا عما جرى من إهانة قنصلها بالجزائر، و فرضت بذلك حصارا * بحريا على الجزائر حتى تفرض على الداي التوقيع على تصريحات قنصلها[1].

و لما يئس الإنجليز من الحصار البحري، طلب الأميرال مقابلة الداي حسين، و الدخول معه في مفاوضات جدية بتاريخ 28 مارس 1824، ثم توصل الطرفان في النهاية إلى الإتفاق على بنود الصلح[2].

و بتاريخ 24 جويلية 1824، أعاد الإنجليز هجومهم من جديد بقوة بحرية تمثلت في 22 سفينة، و لكنهم وجدوا المدفعية و الأسطول الجزائري لهم بالمرصاد[3].

بعد هذه المعركة أرسل الأميرال الإنجليزي سفينة رفع عليها العلم الأبيض ليتفاوض مع الحكومة الجزائرية، حيث توصل الطرفان إلى عقد إتفاقية سلم بين الداي حسين و الملك البريطاني جورج الرابع (1720– 1830م)، بتاريخ 26 جويلية 1824م. و قد قبلها الداي حسين بعد استبدال القنصل ماك دونال[4].

أما عن موقف الإنجليز من النزاع الفرنسي الجزائري، فقد وقف الإنجليز موقفا معارضا بحق ضد الإحتلال الفرنسي على الجزائر[5] ،لكن هذا الموقف لم يكن من أجل مصلحة الجزائر، و إنما من من أجل الحفاظ على مصالحها في الجزائر[6]، كما أن بريطانيا كانت تستبعد تحقيق إنتصار عسكري فرنسي على الجزائر، فقد صرح رئيس الوزراء البريطاني الدوق ويلنجتون لبعض وزرائه قائلا: «... دعوهم يقوموا بالحملة إنهم سيلاقون كارثة ...» [7].

كما أن بريطانيا كانت ترى أن المتاعب التي ستواجهها فرنسا في الجزائر ستثير معارضة عنيفة في البرلمان الفرنسي، سيتحيل معها تنفيذ عملية الإحتلال[8].

---

*–دام هذا الحصار 6 أشهر. أنظر: أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 153.

[1] – وليام، شالر. المصدر نفسه، ص 215.

[2] – حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 36.

[3] – وليام، شالر. المصدر السابق، ص 236.

[4] – حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 37.

[5] – محمد، زروال. المرجع السابق، ص 129.

[6] – فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 163.

[7] – محمد، زروال. المرجع نفسه، ص 133.

[8] – المرجع نفسه، ص 134.

و نظرا للعلاقات الودية بين الداي حسين و القنصل الإنجليزي سان جون، كان هذا الأخير كثيرا ما يطلع الداي عن تخطيطات فرنسا ضد الجزائر، و يطمئن الداي بأن فرنسا لن تستطيع الصمود في وجه الجزائر، و أن بلاده تؤيد الجزائر[1].

و لكن عند نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر، أخلفت انجلترا و عودها للجزائر، اقتربت انجلترا من فرنسا، و اعترفت بحكم لويس فيليب سنة 1830م، بعد سقوط حكومة شارل العاشر[2].

02- الأوضاع الإدارية:

أ-الإدارة الإقليمية:

يعود التقسيم الإداري الإقليمي بالجزائر إلى عهد حسن باشا خير الدّين، والذي ظل قائما، دون تغيير جوهري إلى نهاية العهد التّركي، وقد قسّمت البلاد إلى أربعة مقاطعات وهي: دار السلطان، وبايلك التيطري، بايلك الشرق، وبايلك الغرب.**(أنظر الملحق رقم 05).**

-**دار السلطان:** لقد رؤعي في لإقامة دار السلطان العامل الجغرافي، فهذه المقاطعة تضم المنطقة السّهلية، الواقعة بين البحر و الأطلس التلي و العام السياسي، المتمثل في ضمان أمن السّلطة المركزية في مدينة الجزائر[3]، تشمل دار السلطان خمسة مدن هي: الجزائر، البليدة، القليعة، شرشال ودلس، وهي المناطق التابعة مباشرة للدّاي[4]، وهو أصغر المقاطعات بالجزائر[5]، ومركزه الجزائر العاصمة[6].

---

[1] – أرجمنت، كوران. المرجع السابق، ص 44.

[2] – فتيحة، صحراوي. المرجع نفسه، ص 165.

[3]– صالح، عبّاد، المرجع السابق، ص 429.

[4]– فاطمة الزهراء، سيدهم. المرجع السابق، ص 19.

[5]– صالح، عباد. المرجع نفسه، ص 340.

[6]– بشير، بلاح. **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 18.

-**بايلك التيطري:**هو أصغر البايلكات، ومقره المدية، أسّس سنة 1540م، وكان أكثر ارتباطا بالسلطة المركزية، ووضع بجانب الباي حاكم يتصل مباشرة بالجزائر[1]، وتم اتخاذ المدّية عاصمة للبايلك سنة 1773م[2]، وكان مقسّما إلى أربع قيادات هي:

-قيادة الظهراوية.

- قيادة تل القبلة.

- قيادة الديرة أو سور الغزلان.

- قيادة الجنوب[3].

- وكان هذا البايلك ضعيفا لقربه من الإدارة المركزية من جهة، ولقلة موارده الإقتصادية من جهة أخرى[4].

- **بايلك الشرق:** هو الأكبر مساحة، وعاصمة قسنطينة[5]، فهو يمتدّ على رقعة شاسعة من شواطئ البحر شمالاً إلى صحراء الزيبان جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى بلاد القبائل غربا، وكان أول باي يحكمه هو رمضان تشولاق (1567- 1574) [6]، وقد تأسس هذا البايلك سنة 1567م، ويعتبر من أهم الأقاليم، سواء من حيث عمقه الجنوبي أو مساحته، أو ثرواته[7].

- **بايلك الغرب:** تأسس سنة 1563م[8]، كانت عاصمته مازونة حتى سنة 1710م، ثم تحولت إلى معسكر، وعندما استرجعت مدينة وهران من الإسبان في سنة 1792م، صارت هي عاصمة البايك، ويمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، و من البحر شمالا، إلى الصحراء

---

(1)- حنيفي، هلايلي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 39.

(2)- محمد، مختار. **مدينة المدية عبر العصور في تاريخ المدن الثلاث (المدية، مليانة، الجزائر)**، إعداد وتعليق ودراسة: عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. الجزائر: 1972م، ص 83.

(3)- صالح، فركوس. **المختصر في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 117.

(4)- أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 52.

(5)- عثمان، سعدي. **الجزائر في التاريخ**، الجزائر: دار الأمة، 2013م، ص 418.

(6)- عبد العزيز، فيلالي. **مدينة قسنطينة- دراسة التطور التاريخي و البيئة الطبيعية**، الجزائر: دار البعث، 1984م، ص 79- 82.

(7)- سفيان، صغيري. المرجع السابق، ص 63.

(8)- حنيفي، هلايلي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 146.

جنوبا، ويأتي هذا البايلك بعد بايلك الشّرق من ناحية المساحة[1]، ولقد كان لهذا الإقليم صبغة عسكرية ذلك لمجاورته للمملكة المغربية ذات الأطماع التوسعية[2].

ب- الإدارة المحلية:

قسمت الجزائر أثناء الحكم العثماني إلى أربعة أقاليم أو بايلكات، كما قُسم كل بايلك إلى أوطان، وكل وطن قسّم بدوره إلى دواوير وقبائل[3] أو مشايخ[4].

وكان حاكم البايك يدعى الباي.

-**الباي:** هو لقب أطلقه الأتراك على الوالي أو حاكم ناحية من نواحي البلاد الجزائرية أو بايلك من البايلكات، ومعناه قائد القياد، وأول من تمّ تعيينه في هذا المنصب هو باي التيطري، وكان الباي يباشر سلطته المطلقة بتفويض من الدّاي[5]، فكانت له السلطة المطلقة في تسيير الإقليم عسكريا وإداريا وماليا[6]، ويتم اختيار الباي من الذين تولّو مناصب القيادة من قبل، أولهم صلة قرابة بالعشائر، بالعشائر، والقبائل الكبيرة، والداي وحده هو الذي له صلاحية تعيين البايات أو عزلهم، ويعمل الباي بأوامره.

وكان للباي مهمة رئيسية هي تقديم الدنوش الكبرى كل ثلاث سنوات، والتي يسلمها الباي بنفسه للداي[7]، وهي عبارة عن ضرائب مختلفة وعائدات أراضي البايلك، وهدايا يقدمها للداي[8]، سواء كان كان الباي جديدا، أو في مرحلة تجديد العهدة، وتعتبر الدّنوش بمثابة فرض رقابة الداي على الأقاليم بشكل مستمر، وولاء الباي للداي للإستمرار في منصبه[9].

---

(1)- عمار، بوحوش. المرجع السابق، ص 63.

(2)- محمد بن يوسف، الزياني. **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تق: المهدي، بوعبدلي. الجزائر: الشركة الوطنية، 1979م، ص 192،193.

(3)- عمار، هلال. **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1995م، ص 17.

(4)- محمد العربي، الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الجزائر: دار الحكمة، 2015م ، ص 21.

(5)- سفيان، صغيري. المرجع السابق، ص 65.

(6)- عمار، هلال. المرجع السابق، ص 16.

(7)- سفيان، صغيري. المرجع نفسه.

(8)- حنيفي، هلايلي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 148.

(9)- سفيان، صغيري. المرجع نفسه، ص 66.

وفي فترة تقديم الدنوش الكبرى* يطلب من البايات الحضور إلى الجزائر العاصمة، حيث يدفعون ضرائب أقاليمهم[1]، ويسلمون للداي تقارير عن أوضاع المناطق الخاضعة لهم، وفي نفس الوقت يتمّ تعيين البايات أو عزلهم نهائيا من طرف الداي، وذلك وفقا لما يقدمونه من العائدات[2]، فالبايات الذين يتم تنصيبهم يستلمون لباس التعيين في جوّ من الاحتفال الكبير[3]، ويضلّ البايات في العاصمة لمدة 08 أيام، ثم يعودون إلى أقاليهم[4].

–ومن مهام الباي أيضا تعيين المسؤولين وتنصيبهم، وتسيير شؤون المقاطعة، والإشراف على القوات العسكرية، ودفع أجور الحاميات العسكرية المتواجدة بالبايلك، وجمع الضرائب من الأرياف، والسهر على أمن واستقرار المنطقة[5] أيضا ضمان موارد دخل للخزينة الخاصة بكل بايلك[6] وللبايات وللبايات الحق في إصدار العقوبات ضدّ الأهالي، وحق مصادرة الممتلكات[7]، وإبقاء الأهالي في حالة حالة خضوع وطاعة، ولذلك كثيرا ما كان يعمد إلى ترحيل بعض العائلات، وتشتيت قبائل بأكملها، ليضمن الهدوء، وكان الداي يرسل إليه سنويا حامية من العساكر يُسخّرُهَا الباي لإخماد الفتن[8]، كما يتولى الباي أحيانا قيادة الجنود في المعارك[9].

وكان يَنُوب الباي في مهامه الخليفة.

الخليفة:

وهو بمثابة نائب الباي، يأخذ مكانه في رحلة الدّنوش الصغرى* التي تقدم للداي كلّ سنة** في فصلي الرّبيع و الخريف، كما أنه يُدير شؤون الأوطان خارج مراكز البايلك، ويكون الخليفة من أحد

---

* الدنوش الكبرى: يقدمها الباي للداي كل 03 سنوات، وهي عبارة عن خاصية تتكون من ثلاث آلاف فارس من القبائل الحليفة، وعلى رأس كل قافلة ثمانين بغلا. أنظر: حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 149.

(1)– وليام، سبنسر. المصدر السابق، ص 84.

(2)– حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 147.

(3)– وليام، سبنسر، المصدر نفسه.

(4)– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 53.

(5)– حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 147.

(6)– سفيان، صغيري. المرجع نفسه، ص 66.

(7)– حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه.

(8)– محمد العربي، الزّبيري. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**،المرجع السابق، ص 23.

(9)– حنيفي، هلايلي. المرجع السابق ، ص 147.

* الدنوش الصغرى: وهي عبارة عن ضريبة إضافية يقدّمها الخليف للداي كل 6 أشهر، وهي تتكون من المصنوعات المحلية كالحياك و البرانس، والجلود، وأقمشة الصوف، وقطع الحرير... وغيرها من المصنوعات، بالإضافة إلى قطعان الخيل و المواشي والجمال، وكميات من الأطعمة كالعسل، والزبدة و الأرز و الحبوب والزيتون، و الكسكس. أنظر: حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 149.

أقارب الباي كما أنه يساعد الباي في جمع الضرائب، وإخضاع السكان[1]، ويقول وليام سبنسر أن لكل باي خليفتين، أحدهما يُعيّنه الداي والآخر يعينُه الباي[2].

كما قُسّمَ كل بايلك إلى أوطان***، ويترأس كل وطن قائداً[3]، أو قائدان أحدهما للشؤون المدنية و العسكرية و الثاني لتحصيل الأموال[4].

القائد (أو القايد):

جمع قياد،وهم مجموعة من الموظفين الصّغار داخل الجهاز الإداري العثماني بالجزائر، تنحصر مهّمتهم في الإشراف على شؤون الأوطان و البوادي[5]، مثل الإشراف على جمع الضرائب، والمحافظة على الأمن العام للمنطقة أو الوطن الذي يعود إليه، والإتصال بالسلطات العليا عند الضرورة، يتسلّم القياد عند تعيينهم ختما و بُرنُسًا أحمر، وهذا دلالة على تنصيبهم وتفويضهم السلطة، واعتمادهم كمسؤولين وعسكريين في الوحدة الإدارية " الوطن" التابع لهم، ويقام لهم حفلة خاصة لهذا الغرض[6]، كما كانوا يتمتعون بصلاحيات إدارية ومالية كبيرة، وكلّ منهم له منصب معيّن أو مهنة خاصّة، مثل قايد الفحص كان يتولّى حراسة ضواحي المدينة، وقايد الزّبل الذي كان يشرف على نظافة المدينة[7].

و الوطن بدوره كان يتكون من مشايخ* أو قبائل، وكان يترأسها شيخ من الأهالي، وتتكون المشايخ من قبيلة أو أكثر[8].

الشيخ: يُعيّنُ من أبناء القرية أو القبيلة[9]، ويخضع لسلطة القايد، ويتم اختيار شيخ البلد أو القبيلة من بين وجهاء مدينة الجزائر، ويكون دوما من أصل عربي، يقوم بالتحكم في قبيلته، ويحرص

** يقول صالح عباد أنها تُقدَمُ كل 6 أشهر. أنظر: المرجع السابق، ص 432.

(1)– سفيان، صغيري. المرجع السابق ، ص 67 .

(2)– وليام، سبنسر. المصدر السابق، ص 84.

*** الأوطان: هي الوحدات الإدارية الموجودة بكل بايلك، ويرأس كل وطن مسؤول يحمل اسم قايد. أنظر: عمار، بوحوش. المرجع السابق، ص 69 .

(3)– محمد العربي، الزبيري. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، المرجع نفسه، ص 21.

(4)– عبد العاطي، جلال. **فرنسا في الجزائر**، الجزائر: دار ثالة، 2013م، ص 11.

(5)– سفيان، صغيري. المرجع نفسه ، ص 57.

(6)– عمار، بوحوش. المرجع السابق، ص 69.

(7)– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 05.

* المشايخ: هي وحدة إدارية صغيرة لتكون أساسا من القبيلة، والتي يترأسها شيخ القبيلة. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 52.

(8)– محمد العربي، الزبيري. **التجارة الخارجية للشرق الجزائر**، المرجع السابق، ص 21.

(9)– عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 418.

على خلق التأييد و الدعم للسلطة[1] و الحفاظ على أملاك الدولة، وشؤون السكان، وتوفير الخدمات الضرورية للحامية التركية، إذ أن هذه المهام تنحصر داخل حدود البلد[2].

ج- تغيير المناصب الإدارية:

لم يقم الداي حسين بتغيير على مستوى الإدارة الإقليمية كما رأينا سابقا، ولكنه قام بتغيير بعض المناصب الإدارية على مستوى كل الأقاليم والبايلكات في الجزائر، وذلك بعزل بعض المسؤولين الإداريين وتولية إداريين جدد، ودام هذا التغيير طوال مدة حكمه، فبعد توليه الحكم مباشرة قام الداي بعزل أغلب الوزراء الذين كانوا في عهد الداي علي خوجة[3]، كما قام بإلغاء جميع الأوامر التي صدرت في عهد الداي السابق[4].

-وعلى مستوى دار السلطان قام الداي يعزل الخزناجي، وكان رجلاً مُسنا وولّى مكانه أحمد رايس الزمرلي، وكان قبطانًا بباب الجهاد، كما عزل الآغا ونفاه إلى مليانة، وولّى مكانه القائد يحي وعين خوجة الخيل خليل خوجة، وعزل وكيل الحرج وبيت المال وعين غيرهم، كما عزل وكيليْ بيت الإمارة، وعزل بعض الكُتّاب وولّى غيرهم[5].

- أمّا على مستوى بايلك الشرق، فقد عرف هذا الإقليم نوعا من الفوضى وعدم الاستقرار، قام الداي حسين بعزل الباي الملوك[6]، أو كما يسميه عزيز سامح التر بأحمد بك سنة 1818م[7]، وعين وعين مكانه محمد الميلي (1818م- 1819م)، لكن اتصف حكم هذا الباي بالجور، و الظلم وأخذ أموال الناس بالباطل، فعزله الدّاي وعين مكانه إبراهيم باي، و الذي دام حكمه مدة قصيرة، ولأنه فشل في تسيير أمور البايلك عزله وعين مكانه الباي المملوك سنة 1820 م ثانية[8]، بعدما أخرجه من السجن، وهنا يشير عزيز سامح التر إلى أن الباي المملوك بعدما تسلّم المنصب ألقى القبض على إبراهيم باي وقتله، ولا يُعْرَف إن كان قد قتله بأمر من الداي أم لا[9]، لكن بعد سنتين من حكم الباي

---

(1)- عمار، بحوش. المرجع نفسه، ص 70.

(2)- سفيان، صغيري. المرجع السابق، ص 68.

(3)- أبو العيد، دودو. المرجع السابق، ص 73.

(4)- عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 618.

(5)- أحمد الشريف، الزّهار. المصدر السابق، ص 173.

(6)- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 58.

(7)- عزيز سامح، التر. المرجع السابق ، ص 618.

(8)- فتيحة، صحراوي. المرجع نفسه، ص58،59.

(9)- عزيز سامح، التر. المرجع نفسه، ص619.

المملوك عزله الداي لمخالفته في الخروج إلى الصحراء، وعين مكانه الباي إبراهيم الكريتلي (1822-1824م) [1]، فكان من أصحاب الخبرة الإدارية، وذا سيرة حسنة، لكن الداي حسين قام بعزله سنة 1824م، بعد استماعه لدسائس المحتالين ضدّ الباي إبراهيم الكريتلي[2]، و عيّن مكانه الباي محمد ماناماني (1824م- 1826م) [3]، فكان هذا الرّجل منافقًا سيء الطباع، وعديم الأخلاق، وقام بإفراغ خزينة البايلك من الأموال، وأوقعه في عجز مالي كبير، وبقيت الإنكشارية بدون رواتب فسادت الإضطرابات و الفوضى في قسنطينة، فعزله الداي ووضعه في السّجن[4].

ولم يتمكّن أحد من تهدئة الوضع في بايلك الشرق إلاّ بعد تولّي الحاج أحمد باي سنة 1826م ودام حكمه إلى 1837م، وهنا يذكر العنتري "... فزال الظلم و الجور وساد العدل و الرشاد"[5].

-أما عن بايلك التيطري فقد حكمه سنة 1818م الباي مصطفى، وبعد مدة لم تتجاوز الستة أشهر عزله الداي، ليخلفه الباي مصطفى بورمزاق* سنة 1819م، وبقي في منصبه حتى نهاية الحكم العثماني بالجزائر .

- أما بايلك الغرب فقد حكمه خلال فترة الداي حسين بايا واحدًا هو الباي حَسَنْ (1817-1831م)، ولذلك عرف هذا البايلك نوعا من الإستقرار السياسي[6].

3-الأوضاع العسكرية:

يعتبر الجيش بقسميه البري، و البحري أحد الأركان الأساسية لضمان استقرار الدول و استمرارها، كما يمكن أن يكون في نفس الوقت سببا في ضعفها و انهيارها، لذلك عملت الدولة العثمانية على تقوية جيشها، و تنظيمه تنظيما محكما، باعتبار مهمته في المحافظة على أمن البلاد.

---

[1]- فتيحة، صحراوي. المرجع نفسه،59.

[2]- عزيز سامح، التر. المرجع نفسه.

[3]- فتيحة، صحراوي. المرجع نفسه.

[4]-عزيز، سامح، التر. المرجع نفسه، ص619.

[5]-فتيحة، صحراوي . المرجع نفسه، ص 59،60 .

* مصطفى بومرزاق: المرزاق هو الرمح، وقد حكم مصطفى بومزراق بايلك التيطري منذ سنة 1819م، إلى 1830م، كان شجاعا، شارك في معركة اسطوالي، غير أن القبائل ثارت عليه بعد سقوط مدينة الجزائر ونهبت أملاكه، فاضطرّ إلى طلب الأمان من الجنرال كلوزيل، ثم غادر الجزائر وتوجه إلى الإسكندرية. أنظر: حمدان بن عثمان، خوجة. المصدر السابق، ص 40.

[6]-فتيحة ،صحراوي. المرجع السابق ، ص 60 ،61 .

و بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية، أصبح تنظيم الجيش في الجزائر يشبه إلى حد كبير تنظيم الجيش العثماني[1]،و الذي نشأ من قوة مشتركة جزائرية و عثمانية في بداية مرحلته[2] . فاعتمد عروج و خير الدين في بداية تكوين الجيش الجزائري على المتطوعين من الأهالي الذين تعاملوا معهم في بجاية، جيجل، الجزائر، المدية، و غيرهم، و لكن هؤلاء الجنود المتطوعين كان عددهم محدود و لا يكفي لمواجهة القوى العديدة التي تتكالب على الجزائر، فاتجه خير الدين إلى الدولة العثمانية، طالبا منها تزويده بعدد من جنودها النظاميين الذين كانوا يعرفون بالإنكشارية.

و لقد ظلت السلطة التركية في الجزائر تجند هؤلاء الانكشاريين في أقاليم الدولة العثمانية إلى غاية سقوطها. فكانت الانكشارية بمثابة العمود الفقري للجيش التركي في الجزائر. [3]

أ-تقسيمات الجيش:

تم تقسيم الجيش الجزائري في الفترة العثمانية إلى قسمين رئيسيين هما:

1-الجيش النظامي: و يشمل الجيش البري، و الجيش البحري.

2-الجيش الغير نظامي: أو ما يسمى بالجيش الاحتياطي، و بقي هذا التقسيم في الجيش إلى نهاية العهد العثماني بالجزائر لكن في فترة حكم الداي حسين آخر دايات الجزائر، قام بعدة تنظيمات على مستوى الجيش، و التي سنتطرق لها لاحقا.

أولا: الجيش النظامي: و يتكون من :

1/الجيش البري: و ينقسم إلى ثلاثة أقسام: هم الجيش الانكشاري، و فرقة المدفعية (الطوبجية)، و فرقة الفرسان (الصبايحية).

-الجيش الإنكشاري:

وصلت أول فرقة من الجيش الإنكشاري إلى الجزائر سنة 1517م،[4] و التي أرسلها السلطان سليم الأول مع الوفد الجزائري الذي يحمل رسالة الجزائريين المعبرة عن رغباتهم في الإلتحاق بالباب

---

[1]-عائشة، غطاس (وأخرون). **الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها**، المرجع السابق، ص 69.

[2]-علي، خلاصي. **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، الجزائر: دار الحضارة، 2007م، ص 108 .

[3] -صالح، عباد. المرجع السابق، ص 473، 474.

[4] -علي، خلاصي. المرجع السابق، ص 109.

العالي [1] ، و كان عدد هذا الجيش 6000 جندي، منهم 2000 من الجيش الانكشاري المدرب على القتال إضافة إلى 4000 متطوع، و هذه الفرقة تم إلحاقها بالجند الذي كان مع خير الدين بربروس في مدينة الجزائر الذي بلغ عددهم 5000 جندي جزائري [2] .

أما عن عملية تجنيد الانكشارية فإنها تتم بطلب من الداى و يكلف بالمهمة و كلاء الجزائر المقيمين ببعض مدن آسيا الصغرى، و غيرها، أو عن طريق وفد مكلفون بمهام من أفراد الجيش، و يترأس كل وفد ضابط، و قد تستغرق مدة التجنيد قرابة سنة أو أكثر[3] ، و من الشروط التي كانت ضرورية لقبول المجند للإلتحاق بصفوف الإنكشارية في الفترة الأولى من الوجود العثماني بالجزائر، أن يكون المجند مسلما معروفا بأخلاقه، و يكون قادرا على حمل السلاح [4] ، أما في أواخر العهد العثماني تشير العديد من الدراسات أنه وجدت عناصر من الجيش الإنكشاري كانوا من الطبقات الدنيا أخلاقيا، و ممن يثيرون الفتن في أوطانهم.

حيث كان يشترط أيضا احترام السلطان العثماني في عملية التجنيد، و لا تبدأ عملية التجنيد إلا بعد أن يصدر السلطان العثماني فرمان و بموجب هذا الفرمان يقوم ضباط من الجيش تنظيم عملية التجنيد و التي عرفت نشاط واسعا في الفترة الأخيرة من العهد العثماني لحاجة الدولة الجزائرية لتعزيز قوتها العسكرية، و التي كانت تتصدى للاعتداءات الخارجية و القوى الداخلية المعارضة. [5]

و كانت عملية التجنيد في الأراضي العثمانية تكلف الكثير للخزينة الجزائرية، فالمسؤولون عن التجديد سواء كانوا وكلاء أو مكلفين بمهام، كان لزاما عليهم ربح صداقة المسؤولين العثمانيين و أعوانهم، و هذا حتى يسهلوا لهم المهمة، أيضا كانوا يدفعون لهم هدايا و أموال باهضة، بالإضافة إلى الإعتناء بالمجندين إلى غاية وصولهم [6] ، و قد كان يطلق على مجموعة الموظفين الجزائريين

---

[1] –Abdeljelil ,Temimi. **Lettre de la population algeroise au sultan selim i en 1719**.revue de l histoire maghrebine.n05.1976. pp.75-101.

[2] –عائشة، غطاس (و آخرون). المرجع السابق، ص 69.

[3] – المرجع نفسه، ص 69، 70.

[4] –حنيفي، هلايلي. **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، الجزائر: دار الهدى، 2007م، ص 14.

[5] – وحيد، خينش. **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني –الجيش أنموذجا**– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014– 2015م، ص50،51.

[6] –عائشة، غطاس. المرجع السابق، ص 70، 71.

*الدائيات: هم وكلاء و لجان جزائريين يسهرون على تنظيم عملية التجنيد على الأراضي العثمانية، عن طريق إقامة العديد من الخيام التي يعدونها لاستقبال المتطوعين، حيث يقومون بتقديم الأكل لهم مجانا، كما يوزع عليهم بعض النقود لشراء ما يحتاجونهم، كما يدعونهم إلى

الذين يرسلون إلى عملية التطوع في الجيش الإنكشاري باسم الدائيات *[1] ، و عند وصول الجنود إلى الجزائر ليتم تدوينهم في سجل الجند الذي يطلق عليه اسم دفتر يكيجري، مع اسم الأب و البلدة التي قدم منها كل واحد منهم، و المهنة التي يمارسها و إذا كانت له مهنة قبل التحاقه بصفوف الإنكشارية، و كذا جميع المعلومات التي تتعلق بوضعه العسكري [2] ، و في بعض الأحيان الخصوصيات الجسدية، ثم يعلم على ذراعه الأيسر بعلامة تحمل رقم حجرته، فيصبح بعد ذلك جندي يحمل اسم يكجري. [3]

و يقيم الجنود الانكشاريون في الثكنات و بعض القلاع و الحصون و الأبراج، و تسمى الثكنات في الجزائر بدار الانكشارية أو يولداش [4].

أما عن مهام الجيش الإنكشاري، فمهمته الأساسية هي حماية الدولة من أي عدوان خارجي، و السهر على الأمن الداخلي للوطن، بالإضافة إلى حراسة الحصون و القلاع، و الأبراج، و حراسة الخزينة، أيضا منهم من يوكل إليه حراسة القصر و الداي، و منهم من يتجه إلى جباية الضرائب، أو لمعاقبة القبائل الثائرة. [5]

يقوم الإنكشاري بالخدمة العسكرية في الجزائر لمدة حوالي عشر سنوات، ثم تكون له حرية الإختيار بين البقاء في الجزائر أو العودة إلى موطنه. [6]

-فرقة المدفعية (الطوبجية):

و إلى جانب الجيش الانكشاري، توجد فرقة المدفعية، التي لا تقل أهمية عن الفرقة الإنكشارية، و هي تعتبر من بين أهم فرق الجيش النظامي الجزائري، و التي كان لها دور كبير في الدفاع عن السواحل الجزائر من الهجمات الأوروبية.

التطوع في الجيش الجزائري عن طريق حثهم على الثروة و الرخاء الذي ينتظرهم في الجزائر، ثم يقوم الدائيات بتسجيل أسماء المتطوعين، أنظر: علي، خلاصي. المرجع السابق، ص 117، 118.

[1] -وحيد، خينش. المرجع نفسه، ص 51.

[2] -خليفة، حماش. المرجع السابق، ص 51.

[3] -حنيفي، هلايلي. **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 16.

[4] -عائشة، غطاس. المرجع نفسه، ص 76.

[5] – عائشة، غطاس. المرجع السابق، ص 81، 83.

[6] -علي، خلاصي. المرجع السابق، ص 120.

-و تتكون فرقة المدفعية من ثلاثة أقسام رئيسية، يعمل كل قسم منها في إختصاص مرتبط بالمدفع، و يتمثل في :

1-صناع المدافع.

2-صناع البارود.

3-مستعملوا المدافع. [1]

-فرقة الفرسان (الصبايحية):

فبالإضافة إلى فرقتي الإنكشارية و الطوبجية، توجد فرقة الفرسان التي تتكون من كبار السن من جنود الإنكشارية، و فرسانا من الأهالي، إلا أن غالبيتهم كانوا من الأهالي، و كانوا يعملون كحلفاء للباشا في الحملات الداخلية لجمع الضرائب، أو أثناء رد الهجمات الخارجية على الحدود، كما كانوا يشكلون حرسا خاصا للبايات [2]. أما قائد هذه الفرقة فيسمى "آغا الصبايحية" . و هو من بين الشخصيات البارزة، و المشكلة للديوان [3]، و يعرف في بعض المقاطعات بأغا العرب، أو الباش آغا أو خوجة الخيل، و بما أن عدد هذه الفرقة قليل بالمقارنة مع فرقة الإنكشارية، فقد أدى إلى إبعادهم عن الأدوار المهمة في مؤسسة الجيش[4] .

و لدعم هذه الفرقة بالخيول اهتمت الجزائر بتربيتها، حيث اشتهرت بنوعين من الخيول الأصلية، و هما الحصان العربي، و الحصان المغربي المسمى (Barbe)، بالإضافة إلى تطوير العتاد و الأدوات المتعلقة بالخيول مثل صناعة الجلد و السروج، و الحدادة [5] .

2-الجيش البحري:

-حضي الجيش البحري باعتناء كبير، و بفضله استطاعت الدولة الجزائرية أن تفرض سيادتها على السواحل الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، و تحمي موانئها طيلة ما يزيد عن الثلاثة قرون[6] ،

---

[1] – المرجع نفسه، ص 147.

[2] -الأمير، بوغدادة. **دور الأتراك العثمانيين في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة (1520-1830م)- الجيش أنموذجا**، الملتقى الدولي الثاني حول العلاقات الجزائرية التركية، المرجع السابق، ص 122.

[3] -وحيد، خينش. المرجع السابق، ص 83.

[4] – الأمير، بوغدادة. المرجع السابق، ص 122.

[5] -علي، خلاصي. المرجع السابق، ص 140.

[6] – المرجع نفسه، ص 161.

و من العوامل التي ساعدت الجزائر على تكوين بحرية قوية هي توفر القوة البشرية و الثروة الخشبية التي تزخر بها البلاد، و الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر، بالإضافة إلى الإدارة المحكمة، و كانت البحرية الجزائرية تلعب دورا مزدوجا يتمثل في التصدي للغارات الأوروبية المتتالية، و تموين البلاد بالبضائع التي كانت بحاجة إليها، و لهذا يمكن اعتبار البحرية الجزائرية إحدى الدعائم للإقتصاد الجزائري [1] .

ولهذا عمل حكام الأيالة منذ البداية على إنشاء أسطول بحري حربي قوي يقف في وجه كل التحديات، و كان هذا يتطلب إيجاد جهاز إداري محكم يتولى تسيير أمور البحرية، و هذا ما حدث بالفعل، حيث كان على رأسها وكيل الحرج، الذي كانت وظيفته تتمثل في الإهتمام بأمور البحرية، حيث يراقب النشاط البحري و أعماله، و توزيع الغنائم، كما يتولى الشؤون الخارجية، حيث يستقبل في بعض الأحيان قناصل، و مبعوثي الدول الأوروبية و يتصل بهم [2] .

و يليه في الرتبة ضباط آخرون أهمهم القبودان أو الكابتن، و هو القائد العام للأسطول، و يأتي بعده ليمان رئيسي أي قائد المدرسي، الذي يتفقد بسفينته الخاصة شواطئ مدينة الجزائر، و يراقب حركة السفن الداخلة و الخارجة منها للتعرف عليها، و على مهامها، كما أنه يقوم بكتابة تقارير حول المستجدات الدولية التي تتناقلها السفن القادمة إلى ميناء الجزائر، و يرفعها إلى الباشا شخصيا، و كذلك من أهم الوظائف في الجيش البحري وظيفة واردیان باشي، المكلف بمراقبة الأعمال التي يقوم بها الخدم في الميناء، و تنظيمها، كما يقوم بتعيين هؤلاء الخدم للعمل على متن السفن، و كانت قيادة المركب الحربي يتولاها رايس (بمعنى رئيس)، و الذي يعينه الباشا في وظيفته، إما لصالح سفن الأيالة، أو لصالح سفن الخواص، و يساعده في مهامه عدد من البحارة من بينهم الباش رايس، و هو بمثابة نائبه على قيادة المركب، و من الملاحظ أن لقب "رايس" لا يمنح لا بعد إمتحان يتم اجتيازه أمام ديوان الرياس.

و فيما يتعلق بطريقة التجنيد في الجيش البحري فكانت تتم من مصادر أساسية و هي: المسلمون من مختلف أيالات الدولة العثمانية، و من بعض الأوروبيين، بالإضافة إلى سكان الأيالة، و

---

[1] –أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره (1800–1830م)**، المرجع السابق، ص48،49.

[2] – الأمير، بوغدادة. المرجع نفسه. ص 123.

الأسرى المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام، و استقروا في الجزائر [1] . و لكن كانت نواته الأولى [2] قد تشكلت من طائفة الرياس، و كان خير الدين أول من وضع أسس البحرية الجزائرية.

ثانيا: االجيش االغير نظامي: (الإحتياطي)

1-قبائل المخزن: يشكل قبائل المخزن القوة الأساسية للإدارة التركية في الأرياف، فهم يساهمون بالقسط الأكبر في دعمها و بقائها، و رجل المخزن يعني أداة أو عون الخزينة أو الجباية، أي الرجل أي الرجل الذي يساهم في القوة العمومية التي تحصل الجباية [3] .

و تنحدر قبائل المخزن من أصول مختلفة، فمنها القبائل المحلية العريقة، التي تقطن الأراضي الخصبة الواقعة في المناطق التلية أو القريبة من المدن، و منها ما شكلته السلطة من عناصر غير متجانسة تنحدر من أصول مختلفة، و منها من أرغمت بالقوة إلى الدخول في صفوفها. [4]

و كانت قبائل المخزن تؤدي العديد من الأدوار في قطاع الريف خاصة في أواخر العهد العثماني، فاعتمدت عليهم السلطة في المجال الإداري و الإقتصادي و العسكري، فكان دورها الإداري يتمثل في أنهم حلقة وصل ما بين السلطة و الأهالي، و ذلك من خلال توفير الأعوان الإداريين المكلفين بجمع الضرائب من قبائل الرعية، كما تتولى في نفس الوقت مراقبتها و تسيير شؤونها [5] .

كما كانت تقوم بدور هام في المجال الإقتصادي، لكونها تستغل معظم الأراضي الخصبة التابعة للبايلك، فهي تساهم في تزويد البلاد بقسط وافر من الإنتاج الزراعي، كما كانت توفر للخزينة موردا أساسيا و هو الضرائب مثل: الزكاة و غيرها، أما عن دورها العسكري، فكانت هذه القبائل مطالبة بتوفير الجنود لتدعيم الحاميات العسكرية الى جانب الجنود النظاميين في مختلف الجهات، خاصة بعد قلة عدد الجنود الانكشاريين في أواخر العهد العثماني [6] .

---

[1] -الأمير، بوغدادة. **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني – القضاء أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007-2008م، ص 33، 34.

[2] -أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني بالجزائر و عوامل انهياره 1800-1830م**، المرجع السابق، ص 47.

[3] – صالح، عباد. المرجع السابق، ص 487.

[4] -أرزقي، شويتام. **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830م**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2009م، ص 235، 236.

[5] – وحيد، خينش. المرجع السابق، ص 87، 88.

[6] – المرجع نفسه، ص 88.

أما عن امتيازات قبائل المخزن، فكان لها الحق في الإستفادة من أراضي البايلك، و كل فرد من هذه القبائل يمنح له حصان و بندقية، يعودان للدولة عند وفاته، و في فترة الحملات التي تشارك فيها هذه القبائل، يستلم كل فرد فيها أجرة تساوي أجرة الجندي الإنكشاري، و يحصل على الغنائم [1] ، كما أنه يعفى من الضرائب الإضافية، كما كانت السلطة أحيانا تمنحهم مكافآت مالية طارئة، مثل ما قام به الحاج أحمد بأي (1826-1837م) و منح لفرسان المخزن مكافأة لكل من يغنم بندقية من العدو، و ذلك بعدما أغار على قبلية أولاد عبد النور [2] .

2-الكراغلة:

لم يعش أفراد الجيش الإنكشاري في عزلة عن بقية أفراد المجتمع الجزائري، بل اندمجوا في أواسطه عن طريق المصاهرة، و هذا ما سمح بوجود شريحة جديدة في المجتمع الجزائري عرفت باسم الكراغلة [3] ، و الكرغلي هو المولود من أب تركي (الجنود الإنكشارية) و أم جزائرية، و من الطبيعي أن يطمح هؤلاء الأبناء إلى مهنة أبائهم و الحصول على مكانة في الجيش الإنكشاري، لكن نظر إليهم الإنكشاريون على أنهم خطرعلى مستقبلهم،لذلك وقع خلاف بين الإنكشارية و الأهالي، و استمر هذا الحقد طيلة قرنين كاملين، و بعد ذلك فكر الكراغلة في التقرب من أبائهم لكي يدخلوا في الجيش كمتطوعين.

و ما يمكن ملاحظة أن اعتماد العثمانيين على الكراغلة أواخر العهد العثماني كان مرتبطا بالفترات التي يقل فيها التجنيد، و خاصة عندما تسوء العلاقات بين الباب العالي و الجزائر، حيث لا يسمح السلطان العثماني بإرسال مجندين جدد، و مهما كان وضع الكراغلة السياسي و الإجتماعي، فهم لم يرقوا إلى المناصب القيادية العليا إلا القليل منهم. [4]

ب- تنظيمات الداي حسين للجيش:

عند إعتلاء الداي حسين للحكم وجد الجيش الجزائري في حالة ضعف لعوامل داخلية وخارجية، فمن العوامل الداخلية أن الداي علي خوجة حاول التخلص من الجنود الإنكشاريين بعدما أصبحوا

---

[1] – صالح، عباد. المرجع السابق، ص 487.

[2] – وحيد، خينش. المرجع نفسه، ص 89، 90.

[3] –عائشة، غطاس. المرجع السابق، ص 87.

[4] –وحيد، خينش. المرجع السابق، ص 91-93.

عاملا سلبيا في الحياة السياسية و الإقتصادية[1]، وذلك عن طريق تورطهم في المؤامرات على الحكام، والإطاحة بهم، واغتيالهم، ولذا كان علي خوجة على دراية بأن الجيش الإنكشاري الذي ولاه الحكم قد يطيح به، لذلك قام بتصفية كل المحيطين به من الإنكشارية، وقام بنقل مقر حكمه من قصر الجنينة إلى القصبة، وأحاط نفسه من الجزائريين للدفاع عنه، وفعلا فقد قام الجيش الإنكشاري بالعديد من محاولات الإطاحة بالداي علي خوجة، لكن باءت محاولاتهم بالفشل، وقتل منهم حوالي 500 إنكشاري[2]، ونفى بعضهم الآخر[3]، بعدها توقف مجيء الجند من تركيا، أما بالنسبة للعامل الخارجي، فقد وجد الداي حسين أن الأسطول الجزائري قد ضعف بسبب الحملة الإنجليزية الهولندية، والتي عرفت بحملة اللورد إكسموث سنة 1816م، والتي ساهمت في تحطيم الأسطول الجزائري وضعفه[4].

-لذلك حاول الداي تحسين وضع الجيش الجزائري من خلال العديد من الإصلاحات العسكرية، فبعد أن تولى الحكم، أصدر عفوا عاما عن المساجين السياسيين، وأسرى الحرب، وأبطل شتى الإجراءات العنيفة التي كان أسلافه يعاملون بها الإنكشارية[5]، وسمح لأفراد الإنكشارية الذين هاجروا إلى الأناضول بالعودة إلى الجزائر من جديد، كما قام بمراسلة الدولة العثمانية، لكسب ثقة الباب العالي، حتى يحصل على المساعدات التي كانت الدولة تبعثها كلما جرى تعيين داي جديد، فأرسل له السلطان العثماني سفينة من نوع كروفت محملة بالمدفعية، بالإضافة إلى كمية من الأسلحة و المعدات الحربية، وصدر أمر بتوجيهها إلى الجزائر[6]، كما قام الداي حسين بإتمام بناء المركب البحري الذي كان يعده الداي علي خوجة قبل وفاته[7]، وأخذ في ترقية عدد وحدات الأسطول بحيث بلغت 70 قطعة حربية[8]، وقدرت قوة الأسطول الجزائري سنة 1825 م بأربعة عشر سفينة مجهزة بـ

---

[1]- صالح، فركوس. **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826- 1850م**، المرجع السابق، ص 14.

[2]- عائشة، غطاس. المرجع السابق، ص 88، 89.

[3]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800- 1830م**، المرجع السابق، ص 31.

[4]- عمار، عمورة. **الجزائر بوابة التاريخ**، ج1، المرجع السابق، ص 236.

[5]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 333.

[6]- عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 618.

[7]- علي، خلاّصي. المرجع السابق، ص 228.

[8]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص333.

366 مدفعا، وخمسة وثلاثون زورقا حربيا، وغيرهم من المعدات الحربية[1]، ويذكر سعيدوني أنه في عام 1827م أصبح عدد السفن العاملة في الأسطول الجزائري 16 سفينة مسلحة بـ 398 مدفعا[2].

– ولكن بعد عودة الإنكشارية إلى الساحة الجزائرية ثانية، بدأت بإعداد المؤامرات السرية لإغتيال الداي حسين[3]، والذي تعرض لهذه الاغتيالات مرّتين، لهذا انعزل الدّاي حسين بقصد القصبة، وإدراكا وإدراكا لتزايد أعدائه بالداخل و الخارج، عزم على إعداد جيش نظامي جديد يتكون من جنود زواوة[4]، الذين ينحدرون من قبائل جرجرة، وهم من الأهالي العرب[5]، ولهذا طلب الداي حسين من قبائل زواوة أن يبعثوا أولادهم ليسجلوا في دفاتر الجيش النظّامي، وهنا يقول أحمد الشريف الزّهار:

إن الداي حسين أراد أن يكتب العسكر النظامي من عسكر زواوة القديم، فتكلم مع وزارئه وعُماله، وقال لهم: « إني أريد أن أكتب العسكر النظامي من جند زواوة بأن يبعثوا أولادهم ليكتبوا في دفاتر الجيش النظامي»، وولّى على ذلك العمل أربعة رجال من أغاوات الترك فأتوا بهم في اليوم الموعود، وكان الداي حاضرا، حينها استشار خوجة الترك الداي حسين، وقال له أين نكتبهم؟ هل نجعل لهم دفترا خاصا بهم، أن نضعهم في دفتر العسكر،فأمره الداي حسين بكتابتهم في دفتر العسكر (أي جيش النظامي)، فكتب نحو المائتين و الدّاي حاضر، ثم أكمل كتابتهم إلى أن وصل عددهم نحو الألفين[6].

ورغم أن الداي حسين اعتمد على عسكر زواوة في حمايته من اضطرابات الشؤون العسكرية، إلا أنه ظلّ يجنّد الجيش الجزائري من الإنكشارية، فكان بين الفترة و الأخرى يرسل الدائيات لعملة التجنيد، حيث تكشف لنا الوثائق أمثلة كثيرة منها رسالة الحاج حسين خوجة باش دائي الجزائر في أزمير إلى الداي حسين في 27 محرم 1241 هـ/ 1825 م، يخبره باستمرار عملية التجنيد مع إرسال 106 متطوّع إلى الجزائر، لكنه يُلح على إرسال من ثلاثة إلى خمسة دائيات ليساعدوه في عمليات تنظيم الجيش.

---

[1]– وليام، شالر. المصدر السابق، ص 69، 70.

[2]– ناصر الدين، سعيدوني. **ورقات جزائرية – دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 38.

[3]– عزيز سامح، التر. المرجع نفسه.

[4]– عبد الرحمان، بن محمد، الجيلالي. المرجع نفسه.

[5]– صالح، عبّاد. المرجع السابق، ص 486.

[6]– أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 204، 205.

لاريب أن تناقص عدد الدائيات كان يعرقل عملية التجنيد، أو يؤخر وصول المتطوعين إلى أيالة الجزائر، ومما زاده نقص التجنيد تخلى الدائيات عن مهامهم المكلفين بها من قبل الأيالة، وامتهانهم لنشاطات أخرى كالتجارة، أو اللجوء إلى الراحة و العودة إلى أهلهم، ومما يدل على ذلك ما أشارت إليه إحدى الوثائق حيث أرسل حسين باش دائي الجزائر في أزمير إلى الداي حسين بتاريخ 01 ربيع الأول 1242 هـ/ 26 أكتوبر 1826م، يشكو فيها من سوء تصرّف الدائيات الذين أرسلتهم الأيالة لجمع المتطوعين، فالبعض منهم انتقل إلى موطنه الأصلي[1]، أيضا يعرقل عملية التجنيد مشكلة نقلهم من مواطنهم إلى الجزائر، وتثبت ذلك رسالة الحاج حسين باش دائي الجزائر بأزمير الى حسين باشا في 19 جوان 1926 يقول فيها: «...ليكن في معلوم سعادتكم أربعين يولداشا، وإن شاء الله بأمرنا أنها قد وصلت والأن يوجد بطرفنا نحو الخمسين للستين يولداشا حاضرين، وقال له أنه يواجه مشكلة في نقلهم إلى الجزائر... »[2].

إن التحالف الأوروبي أيضا لم يترك الجيش العثماني، ولا الجيش الجزائري في حالة مستقرة، خاصة بعد إنعقاد مؤتمر إكس لا شابيل عام 1818م، القاضي بإنهاء القرصنة[3]، ولذلك عادت وضعية الجيش الجزائري إلى التدهور خاصة في الفترة الأخيرة من حكم الداي حسين، ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1824م، بحجة أن الجزائر تتدخل في شؤونها الداخلية، وفي هذه الظروف الحرجة، طلب الداي حسين من السلطان العثماني إمداده بالمساعدات العسكرية من خلال السماح له بالتجنيد ومرورهم عن طرق تونس، وطرابلس، وبتاريخ 24 جويلية 1824م.

-أيضا تضاؤل عدد الجنود الوافدين إلى الجزائر، خاصة بعد قيام السلطان محمود الثاني بالقضاء على الفرقة الإنكشارية عام 1826م، وقد إزداد عدد الجنود في التناقص نتيجة الحصار الذي فرضته فرنسا على السواحل الجزائرية بين عامي 1827م- 1830م.

---

[1]- حنيفي، هلايلي. **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 16، 17.

[2]- خليفة، حماش. **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ج1، قسنطينة: منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2013م، ص123.

[3]- حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815- 1830**، المرجع السابق، ص 15.

– أيضا من العوامل أدت إلى تدهور الجيش، مشاركة الأسطول الجزائري إلى جانب الأسطول العثماني في عدة معارك، أهمّها معركة نافرين 1827م، التي أدت إلى تحطم معظم وحدات الأسطول الجزائري[1].

– بالإضافة إلى عوامل داخلية نذكر منها:

–تدهور صناعة السفن في الجزائر نتيجة القرار الذي أصدره الداي مصطفى عام 1799م،إذ منح بموجبه حق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية و القل لليهوديين بكري بوشناق، والذي استمر إلى نهاية العهد العثماني[2].

– قلة الموارد المالية والتي أدت إلى انخفاض في أجور الجند، مما جعل العديد من أفراد الجند يفرّون من ثكناهم خارج الجزائر.

ولهذا أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا بتاريخ 11 ربيع الأول 1242هـ/ أكتوبر 1826 م،إلى حاكم تونس حسين باي، يطلب منه منع الجنود الهاربين من أيالة الجزائر في الإقامة أو عبور أراضي تونس، ويجب تسليمهم فورًا إلى وكيل الجزائر بتونس و المكلف بالتجنيد[3].

–بالإضافة إلى أن الجيش الإنكشاري تغيرت ميولاته، فقد كانت مهمة الأساسية في العهود الأولى تتمثل في الدفاع عن البلاد بوازع ديني بحت، إلا أنه مع مرور الوقت، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، تحول الدافع الديني إلى دافع مادي وسياسي[4].

– وكان لكل هذه العوامل تأثير على مكانة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط، مما عجزت عن تعويض السفن التي فقدتها وإعادة بناء أسطولها من جديد[5]، وهو الوضع الذي استغلته فرنسا في حصارها البحري على الجزائر بداية من سنة 1827م[6]، لينتهي بالإحتلال عام 1830م.

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و االثقافية:

---

[1]– أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره**، المرجع السابق، ص 52.

[2]– أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي–الفترة العثمانية 1519–1830م**، الجزائر :دار الكتاب العربي، 2016م، ط2 ،ص 57.

[3]– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815– 1830م**، المرجع السابق، ص 61.

[4]– أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي**، المرجع نفسه، ص 32 .

[5]– سفيان، صغيري. المرجع السابق، ص 116.

[6]– ناصر الدين، سعيدوني. الحصار البحري على السواحل الجزائرية (1827– 1830م)، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 05، تونس، 1976م، 35،36.

1-الأوضاع الإقتصادية:

1-1-الزراعة:

كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مجتمعا فلاحيا بالدرجة الأولى، بحيث يقدر بعض المؤرخين نسبة عدد سكّان الأرياف بأكثر من 90% [1].

أ) طرق و أدوات الزّراعة: ظلت الأدوات المستعملة و التقنيات الزّراعية بدائية وبسيطة، ولم تعمل السلطة على تطويرها، كالمنجل، و المحراث الخشبي، وكانت عملية إحراق العشب من الطّرق المألوفة لتخصيب الأرض، إذ كان يتم القيام بها عند نهاية فصل الصّيف، أو يلجؤون إلى تسميد التربة بدمال الحيوانات، أمّا بالنسبة لطريقة سقي الأراضي، فكان يتم حفر سواقي لوصول الماء إلى المزروعات[2]، وذلك بالإعتماد على مياه الأمطار، ومياه الأنهار موسمية الجريان، ونظرا لعدم توفر خزّنات أو قنوات للمياه لم تستطع القبائل حرث إلا جزء من أراضيها، وتترك باقي الأراضي بورًا[3].

كما كانت الأراضي الزراعية تزرع بطريقة المناوبة*، أي بتغيير المزروعات في تلك الأرض، وتركها بورًا للإستراحة، فلم تكن هذه الطريقة تدر إلا مردودًا ضئيلا، وعادة ما تكون مرهونة بالطوارئ المناخية.

أما في سنوات وفرة المحصول، فإن الفلاّح كان يخزّن الفائض في مطامير يقوم بتهيئتها في مكان مرتفع وجاف، ويعمل على إخفائها فيه[4].

– أما بالنسبة للتربة فيذكر محمد العربي الزبيري في هذا السياق فيقول إنّ سهول متيجة من أجمل الأراضي و أوسعها في العالم، وذلك نظرا لمناخها، وخصوبتها وموقعها، كما كانت سهول عنابة، في منتهى الخصوبة، ونتج جميع أنواع الحبوب، غير أن حصادها كان غير منتظم يختلف من سنة إلى

---

[1]– صالح، عباد .المرجع السابق، ص 511.

[2]– شارل أندري، جوليان. **تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الإستعمار 1827– 1871م**، الجزائر: دار الأمة، 2008م، ص 17، 18.

[3]– إسماعيل، العربي. **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، ط02، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص 24.

* المناوبة: بمعنى استغلال الأرض لسنة، وتركها تستريح في السنة الموالية.

[4]– شارل أندري، جوليان. المرجع السابق، ص 18.

أخرى تبعا للأمطار، لذلك كثيرا ما كانت سنوات الرخاء تقابلها سنوات المجاعة و الجفاف[1]. أمّا حمدان خوجة فيصف تربة الجزائر وإنتاجها فيقول: « الأراضي شديدة الخصبة بحيث إرتفاع سنابل القمح و الشعير في بعض الأحيان يزيد عن قامة الرجل...» [2].

ب- الإنتاج الزراعي:

كانت العائلة تشكل الوحدة الإنتاجية و الإستهلاكية في نفس الوقت، و القاعدة العامة لإقتصادها هي الإنتاج لإشباع حاجات أفراد العائلة، أمّا الإنتاج من أجل السوق فيأتي في المرتبة الثانية فهو مرتبط بتحقيق الفائض، فهناك بعض المنتوجات التي كانت تُصدّر خاصة القمح.

-اشتغل سكان المناطق الجبلية وسكان السّهول القريبة من المدن بزراعة الخضر و الفواكه بصفة عامة، إلى جانب تربية المواشي، كما كانت هذه المناطق منتجة لزيت الزيتون و التين، هذا الأخير كان يجفف ويباع في مختلف جهات البلاد، كما يُصدّر منه نحو الخارج، كما اشتغل سكان السهول العليا بزراعة الحبوب، وكانت المنطقة الواقعة بين سطيف وقالمة هي المنطقة الرئيسية للحبوب، فكان منتوج القمح في الجزائر من أوفر المنتوجات، ولذلك وُجّهت الحبوب للتصدير خاصة للدول الأوروبية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، أدخلت زراعة جديدة إلى الجزائر وهي زراعة الأرز، الذي كان يُزرع في مليانة ووادي مينا، وإنتاجه كان يسدّ حاجيات البلاد[3].

وفي محاولة للداي حسين في تحسين الإنتاج وتطويره، فقد كلّف وزيره للحربية الآغا يحي، أن يعمل على استقرار السكان وتشجيعهم على خدمة الأرض، فجعل من الأراضي التابعة للدولة مزارعا خصّص لخدمتها أمهر العمال، وقد نجح في تحسين أنواع جيدة من المزروعات[4].

ج- ملكية الأراضي:

أما بالنسبة لوضعية ملكية الأراضي فقد كانت مقسمة إلى:

---

[1]- محمد العربي، الزبيري. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، المرجع السابق، ص 57،58.

[2]- حمدان بن عثمان، خوجة. المصدر السابق، ص 33.

[3]- صالح، عباد. المرجع السّابق. ص 512، 513.

[4]- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 87.

1-الملكية الخاصة: وهي أراض قليلة، ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن، وهي شبه إقطاعية.

2- أراضي العرش: وهي الأراضي التابعة للقبائل غير المتعاونة مع السلطة العثمانية، وهي الغالب أراضي جبلية وصحراوية، مخصصة للرعي.

3- الأحباس و أملاك الدولة: وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطي هذه الأراضي لأفراد قبائل تشغلها مقابل أجر يتفق عليه.

4- أراضي الوقف: وهي التي حسبت للإنفاق على الأعمال الخيرية و المؤسسات الدّينية، وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف وجملة من المساعدين[1].

-وبالرغم من تمتع الجزائر بإمكانيات زراعية هامة كخصوبة الأرض، وشساعتها، إلا أنّ استغلالها كان محدودا، وبطريقة وأساليب تقليدية، ولم يحاول الداي حسين إدخال تقنيات زراعية حديثة، أو تطوير لوسائل الإنتاج، كما أن لسياسة الضرائب التي قررتها الدّولة على الفلاحين دور في تخلي الفلاحين عن أراضيهم لينسحبوا إلى الجبال و الصحاري، فارين من جباة الضرائب، بالإضافة إلى حركات التمرد و الثورات الداخلية التي نشبت في عهد الداي حسين كما ذكرناها سابقا، كان لها دور في إلحاق أضرار بالغة بالأراضي الزراعية، وأرغمت الفلاحين على وقف نشاطهم في الأرض لعدم توفر الأمن في المناطق الريفية، أيضا الكوارث الطبيعية التي تعرضّت لها البلادفي فترة حكم الداي حسين مثل الزلازل، ولذلك كان لهذه الوضعية انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي[2].

02- الصّناعة:

عرفت أيالة الجزائر نشاطات صناعية مختلفة غلب عليها الطابع اليدوي، وكانت هذه الصّناعات موزّعة بين الرّيف و المدينة، فالصناعة في الريف كانت تلبي حاجيات سكانه أساسا، أمّا صناعة المدينة فكانت تلبي الحاجات الأساسية لسكان المدن ، فالمدن لم تكتفي بالمنتوجات المحلية، بل تستورد المنتوجات الخارجية الأوروبية[3].

---

[1]- حنيفي، هلايلي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 154.

[2]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800- 1830م**، المرجع السابق، ص 60، 61.

[3]- صالح، عباد. المرجع السابق، ص 514.

-عرفت المدن الجزائرية، عدة صناعات نذكر منها: في مدينة بجاية دار بناء الأساطيل، والسفن، كما اشهدت بصناعة البرانس، والأغطية من الصوف الجيد[1]، و اشتهرت جيجل باستخراج الفحم، أيضا صناعة الصابون والحصائر و السروج، والحدادة، وعُرفت عنابة بنسيج الحياك، والزرابي و البرانس، وصناعة الزوارق و السّفن الصغيرة[2]، أما قسنطينة فقد عرفت أغلب المهن و الحرف ويذكر فيرو Feraud أنها ناهزت الثلاثين حرفة[3]،أمّا مدينة الجزائر، فنالت شهرة كبيرة في مجال المنسوجات مثل القماش، كما كانت تحتوي على ورشات مختلفة لصناعة الشاشيات*،وفي منطقة معسكر تصنع البرانس الشهيرة السّوداء و الأقمشة التي تستعمل في كامل أنحاء الأيالة، وتصدر إلى مصر، وتركيا، أيضا كانت تصنع بالقرب من معسكر أحسن الزرابي[4].

-كما اختصت مدينة الجزائر وتلمسان وقسنطينة بصناعة الحلي الذهبية، إلا أنّ هذه الصناعة يحتكرها اليهود[5]، بينما اختصت قرى جرجرة بصناعة الحلي الفضية، وبالإضافة إلى هذه الصناعات مارس المجتمع الجزائري صناعات أخرى كصناعة الفخار والحدادة و النجارة[6]، كما تحتوي بعض المدن الأخرى على الصّناعات الغذائية مثل الطواجين والمخابز، ومعاصر الزيتون ... إلخ.

إن القبائل الرعوية أيضا كانت تشتهر بصناعة المنسوجات الصوفية و الخيام، والزرابي، وذلك لوفرة المواد الخام كالصوف، أمّا سكّان المناطق الجبلية فهم يصنعون الأدوات الفلاحية و الأسلحة[7].

وكان للمهاجرين الأندلسيين في الجزائر دور كبير في تطوير الصنّاعة واشتهروا بتفصيل الملابس، وصناعة مواد البناء من آجر ورخام وخزف[8].

---

(1)- حمدان، خوجة. المصدر السابق، ص 29.

(2)- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 93.

(3) -Feraud Lucien charles : **Les Corpoeation des métiers a'Constantine avant coqutte français**, R.A.n16, 1972, p 452.

* الشاشيات: هي نوع من أغطية الرأس للرجال.

(4)- صالح، عباد. المرجع نفسه، ص 514، 515.

(5)- أرزقي، شويتام. المرجع السابق، ص 63.

(6)- يحي، بوعزيز. الحالة الاقتصادية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر، **مجلة الثقافة**، العدد 80، 1984م، ص 169.

(7)- صالح، عباد. المرجع السابق، ص515.

(8)- عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 420.

– فأصحاب الحرفة الواحدة* كانو يجتمعون في المدن في سوق واحدة أو شارع واحد، يشرف عليه مسؤول يسمى الأمين** وبقدر ما كان تقسيم العمل الحرفي جغرافيا، أيضا كان يُقَسّمُ طائفيا، و لكل حرفة من اختصاص جماعة عرقية، أو قبيلة معينة[1] وكان يطلق على التجمعات الحرفية في الجزائر بمصطلح " الجماعة" ومثال ذلك، جماعة الصبايحية، جماعة الأندلسيين، جماعة اليهود وغيرها[2]. وذلك للدلالة على أن لكل مجموعة حرفة خاصة بهم، ومن التقاليد الراسخة لدى التنظيمات التنظيمات الحرفية، وراثة الصّنعة في الأسرة الواحدة، وقد كانت الأسر الجزائرية شديدة الحرص على أن تظل أسرار الصنعة وتقنياتها محصورة في نظاقها[3].

–كما اهتم الداي حسين بالصناعة الحربية، وتشير الرسائل التي بعث بها الداي إلى الباب العالي على محاولته لإعادة تجهيز مصنع سبك المدافع، أو ما يعرف عند الجزائريين بدار النحاس، و يقع هذا المصنع قرب باب الواد، حيث طلب الداي في إحدى الرسائل المؤرخة في 18/ 07/ 1819م، أي يزوده بمهندسين في صناعة الأسلحة وتعليم الجزائريين هذه الحرفة، كما طلب منه تزويده بالأسلحة و الذخيرة[4].

–كما تدلنا رسالة أخرى و المؤرخة في 13 شوال 1240 هـ/ الموافق لـ 01 جوان 1825 م، على موافقة الباب العالي بتزويد الداي حسين بالطوب اللازم لبناء دار للصناعة الحربية بمدينة الجزائر، و إرسال مختص لإدارتها، وذلك بناء على طلب من الداي حسين[5].

---

*ومثال عن ذلك: السراجون: الذين يصنعون السروج و الحقائب.

الخرازون: الذين يصنعون أحذية الرجال.

الغرابلية: الذين يصنعون الغرابيل.

الدخاخنية: الذين يبيعون التبغ.

القهواجية: الذين يمتلكون مقهى.

الدّلالون: الباعة المتجولون الذي يبيعون الثياب. أنظر: صالح، عباد. المرجع نفسه، ص 516– 518.

** الأمين: أو أمين الأمناء وهو المشرف و المسؤول عن سجلات الحكومة الخاصّة بالنشاط الحرفي، وهو أيضا المسؤول عن النظام الضريبي الذي تخضع له الجامعات الحرفية، ومراقبة الأسواق. أنظر: عائشة ،غطّاس. **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700– 1830م– مقاربة إجتماعية إقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ج1، 2000– 2001م، ص 182.

[1]– صالح ،عباد. المرجع نفسه، ص 515و 518.

[2]– عائشة، غطاس. المرجع نفسه، ص 144، 145.

[3]– المرجع نفسه، ص 157.

[4]– لخضر، درياس. **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني** ،الجزائر: دار الحضارة، 2007م المرجع السابق، ص 93.

[5]– فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 95.

– كما أمر الداي حسين ببناء دار السكة، أي دار لضرب النقود داخل القصبة، وأمر أمين السكة أن ينتقل إليها الدار القديمة، وكما يذكر أحمد الشريف الزهار أن الداي حسين أمر أن يُعيّن نائبا عن أمين السّكة بالدار القديمة، كما أنه أمر بصنع قطع السلطاني من الذهب عوض الدينار، وصنع نصف السلطاني، وربعه، أمّا قطع الدورو المصنوعة من الفضة، فقد أمر بصنع أنصاف و أرباع لها، كما صُنعت نقود من النّحاس، و بقيت العملة الجديدة إلى أن وقع الاحتلال[1].

(أنظر الملحق رقم 06).

ومن الملاحظ أن الصناعة في عهد الداي حسين كانت تحتفظ بطابعها التقليدي، نظرا لعدم محاولة تطويرها و النهوض بها، فكانت تستمد خاصتها الأولية لإنتاج الزراعي و الحيواني، وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، وكان جزء من الإنتاج يستهلك محليا والجزء الفائض يصدّر إلى الخارج كالقمح، لكن في الفترة الأخيرة من حكم الداي حسين تعرّضت الصناعة هي الأخرى إلى التدهور بنفس العوامل التي عرقلت الزراعة، وذلك لأن الصناعة تعتمد بشكل كبيرا على الإنتاج الزراعي، و الحيواني، وكان لهذا التدّهور إنعكاسا مباشرا على القطاع الصناعي، فارتفعت أسعار المواد الخام مما جعل الصّناع يعانون من صعوبة الحصول على المواد الضرورية، وأدى هذا إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج[2]، هذا بالإضافة إلى الضرائب الباهضة التي كان يدفعها الصناع على مصنوعاتهم، ومن أهم العوامل التي أضعفت الصناعة أيضا استيراد المصنوعات الأجنبية، التي تنافس المنتوج المحلي الجزائري[3]، واحتكار اليهود لبعض الصناعة كصناعة الحلي الذهبية[4].

3–التجارة و تدخل االيهود فيها:

مهما كانت الثروة الزراعية و الصناعية التي تزخر بها البلاد فإنها لم تكن كافية للنهوض بالإقتصاد الوطني، إن لم يكن هناك نشاط تجاري مكمل لها، فلهذا مارس الجزائريون منذ بداية العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا، حتى أصبح من الدعائم الرئيسية للإقتصاد الجزائري، فمهما كانت أهمية

---

[1]– أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 180.

[2]– أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره**، 1800– 1830م، المرجع السابق، ص 62، 63.

[3]– بشير، بلاح. **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص 25.

[4]– أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره**، المرجع السابق، ص 63.

التجارة الداخلية، فإنها ستبقى استهلاكية و محدودة الربح و النجاح، إذ لم تكن هناك تجارة خارجية مكملة لها، و لذا انقسمت التجارة الجزائرية إلى قسمين:

أولا- االتجارة الداخلية:

كانت الإختلاف بين المناطق الجزائرية من حيث المنتوج الزراعي و المنتوج الصناعي سببا أساسيا في قيام التجارة الداخلية، فكانت المبادلات بين الريف و المدينة، و بين المناطق الجبلية و السهلية، و بين التل و الجنوب، تتم أساسا في الأسواق الأسبوعية و الموسمية * و السنوية في الأرياف، و في المراكز التجارية في المدن [1]، وكان يقوم بالتجارة الداخلية في غالب الأحيان الأهالي [2]، و قد عزز هذا التبادل التجاري الداخلي عاملان هما:

أ- تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف و التحكم في القبائل التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم [3]، و كانت السلطة لا تتردد في معاقبة كل عشيرة تسمح لنفسها بالتبادل التجاري خارج هذه الأسواق**، ففي فترة حكم الداي حسين، تعرض قبائل جنوب التيطري إلى مهاجمة فرسان المخزن سنة 1825 م بسبب مقايضة هذه القبائل لإنتاجها بأصواف تمور القبائل الصحراوية المعادية للبايلك [4].

ب- مرور القوافل التجارية عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق أو بلاد السودان، فالطرق ذات الإتجاه الأفقي الرابطة بين شرق البلاد و غربها أهمها طريقان: طريق التل الواصل بين تلمسان و الجزائر، و قسنطينة، و تونس، و طريق الواحات الصحراوية، كما يوجد طريق آخر للتبادل التجاري الداخلي يصل بين التل و الصحراء[5]. و هذا ما ساعد على خلق نوع من التكامل بين المدن و الأرياف،و كانت أهم المراكز التجارية تقع في مدينة الجزائر، و قسنطينة ، تلمسان و وهران[6].

---

* كانت الأسواق الأسبوعية أو الموسمية تعرف غالبا باسم الأيام التي تنعقد فيها.

[1] -صالح، عباد. المرجع السابق، ص 519.

[2] -أرزقي، شويتام. المرجع نفسه، ص 64.

[3] -ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني في (1792-1830)**، ط3، الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2012 م، ص 36.

** كانت هذه الأسواق تقع بالقرب من الحصون أو بجوار معسكرات الحاميات العسكرية و مواطن فرسان المخزن، لكي يسهل على السلطة مراقبتها و التحكم فيها، و فرض العقوبات عند مخالفة القوانين، أنظر: ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 200.

[4] - ناصر الدين سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ،المرجع السابق ، ص 200.

[5] -ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 36، 37.

[6] -ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع نفسه، ص 195.

ثانيا: التجارة الخارجية:

أما التجارة الخارجية فإنها كانت تتم مع بقية بلدان المغرب العربي و الأقطار العثمانية بالمشرق، بالإضافة إلى الدول الأوروبية [1].

و كنموذج للتجارة الخارجية في عهد الداي حسين قدم لنا وليام شالر أهم صادرات وورادات الجزائر سنة 1822م:-**الواردات: من بريطانيا:** 500.000 قرش إسباني**من إسبانيا:** الحرير، السكر، الفلفل، القهوة، و منتجات إنجليزية و ألمانية: 30.000 قرش إسباني.

فرنسا: السكر، القهوة، و الفلفل، 200.000 قرش إسباني. و الأقمشة من بلدان المشرق، مادة الحرير الخام 100.000 قرش إسباني منوعات الحرير من إيطاليا و فرنسا، بالإضافة إلى مجوهرات و الأحجار الكريمة، و الماس 100.000 قرش إسباني.

المجموع: 1200.000 قرش إسباني.

الصادرات:

-يصدر إلى مرسيليا و ليفورن وجنوة 20.000 قنطار من الصوف بسعر 8 قرش للقنطار، 160.000.

-10.000 قنطار من الجلود بسعر 8 قرش للقنطار 80.000 قرش.

-600 قنطار من الشمع بسعر 30 قرش للقنطار 18.000 قرش.

-ريش النعام، و منتجات أخرى 1.500 قرش.

المجموع: 273.000 قرش إسباني [2].

---

[1] -ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني**، المرجع نفسه، ص 37.

[2] -جمال، قنان. **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)**، الجزائر: دار هومة، 1987 م، ص 376، 377.

إذن نلاحظ أن قيمة الصادرات منخفضة، بينما ارتفعت قيمة الواردات، وهذا أدى إلى عجز تجاري، و قد بلغت نسبة هذا العجز سنة 1822 م حسب إحصاء القنصل الأمريكي شالر إلى 200 % من قيمة الصادرات [1]، أي قيمة العجز تقدرت ب 927.000 دولارا [2].

و يعود هذا الإختلال في الميزان التجاري إلى عدة عوامل نذكر منها:

1-إرتفاع أثمان المواد المصنعة، و المستوردة في أغلبها من البلاد الأوروبية و انخفاض أسعار المواد الأولية، التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية [3].

2-الإمتيازات التي منحتها الجزائر للدول الأجنبية، ففي عهد الداي حسين، منح إمتياز تصدير المواد الأولية للدول الأوروبية، و تولت هذه الإمتيازات مؤسسة باري (maison paret) عام 1822 م. التي بادرت بتنصيب وكيل تجاري لها بعنابة ليتولى مصالحها، و تصدير المواد الأولية، و استطاعت هذه المؤسسة إن تحقيق ارباحا معتبرة، مقابل دفعها لضريبة سنوية قدرة ب 30.000 قطعة ذهبية، و لكن بعد الحصار الفرنسي للجزائر عام 1827 م توقفت هذه الإمتيازات للدول الأجنبية، خاصة فرنسا [4].

3-عدم مراقبة المبادلات التجارية التي تتم في المناطق الداخلية البعيدة أو الواقعة على الحدود الشرقية و الغربية.

4-تراجع عدد القوافل القادمة من الجنوب الجزائري إلى المدن الساحلية بسبب الضرائب التي فرضتها الدولة على أصحابها [5].

5-إحتكار بعض البايات للمواد الأولية، و مثال ذلك قيام الحاج أحمد باي بجلب مواد لبناء قصره تتمثل في الرخام، و الزليج و الأحجار المنحوتة، مقابل كميات كبيرة من المواد الأولية المحتكرة كالحبوب و الصوف، و الشمع [6].

---

[1] -ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 212.

[2] -بشير، بلاح. **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص 26.

[3] -الغالي، غربي (و آخرون) . المرجع السابق، ص 38.

[4] -ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه، ص 202، 203.

[5] -أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره**، المرجع السابق،ص 72،73.

[6] -ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 208.

6-أيضا تعرض السفن التجارية الجزائرية للتفتيش من قبل الدول الأوربية، قصد إلقاء القبض على ربانها، باعتبارهم مسيحيين مرتدين [1]. و منع السفن من الدخول بعض الموانئ التي تنافسها تجاريا [2].

7-كما قام التجار الأجانب بالإساءة إلى سمعة التجار الجزائريين [3]. و يدعون بأن الجزائريين قراصنة متنكرين في هيئة تجار [4].

-و بالإضافة إلى كل هذه العوامل التي أدت إلى تدهور حركة التجارة الجزائرية،إلا أن هناك عامل آخر، كان له الأثر الكبير في عرقلتها، و هو التدخل اليهودي في التجارة على المستوى الداخلي و الخارجي خاصة في أواخر العهد العثماني، و توارث إحتكار اليهود للتجارة الجزائرية من داي لآخر، إلى إن وصل هذا الإحتكار إلى عهد الداي حسين.

ثالثا-تدخل االيهود في التجارة الجزائرية:

منذ بداية العهد العثماني في الجزائر، كان لبعض العناصر الدخيلة في المجتمع الجزائري دور في العملية التجارية، فالأندلسيون تمكنوا من استحواذ على مقاليد التجارة الجزائرية في أوائل العهد العثماني بفضل رؤوس الأموال التي حملوها معهم من الأندلس، أو التي حصلوا عليها نتيجة مشاركتهم في الغزو البحري و فداء الأسرى، أما في أواخر العهد العثماني، فقد تمكن اليهود من السيطرة على تجارة الجزائر على المستوى الداخلي، والخارجي، نظرا لإستغلالهم الظروف الدولية، و معرفتهم بالأسواق الأوروبية، و تواطؤ بعض الحكام معهم كالداي بابا حسين، و الداي مصطفى باشا، و الباي مصطفى الوزناجي، فضلا عن اطلاعهم على عادات و تقاليد سكان الأرياف و المدن[5]، و هنا يصف شالر فطنتهم في معرفة كل الأمور بقوله: "هم الطائفة الوحيدة من السكان التي لها معرفة صحيحة بالشؤون الخارجية ... وهم ينغمسون في مختلف أنواع المؤامرات .." [6]. فتطور نشاط هذه الجالية إلى إن ارتبطت معاملاتها بالأسواق الأوروبية، و من ثم استيلائهم على مقاليد التجارة و تمثيل الأيالة

---

[1] – أرزقي، شويتام. المرجع نفسه، ص 74.

[2] – عمار، هلال. **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)**، المرجع السابق، ص 35.

[3] – بشير، بلاح. **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص 26.

[4] – أرزقي، شويتام. المرجع نفسه.

[5] – ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 200.

[6] – وليام، شالر. المصدر السابق، ص90، 91.

الجزائرية في أسواق مرسيليا و ليفورن و جنوة، و موانئ انجلترا، و قد اشتهرت بهذه المعاملات التجارية شركة* بكري وبوشناق التي احتكرت ثلثي التجارة الجزائرية [1].

و تولت هذه الشركة تزويد الأسواق الفرنسية بالحبوب عملا بالإتفاق الجزائري الفرنسي و الذي أبرمه الداي بابا حسين مع حكومة الثورة الفرنسية عام 1791 م، و الذي نالت بموجبه فرنسا تسهيلات تجارية لشراء الحبوب، و قرضا ماليا قد قيمته الأولية بحوالي نصف مليون فرنك ذهبي، و استمرت الشركة اليهودية من تصدير كميات هائلة من الحبوب إلى فرنسا طيلة الفترة الممتدة من 1793 إلى 1800 م [2]. لذلك سخط السكان من فحش اليهود فقام أحد الجنود الإنكشارية بإغتيال رئيس اليهود نفتالي بوشناق عند خروجه من قصر الجنينة عام 1805 م، فانطلق الأهالي و قاموا بنهب الحي اليهودي خاصة الأهالي الذين كانوا يعانون من المجاعة بسبب إحتكار هؤلاء اليهود لتجارة القمح [3]. و قتل حوالي 42 يهوديا [4]. و في نفس السنة قتل الإنكشاريون الداي مصطفى بسبب سيطرة اليهود على مالية الدولة في عهده [5]. رغم أن الداي مصطفى قام بنفي الكثير من العائلات اليهودية و صادر أملاكها ، إلا أن هذه الإجراءات لم ترض الإنكشارية [6].

و ورث الداي حسين مسألة ديون بكري و بوشناق، فأعيد فتح ملف الديون من جديدة بناءا على طلب الداي حسين، بإيعاز من شركة بكري و بوشناق، فشكلت الحكومة الفرنسية لجنة بفرنسا سنة 1819 م للنظر في القضية، و تم التوصل إلى عقد اتفاقية * في 28 أكتوبر 1819 و وافقت اللجنة على تسديد الديون[7] . و تنص على أن تدفع فرنسا للتاجرين يعقوب بكري، و ميشال بوشناق 7

---

* أنشأ هذه الشركة نفتالي بوجناح، و يوسف بكري و أخوه يعقوب سنة 1786 في الجزائر في عهد صالح باي، كانت هذه الشركة تقوم بدور الوسيط بين الأهالي و الشركة إفريقية الفرنسية صاحبة الإمتياز التجاري بين ساحل المرجان ومرسيليا، في سنة 1790 م أنشات الشركة اليهودية وكالة لها في عنابة، ومن عنابة مدت الشركة نشاطاتها إلى كل أنحاء الشرق الجزائري.أنظر: صالح، عباد. المرجع السابق، ص 296.

[1] – ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه، ص 204، 205.

[2] – المرجع نفسه، ص 205.

[3] – عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 240، 241.

[4] – شارل أندري، جوليان. المرجع السابق، ص 27.

[5] – عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 241.

[6] – نجوى، طوبال. **يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، د ، ب: منشورات سيدي سيدي نايل، د.س، ص 283.

* كان طرفا الإتفاقية نيقولاس باليفيل ممثل عن الشركة اليهودية، و السيدان مونيي و هيليلي دوازيل عن الحكومة الفرنسية.

[7] – أحمد، سميح. حسن، إسماعيل. **الإستيطان اليهودي في الجزائر 1830-1919** ، ج1 ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2014 ،ص ،ص 50.

ملايين فرنكا موزعة قسطا، حوالي 583.333 فرك أسبوعيا، و ذلك بداية من أول مارس1820م[1]. و صادق المجلس الفرنسي من جهته على الإتفاقية، و كذلك صادق البرلمان و الداي نفسه، لكن في هذه الأثناء ظهرت بصورة مفاجأة بعض الشكاوي من تجار يهود بفرنسا[2] ، و إدعائهم بأإن لهم دين على التاجر البكري ، و بالفعل قام أحد الأدعياء من اليهود من رعايا الجزائر، الذي انتقل إلى مرسيليا، و رفع دعوى ضد بكري أمام المحكمة، فأصدرت هذه المحكمة حكما يقضي بالضرورة مثول بكري أمامها لأداء اليمين وفق الشريعة اليهودية[3].

و لما كان بكري هو رئيس الطائفة اليهودية بالجزائر و القوانين الجارية في البلاد لا تسمح للذين لهم وظيفة هامة في الدولة بالسفر إلى الخارج، لهذا قام بكري بعرض المسألة أمام الداي حسين، لذلك أمر الداي وزير البحرية و الخارجية (وكيل الحرج) بإجراء اتصال مع القنصل دوفال، ليبلغه بأن قوانين البلاد تمنع أي جزائري من الخروج خارج البلاد، ما عدا بعض التجار من درجة متواضعة، و بالنسبة ليعقوب بكري، لا يمكنه التغيب عن العاصمة نظرا للوظيفة الهامة التي يشغلها، ثم طلب وزير البحرية و الخارجية من القنصل دوفال إبلاغ حكومته بذلك، و إصدار ترخيص من وزير العدل ببلاده يسمح لبكري بأداء اليمين المطلوب هنا في الجزائر، و فعلا فقد أعطت الحكومة الفرنسية موافقتها على هذا الإقتراح، و قام بكري بتأدية اليمين القانوني في الجزائر و بحضور القنصلية الفرنسية، و نفى بكري أن يكون للمدعي اليهودي أي دين عليه[4]. و بقيت مسألة ديون بكري عالقة إلى غاية شهر ماي 1829 م[5].

و قد ذكر في رسالة بعث بها الداي حسين إلى يوسف بن يعقوب رئيس اليهود آنذاك، بأن الداي قام بحجز كل أملاكه بسبب الديون التي عليه، و تذكر الرسالة: (... الحمد لله بعد إن استقر على ملك الذمي* يوسف بن يعقوب مقدم** طائفة اليهود، تملك جميع المذكورة معه .. بتاريخ أواخر شعبان المبارك عام أحد و أربعين و مائتين و ألف***... و قد ترتب على الذمي يوسف ديونا لأناس شتى...

---

(1)– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوربية و نهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 52.

(2)– أحمد، سميح. حسن، إسماعيل. المرجع نفسه، ص 51.

(3)– جمال، قنان . **العلاقات الجزائرية الفرنسية** ، المجلد 2 ، الجزائر : المنشورات وزارة المجاهدين ، 2009م ، ص 393،394 .

(4)– جمال، قنان. **العلاقات الجزائرية الفرنسية** ،المرجع السابق، ص 394،395 .

(5)– حنيفي، هلايلي . المرجع السابق، ص52.

* – الذمي: أي اليهودي.

** – مقدم طائفة اليهود: أي رئيس طائفة اليهود.

*** – أي سنة 1241 هـ الموافق ل 1826 م.

و سبب الديون المذكورة أمر المعظم الهمام، فخر السلاطين العظام السيد حسين باشا في التاريخ أيده الله الذمي يوسف مقدم طائفة اليهود في التاريخ ببيع جميع ما على مكله ...) [1].

-كما يذكر أحمد الشريف الزهار إن الداي قام بسجن بكري، و ذلك لدين عليه من طرف الإسبان، غير أنه أطلق سراحه بعد قضائه الدين [2].

مما دفع الداي حسين بفتح ملف الديون مرة أخرى مع فرنسا سنة 1824 م، و هذا ما سنراه لاحقا في مطالبة الداي حسين بالديون.

4-وضعية ا لخزينة:

إن أغلب موظفي الدولة الجزائرية تتصل أعمالهم من قريب أو من بعيد بنشاط الخزينة، إلا إن الإشراف الحقيقي و التصرف في شؤونها، كان يتكفل به كل من الداي و الخزناجي [3]. غير أن إشراف الداي على الخزينة إشراف إجرائي معنوي، يتمثل في الحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة، و مراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجند في مواعيدها، أو إقرار تحديد أسعار المنتجات و معاقبة المتلاعبين بالأسعار، و النظر في تقييم عملة الخزينة و العملات الأجنبية الأخرى.

أما الخزناجي فهو المتصرف الفعلي في نشاطات الخزينة، و حارسها المكلف بإيداع مصادر دخل الدولة من نقود و أشياء ثمينة، و الأشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الجند، و يباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي و أعضاء الديوان، فيتسلم موارد دخل الأيالة ليودعها في خزينة الدولة، أو يسحب المبالغ لسد نفقات الدولة، فكان من العادة عند إجراء هذه العمليات المتعلقة بالخزينة الإعلان عن المبالغ المستلمة أو المدفوعة بصوت عال في حضرة الداي و الديوان، و كان يساعد الخزناجي في عمله بعض الكتاب، فالكاتب يعد من أهم مساعدي الخزناجي و الملقب أيضا "بالأفندي" ، بالإضافة إلى مساعدين آخرين [4].

أما عن منصب الخزناجي، فهو يرشح لمنصبه من طرف الداي أعضاء الديوان، و يشترط لهذا المنصب:

---

[1] – نجوى، طوبال. المرجع السابق، ص 392، 393.

[2] – أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 157، 158.

[3] – و قد يطلق على الخزناجي لقب الخزندار. أنظر: أحمد، بحري. **الجزائر في عهد الدايات**، ج1، المرجع السابق، ص 303.

[4] – ناصر، الدين سعيدوني. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-183م)**، المرجع السابق، ص 159، 160.

-أن يكون له مقدرة و كفاءة، و يتسم بالإخلاص.

-أن يكون الخزناجي تركيا.

-ملما بثقافة تسمح لصاحبها بالقيام بهذه الوظيفة السامية.

-و قد ارتقى الخزناجي في مهامه إلى أن أصبح الشخصية الثانية المؤهلة في الأيالة لتولي منصب الداي حال شغوره، و كان الخزناجي يحضى بالتقدير و الإحترام [1].

-أما عن الخزناجي في عهد الداي حسين فهو كان موظفا سامي يتوجه كل صباح إلى القصبة، و لا ينصرف منها إلا على الساعة الثالثة مساءا، و عندما تريد الإدارة دفع أموال ما ، يتلقى الخزناجي مفاتيح الخزينة من الداي حسين، و عند الإنتهاء توضع مفاتيح الخزنة في يد الداي، و كانت الخزينة في العادة تغلق يومي الثلاثاء و الخميس، و طوال أيام الأعياد، غير أن الخزناجي مطالب بالتوجه يوميا إلى القصر [2].

و من الخزناجيين الذين أشرفوا على الخزينة في عهد الداي حسين هم: في بداية عهد الداي حسين قام الداي بتنصيب الخزناجي أحمد، ثم تولى هذه المهمة الخزناجي إبراهيم أغا بن سليمان* [3].

-أما عن مكان تواجد الخزينة في فترة حكم الداي حسين، فقد كانت الخزينة تتواجد في قصر الجنينة، و عندما جاء الداي علي خوجة نقل مقرها إلى القصبة، لتكون في مأمن من تمردات فرق الانكشارية [4]. أما الداي حسين فأبقى على مكان الخزينة في نفس المكان الذي اختارها الداي علي خوجة، و بذلك فقد استقرت الخزينة في مكان حصين و هو عبارة عن أقبية**، و دهاليز*** مقوسة سيئة الإنارة، تقع تحت الطبقة الأرضية لقاعة الديوان، و في نهاية هذه الدهاليز باب كتب في أعلاه هذه العبارة: " نصر من الله ، و فتح قريب، يافاتح الأبواب، افتح لنا أفضلها" ، و قد أعطى بعض كتاب

---

[1] – المرجع نفسه، ص 161، 163.

[2] – علي، تابليت. **بحوث في تاريخ الجزائر الفترة العثمانية**، ج 1، الجزائر: منشورات ثالة، 2014 م، ص 468.

* – كان إبراهيم آغا بن سليمان أيضا خزناجي لدى الداي علي خوجة (1817– 1818). أنظر: ناصر الدين، سعيدوني.**النظام المالي لجزائر أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 164.

[3] – ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه.

[4] – ناصر الدين، سعيدوني (و آخرون). **معجم مشاهير المغاربة**، تنسيق: أبو عمران، الشيخ.الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995م، ص 156.

** – أقبية: جمع قبو، و هو مكان يبنى تحت مستوى سطح الأرض.

*** – دهاليز: هي الأروقة.

الحملة الفرنسية سورة عن شكل الخزينة: تتكون الخزينة من ثلاث غرف أطلقو عليهم إسم الخزينة الصغرى، و قاعة أخرى مقسمة بحواجز خشبية إلى ثلاث غرف صغيرة أطلقو عليها الخزينة الكبرى [1].

و فيما يتعلق بموارد الخزينة، في كانت من مصدرين أساسيين هما:

مصدر خارجي: عن طريق ما عرف بالجهاد البحري أو القرصنة.

و مصدر داخلي: عن طريق الضرائب المتنوعة المفروضة على سكان الأيالة، سواء سكان المدن أو الريف [2].

1-المصادر الخارجية:

كانت مداخيل الخزينة تأتي من البحر، و من الغزوات الجهادية، و ما ينجم عنها من غنائم مباشرة، و من فديات الأسرى المسيحيين و من ضرائب تفرض على أساطيل الدول الأوروبية المارة

على البحر المتوسط [3]. و ضرائب دخول السفن الأجنبية إلى المرسى الجزائري، و حقوق الجمارك على السلع المستوردة أو المصدرة، بالإضافة إلى الأموال التي تدفعها الدول الأوربية مقابل حماية سفنها من هجمات القرصنة في البحر المتوسط، و كذلك هدايا الدول الأجنبية الإلزامية [4].

-و لكن مع نهاية القرن 18 م و بداية القرن 19م تدهورت مداخيل الدولة البحرية بسبب قلة الغزوات الجهادية لضعف الدولة العثمانية، و ضعف الأسطول الجزائري خاصة بعد معركة نافرين 1827 م، و توقف الدول الأوروبية عن دفع ضرائب المرور بالبحر المتوسط نتيجة تكتل هذه الدول و رفضها دفع الضرائب [5]. و طالبو إلغاء القرصنة خاصة في مؤتمر إكس لاشابيل عام 1818 م [6]. و لتدهور الأوضاع البحرية لجأت السلطة إلى تعويض هذه المداخل عن طريق إلزام السكان بدفع بدفع الضرائب [7]. **(أنظر الملحق رقم07).**

---

(1) – ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، المرجع نفسه، ص 166.

(2) – احميدة، عميراوي (و آخرون). **آثار السياسة الإستعمارية الإستطانية في المجتمع الجزائري 1830 – 1954م**، الجزائر،: دار القصبة، 2007م، ص 28، 29.

(3) – عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 420.

(4) – عمار، عمورة. **الجزائر بوابة التاريخ**، ج1، المرجع السابق، ص 250.

(5) – عثمان، سعدي. المرجع نفسه، ص 421.

(6) –حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوربية و نهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 15.

(7) –عثمان، سعدي. المرجع نفسه.

2- المصادر الداخلية:

و تتمثل في مختلف الضرائب التي تفرضها السلطة الحاكمة على سكان الأيالة، و التي كانت تجمعها من سكان الريف و المدينة، و من هذه المصادر نذكر:

-أموال الزكاة و العشور.

-الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية.

-العوائد: و هي بمثابة هدايا إجبارية تقدم في المناسبات كالأعياد.

-اللزمة: و هي ضريبة تؤخذ لتموين الجند في الأرياف.

-ضرائب المكوس: التي تؤخذ على الأسواق.

-و ضرائب المدن: و هي متنوعة بتنوع المهن، يحددها أمين كل مهنة.

-جزية اليهود [1].

-ضريبة الدنوش: التي تفرض على البايلكات الثلاثة كل سنة و هي: " الدنوش الكبرى"، والدنوش الفصلية في الربيع و الخريف وهي "الدنوش الصغرى".

-عائدات بيت المال: التي تحتوي التركات التي لا وارث لها [2].

-أما عن محتويات الخزينة في عهد الداي حسين، فهناك تضارب في الآراء و الروايات حول ما كانت تحتويه الخزينة الجزائرية في عهده، و لأن التقديرات لهذه الأموال كانت تقريبية فقط ذلك لأن السجلات الرسمية للخزينة تعرضت للضياع إثر الإحتلال، و النهب من طرف اليهود* [3].

بالإضافة إلى إختلاس بعض الضباط الفرنسيون لكميات كبيرة من ثروات الخزينة[4]. فقد جاء في كتاب الجزائريين الماضي و الحاضر " نهب بيت مال الجزائر في القصبة ...، و الداي حسين طلب استرداد صندوق يحتوي على 30.000 نقد ذهبي بقي في قصره" [1].

---

[1] – عمار، عمورة. المرجع نفسه، ص 205.

[2] – بشير، بلاح. **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص 27.

* – و هنا تقول معوشي أمال بأن اليهود دلو سلطات الإحتلال على المكان الذي يوجد فيه كنز الجزائر، كما استغلو كل ما تركه الداي حسين من أموال، و ممتلكات و كانوا يجمعونها بجشع كبير. أنظر: معوشي ،أمال. **يهود الجزائر الإحتلال الفرنسي 1830 – 1870**، الجزائر: دار الإرشاد، 2013م، ص 27 ، 28.

[3] – ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 167،

[4] – المرجع نفسه، ص 167.

–و من بين أهم الآراء حول ما تحتويه خزينة الجزائر نذكر: فيقول بعض الكتاب الأجانب مثل شاو أن ثروات الخزينة تبلغ أربعين مليونا من القروش أي ما يساوي مليون فرنك ذهبا، و كذلك مذكرة السيد غوراي التي تقدر احتياطي الخزينة بأكثر من مئة مليون تورنو**.

–أما السيد شالر قنصل الولايات المتحدة بالجزائر فيذكر أنها تقر بمائة و ثلاثين مليون من القروش المعروفة بالدولار الاسباني أي ما يعادل مائة و ستين مليون فرنك ذهبي.

–كما أن السيد كليمان طونير وزير الحربية الفرنسي الذي أثبت في تقريره للملك عن وضع الخزينة التي تحتوي عن ما يقارب مئة و خمسين مليون فرنك[2].

– لاحظنا في هذه التقديرات لمحتويات الخزينة نوع من المبالغة ذلك لأن الوضع الإقتصادي للجزائر في السنوات الأخيرة من حكم الداي حسين أصابه نوع من التدهور في المجال الصناعي و التجاري كما ذكرناها سابقا، بالإضافة إلى الإنفاق الواسع من الخزينة كرواتب الجند و غيرها. بالإضافة إلى الحصار الذي عرقل كل نشاط ... الخ.

–و إذا رجعنا إلى الإحصاءات التي تتصف بالتقليل من محتويات الخزينة نذكر:

–إن ابرز المسئولين الذين هم أعضاء اللجنة التي كونها قائد الحملة الفرنسية على الجزائر (دبرمون)، حددوا أموال الخزينة بمقدار الكميات التي تم إرسالها إلى فرنسا، عن طريق البواخر 94.48.684.527 فرنك. و هذا ما يتعارض مع معلومات الملازم الأول فلاندان القائلة بأن الخزينة لا تتعدى أربعة عشر مليون فرنك.

–كما نجد تقدير اللجنة الخاصة ب: 94.48.684.527 ، و هذا التقدير اعتمد عليه أغلب كتاب الفترة الأولى من الإحتلال [3].

–و يذكر احميدة عميراوي و آخرون أن خزينة الداي عشية الإحتلال ممولة ب: 48.683.000 فرنك، و هو الرقم الذي صرح به رجال الإحتلال [4].

---

[1] –أندري، برنيان (و آخرون). **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر: اسطنبولي، رابح (و آخرون)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 م، ص 226، 227.

** – نوع من العملة الأجنبية كان استعمالها شائعا في الجزائر في القرن 18 م، و هي إحدى عملات المدن الإيطالية التي يستعملها الإسبان في تعاملهم.

[2] –ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه، ص 169، 170.

[3] – ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 170.

[4] –احميدة، عمراوي. المرجع السابق، ص 29.

–و هكذا تضيع قيمة الخزينة الحقيقية بين هذه الإحتمالات المتضاربة و المتفاوتة، و لكن ما نرجحه أن التقديرات التي ذكرت أن الخزينة تتوفر على مالية ضخمة مبالغ فيها، كما نرجح أنه رغم الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في السنوات التي سبقت الإحتلال و التي انعكست على أوضاع الخزينة، إلا أنها لم تبلغ حد العجز و الإنهيار.

2- الأوضاع الاجتماعية:

1-التركيبة السكانية:

انقسمت التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري إلى قسمين: هما سكان المدن، و سكان الأرياف، وكل قسم من المجتمع كان يضم فئات متعددة من السكان. **(أنظر الملحق رقم 08).**

أ-**سكان المدن:** وقد قسمهم ناصر الدين سعيدوني إلى:

-**الأقلية التركية:** تتشكل في أغلبها من الجنود الأتراك " الإنكشارية" الذين كانوا يستقرون في حصون وثكنات مدينة الجزائر، أو يتوزعون على حاميات المدن، كان يبلغ عددهم عام 1821 حسب إحصاء دفاتر الإنكشارية المحفوظة بالأرشيف الجزائري 3.661 جنديا، وظلت الأقلية التركية ضئيلة العدد بالنسبة للفئات الأخرى بالمجتمع الجزائري وذلك بسبب حالة العزوبة التي كان يعيشها أغلب أفراد الجيش التركي، وعدم تبني أبنائهم الكراغلة، واعتبارهم عنصرا هجينا لا يرتقي إلى مستوى الأصول التركية الخالصة، فضلا عن تعرض الكثير منهم إلى الأمراض و الأوبئة التي كانت تظهر على السفن[1]، وكانت تتميز هذه الفئة بالعزلة عن المجتمع الجزائري الأصلي، وحرصها دوما على إبقاء المناصب الحكومية فيما بينها.

- **طبقة الكراغلة:** تكونت هذه الجماعة نتيجة تزاوج أفراد الجيش التركي " الإنكشاري" بنساء جزائريات، واحتلت المرتبة الثانية في التقسيم الإجتماعي بعد الأتراك[2]، وقد تكاثر عدد هذه الجماعة مع مر السنين بالمدن الكبرى، حتى بلغوا في نهاية القرن 18 م في مدينة الجزائر حوالي 6.000 نسمة، كما كانوا يكوّنون غالبية سكان مدينة تلمسان[3].

---

[1]- ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 223- 225.

[2]- حنان، لطرش. **السلطة و المجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ العثماني، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2005- 2006م، ص 37.

[3]- ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 41.

ورغم اشتراك الكراغلة مع الأتراك في الأصل[1]، إلا أنّ العلاقة بينهم توترت، خاصة بعد اكتساب الكراغلة أهمية خاصة، وتطلع بعض منهم إلى نيل الإمتيازات و المشاركة في الحكم، مثل تولي الحاج أحمد باي الكرغلي منصب باس قسنطينة (1826- 1837)، و الذي عينه الداي حسين، ولكن في أواخر العهد العثماني تغيرت طموحاتهم إلى المناصب السياسية و العسكرية، وأصبح اهتمامهم الوحيد هو تنمية ثرواتهم، واستغلال أملاكهم وتنشيط تجارتهم.

- **طبقة الحضر**: كانت تتكون من المجموعات السكانية الحضرية المتأصلة بالبلاد، والقاطنة بالمدن، بالإضافة إلى مهاجري الأندلس وقد تميز الحضر بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة، وكان العنصر الأندلسي عاملا إيجابيا في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، وقد اشتغل أفراد هذه الطبقة في المهن الصناعية و الأعمال التجارية، كما تولّوا وظائف في السلك القضائي و التعليمي، وغيرها من المناصب، لكنهم لم يطمحوا إلى ارتقاء المناصب السياسية [2].

- **مجموعات البرانية:** تتألف من المجموعات السكانية الريفية التي هاجرت إلى المدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة، وتلمسان وغيرها بحثا عن العمل، وتتشكل هذه المجموعات من: جماعة بني ميزاب، جماعة البساكرة، جماعة الوصفان أو الزنوج، و الجماعة الجيجلية، و جماعة الأغواطيين، وجماعة القبائل، وقد اختصت كل مجموعة بمهام وأعمال تقوم بها تحت إشراف أمين منها يختاره البايلك لتولي شؤونها[3].

- **الدخلاء:** هم العناصر الأجنبية عن المجتمع الجزائري مثل التجار الأجانب و القناصل الأوروبيين، ورجال البعثات الدينية، وجماعات الأسرى المسيحيين[4]، أما صالح عباد فيقول أن الدخلاء هم الأجانب عن البلاد و الأجانب عن الإسلام[5]، وكان الأسرى المسيحيين هم الذين يشكلون الغالبية من العناصر الدخيلة.

- **اليهود:** وتعود أصول هذه الجالية إلى اليهود الذين استقروا بالجزائر في الفترة السابقة للإسلام، أو الذين اعتنقوا اليهودية من أهالي البلاد، بالإضافة إلى يهود الأندلس، وانضم إليهم فيما

---

[1]- المرجع نفسه، ص 41.

[2]- ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع نفسه، ص 229- 239.

[3]- ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 229- 239.

[4]- المرجع نفسه، ص 244.

[5]- صالح، عباد. المرجع السابق، ص 252.

بعد من يهود ليفورن و الموانئ الإيطالية الأخرى، اندمج اليهود في الحياة العامة بالمدن الجزائرية، وكسبوا ثقة الحكام الأتراك[1]. فصاروا سادة التجارة الخارجية، وكذلك دبلوماسيين لدى وزارات الخارجية الأوروبية[2]، وكان همهم الوحيد الحصول على الثورة و النفوذ، على حساب الدولة الجزائرية وسكانها[3]، وهذا ما أدى إلى غضب الأهالي من هذه الفئة، وسخطهم عليهم، واعتبروهم دخلاء، وتحول غضب الأهالي أحيانا إلى ثورات انتقامية ضدّهم، مثل قتل كبير اليهود نفتالي بوشناق من طرف أحد الإنكشاريين، وقتل الداي مصطفى المتعامل مع التجار اليهود[4].

ب- سكان الأرياف:

يشكل سكان الأرياف غالبية سكان الأيالة الجزائرية، إذ تتراوح نسبتهم بين 90 إلى 95% من مجموع السكان، وهم يتوزعون في المناطق الجبلية والسهلية و الصحراوية.

ويمكن تصنيفهم حسب صلتهم بالحكام إلى أربع فئات:

-**قبائل المخزن(السكان المتعاونون):** أي الموالين للسلطة الحاكمة وهي نوعان: القبائل الفلاحية، و القبائل المحاربة، وكان دورها يتمثل في جمع الضرائب من الأهالي، ومساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد و العصيان التي كانت تقوم بها بعض القبائل، وفي المقابل كانت هذه الفئة تتمتع ببعض الإمتيازات، كإعفائها من دفع الضرائب[5].

- **قبائل الرعية(السكان الخاضعون):** تتألف من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايلك، والتي تقيم بالدواوير و المداشر و القرى وقد تعرضت قبائل الرعية للإضطهاد و الإستغلال المستمر من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن، فاستخلصت منها الضرائب الكبيرة، وأرغمت على بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة، ومنع عنها الإتصال بالقبائل المعادية للبايلك، وحتى تبقى هذه الفئة تحت سيطرة رجال البايلك، وضع على رأس القبائل الكبيرة منها قياد من الأتراك و الكراغلة وشيوخ من العائلات المتعاملة مع البايات، مما أدى إلى تفكك قبائل الرعية[6].

---

[1]- ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه، ص 241، 242.

[2]- حنان، لطرش. المرجع السابق، ص 39.

[3]- ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه، ص 243.

[4]- ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 44، 45.

[5]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره**، المرجع السابق، ص 82.

[6]- ناصر الدّين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 249، 250.

– **السكان الأحلاف (المتحالفون):** كانت تمثل هذه الفئة الأسر الإقطاعية الكبيرة[1]، والتي تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين معتمدين على نفوذهم الديني، أو كفاءتهم الحربية، أو أصالة نسبهم[2]، وكانت هذه الأسر تتمتع بنوع من الإستقلال، وتقوم بدور الوساطة بين القبائل المتمردة، و السلطة الحاكمة، وكانت هذه الأسر تحظى باحترام كبير لدى الأهالي.

– **السكان الممتنعون:** وكانت هذه الفئة تتكون من القبائل القاطنة في المناطق الجبلية و الصحراوية، وقد سمح لها موقعها الجغرافي بأن تعيش شبه مستقلة عن السلطة الحاكمة[3]، ولهذا حاولت حكومة الداي أن تحدّ من استقلالهم بإتباع عدة طرق نذكر منها:

–تنصيب الحاميات و إقرار عساكر المخزن في الأماكن المهمة التي تعيش فيها المجموعات السكانية المستقلة.

– التحكم في الأسواق الموسمية و الأسبوعية الواقعة بالقرب من مواطن هذه القبائل المستقلة.

– وعندما تصبح هذه الوسائل غير مجدية، فإن الحكام يلجؤون إلى استعمال القوة، حيث يتلفون الأمتعة، والزرع حتى تضطرّ القبيلة الممتنعة إلى المهادنة و الخضوع للسلطة[4].

ومن هنا نستخلص أهم مميزات المجتمع الجزائري في المدن و الأرياف:

–قلة سكان المدن بالنسبة إلى سكان الأرياف، فسكان المدن لم يتجاوز 5%، أما سكان الأرياف 95%.

– يتحكم في الأوضاع الاجتماعية عاملان أساسيان هما: القوة العسكرية، والقدرة المالية.

– ترتبت فئات المجتمع الجزائري على حسب الإمتيازات و المكانة الإجتماعية، فمثلا الطائفة التركية رغم عددها الضئيل، إلا أن كثرة امتيازاتها جعلتها تحتل المكانة الأولى في المجتمع[5].

– إنّ سكان الأيالة يضمون العديد من الفئات والأجناس المختلفة، وهذا الإختلاف و التنوع أدى إلى عدم الإستقرار في الأوضاع الداخلية و الخارجية للأيالة.

---

[1]– أرزقي، شويتام. المرجع نفسه، ص 83.

[2]– ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه، ص 250.

[3]– أرزقي، شويتام. المرجع نفسه.

[4]– ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني.** المرجع السابق، ص 252– 254.

[5]– المرجع نفسه، ص 254– 256.

– بقيت هذه التشكيلة المتنوعة من السكان في الأيالة إلى نهاية الحكم العثماني بالجزائر، ومنها من عناصر فترة الإحتلال الفرنسي مثل: اليهود.

02– الأحوال الصحية و البيئية:

أ–الأحوال الصحية:

عرف المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني أوضاعا صحية مزرية، فقد انتشرت العديد من الأمراض الفتاكة بين أوساط السكان، وانتقلت العدوى إلى الأقطار المجاورة، ومن الأمراض التي أصابت الأيالة في عهد الداي حسين مرض الطاعون و الذي دام من 1816 إلى 1822، ويعدّ هذا الوباء أعظم كارثة أصابت الجزائر في تلك الفترة، إذ لم يقتصر على منطقة دون الأخرى، بل اكتسح أرجاء البلاد، حتى بلغ مشارف الصحراء، فكان السبب في ظهوره هو وصول سفن أهداها السلطان العثماني للجزائر، أوّل من أصيب به هم البساكرة، الذين يشتغلون في الميناء، فهاجرت على إثره أعداد هائلة من سكان المدينة نحو المناطق الداخلية، وأسهمت تنقلات المصابين في تسرّبه إلى المناطق الداخلية، مما أدى بحصاد إلى عدد مهوّل من الضحايا[1]، ففي شهر مارس 1818 كان الوباء يقضي يوميا بمدينة الجزائر على 40 فرد، واستمرت ضحايا هذا الوباء فقدرت في نهاية شهر أفريل بـ 1556 فرد من ضمنهم الخزندار الجديد الذي عينه الداي حسين خلفا لسابقه الذي مات بالطاعون هو الآخر، واشتدت وطأته بتاريخ 10 ماي 1818م، إذ تسبب يوميا في موت 200 فرد، فتميز الوباء الطاعوني لسنة 1818م بشدته، وانتشاره السريع، إذ يقول أحمد الشريف الزهار: « وكان الوباء قد اشتعلت ناره وقت الضحى وصلت مائة جنازة»[2].

وهذا ما لاحظه الزياني المغربي أثناء مروره بالمدن الجزائرية أواخر القرن 18 م إذ قال: « بعد إقامتنا بتلمسان سنة ونصفها، خرجنا منها إلى مدينة الجزائر فرارا من الوباء الذي حلّ بها، فما نزلنا منزلا إلا وجدنا أهلها يدفنون موتاهم»[3].

وكان عدد الوفيات الناجمة عن وباء 1817 إلى 1822م بمدينة الجزائر

---

[1]– عائشة، غطاس. **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر (1700– 1830)**، المرجع السابق، ص 63.

[2]– فلة، موساوي القشاعي. **الواقع الصحي، والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني و أوائل الإحتلال الفرنسي 1518– 1871م**، د.ب: منشورات بن سنان، د. س، ص 143، 144.

[3]– محمد، الزين. نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، العدد 17، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012م، ص 130.

السنة	عدد الوفيات
1817م	6095
1818م	6844
1819م	2927
1820م	41
1821م	721
1822م	2262

-جدول يمثل عدد الوفيات الناجمة عن وباء 1817- 1822 بمدينة الجزائر[1].

وقد كان وباء 1822م آخر وباء أصاب الأيالة في عهد الداي حسين[2].

ومن أبرز أسباب إنتشار وباء الطاعون في الجزائر نذكر:

- صلة الجزائر بعالم البحر المتوسط، وعلاقتها بالبلاد الأوروبية وارتباطها بالمشرق، فمن هذه البلدان انتقلت مختلف الأمراض، و كانت أهم الطرق لإنتقال هذه الأمراض توافد التجار و البحارة و الحجاج و الطلبة إلى الموانئ الجزائرية[3].

-أيضا انتشار المستنقعات بالسهول وحول المدن الكبرى وعدم إلتزام السكان بالقواعد الصحية[4].

- تعرض الأيالة إلى مجاعات رهيبة، نذكر منها في فترة الداي حسين مجاعة 1819م، فقامت الحكومة على إثرها باسترجاع 50 ألف صاع من القمح لسدّ حاجيات السكان.

- **وكانت نتائج هذا الوباء:** حصاد عدد مهول من الضحايا البشرية[5].

-بالإضافة إلى خسائر في الحيوانات والتي أصيبت هي أيضا بالطاعون، وقد أثبت ذلك مداوي جزائري في تلك الفترة أي (1817- 1822) بقوله:« تموت الحيوانات بالطاعون مثلما يموت الرجال، إذ هلك 14 حصان في إسطبل قصر الداي».

---

(1)- عائشة، غطاس. **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر**، المرجع نفسه، ص 64.

(2)- فلة، موساوي القشاعي. المرجع نفسه، ص 155.

(3)- ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 216.

(4)- المرجع نفسه. 216،217.

(5)- عائشة، غطاس. **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر**، المرجع السابق، ص 60 و 63.

– كما تسبب هذا الوباء بانهيار ديمغرافي حقيقي لسكان الجزائر[1].

– بالإضافة إلى خمود في الحركة التجارية الجزائرية، بعدما أهلك عددا كبيرا من الصنّاع و التجار، وتركوا السوق مفتوحة للتجار الأجانب[2].

– إفتقار الأرياف إلى اليد العاملة في الزراعة[3].

– بالإضافة إلى عدم استقرار الأهالي، فبسبب انتشار الوباء، كان يهاجر أعداد هائلة من سكان المدن، نحو المناطق الداخلية، وكادت المدن أن تصبح خالية[4].

– أيضا تناقص عدد البحارة، والجنود الإنكشاريين.

– **أما بالنسبة لعلاج هذا الوباء:** فقد كان الأهالي يلجؤون في معظم الأوقات إلى الطب الطبيعي، الذي يعتمد أساسا على العلاج بالأعشاب الطبيعية[5]، وكان تسخير العلاج للسكان يعتبر سلوكا اجتماعيا، والدولة لم تهتّم به مباشرة[6]، فترك للمبادرات الفردية، وعلى حسب ما ذكرته عائشة غطاس أنه لم يكن هناك مؤسسة صحية من طرف الحكام لعلاج الأهالي[7].

بل كانت بعض الزوايا مخصصة للتعليم و العلاج، وتخصص للمرضى و الفقراء و المعوزين، وتسهر على تجنيد بعض الأطباء يسهرون على علاجهم، وإلى جانب الزوايا كانت بعض المساجد تساهم في تقديم خدمات العلاج.

–وعلى عكس الرعاية الصحية للسكان، فقد اهتم الحكام العثمانيون بالجزائر بالطب العسكري، فقد كانت السفن العسكرية مزوّدة بأطباء وجدوا خصيصا لعلاج الجنود، وأوكلت هذه المهمة إلى "باش جرّاح"* ، كما كان الأسرى يتلقون العلاج في السجون[8].

---

[1]– فلة، موساوي القشاعي. المرجع السابق، ص 157، 158.

[2]– محمد، الزين. المرجع السابق، ص 132.

[3]– ناصر الدين، سعيدوني. المرجع نفسه،

[4]– عائشة، غطاس. المرجع نفسه، ص 63.

[5]– مصطفى، خياطي. **الطب الأطباء في الجزائر العثمانية**، الجزائر: منشورات ANEP، 2013م، ص 73.

[6]– مصطفى، خياطي. المرجع نفسه، ص 49.

[7]– عائشة ،غطاس. **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر**، المرجع السابق، ص 66.

* باش جراح: وهو طبيب وجراح في نفس الوقت، كان يتم اختياره من بين الأشخاص الأكثر كفاءة مهما كانت جنسية، ومهمته معالجة الجنود في السفن العسكرية. أنظر: مصطفى، خياطي. المرجع نفسه، ص 68.

[8]– مصطفى، خياطي، المرجع نفسه.

– أما بالنسبة للداي حسين، فأثناء فترة انتشار الوباء في عهده، خصّص لنفسه طبيبا خاصا، وهو الطبيب سيمون بفايفر، وهو أسير ألماني اشتغل أيضا كوزير للمالية، وطباخا للداي حسين، وقد كان الطبيب الوحيد الأوروبي في قصر الداي[1].

– وبصفة عامة كان الطب بالجزائر في تلك الفترة يمارس بطريقة حرّة، مما جعل العديد من الأطباء الأجانب يستقرون بالجزائر، خاصة أن حكومة الأيالة كانت تعفيهم من دفع الضرائب[2].

ب– الأحوال البيئية:

ويضاف إلى سوء الأحوال الصحية، كوارث طبيعية أدت بدورها إلى تناقص السكان وتضرّر الإقتصاد الجزائري، تمثلت في سلسلة من الزلازل، و الجفاف، والجراد وغيرها ...، ومن هذه الكوارث ما تزامنت مع فترة حكم الداي حسين، نذكر الزّلزال الذي تعرضت له مدينة الجزائر بتاريخ 26 ماي 1818م[3]، وزلزال مدينة البليدة عام 1825م، هذا الأخير الذي خلف خسائر مادية وبشرية هامة، وقد وقد تطرق الحاج أحمد الشريف الزهار إلى وصف زلزال البليدة بقوله: « وفي تلك السنة (أي 1231 هـ) كانت الزلزة التي انصدمت منها البليدة، ومات فيها خلق كثير، وكان ذلك في أواخر شعبان، وقع الزلزال يوم الأربعاء قرب الزوال، ثم عند المغرب ...».

فوصل خبر هذا الزلزال إلى الداي حسين، أرسل الآغا إلى البليدة للنظر في أحوال سكانها، وهنا يقول الزهار: « وعندما بلغ خبر ذلك للأمير*، أمر الآغا بأن يخرج إليها في الحين، وعند ما وصل البلد وجده خربة، فأمر الرعية بالبحث عن الناس الذين تحت أنقاض البناء، فمنهم من وجدوه حيا، وأكثرهم ميتا، فدفنوا الموتى، وجعل أخبية للأحياء، وأعطاهم ما يأكلون، وبنى لهم مكانا لمستقرهم، وكفل اليتامى و الأرامل ثم رجع إلى الجزائر، وأخبر الأمير بتلك الواقعة، ثم إنهم تذاكروا في إعادة بناء البلد»[4].

---

[1]– المرجع نفسه، ص 111.

[2]– المرجع نفسه، ص 51.

[3]– فلة، موساوي القشاعي. المرجع السابق، ص 144.

* هنا يقصد بالأمير " الداي حسين".

[4]– أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 161،162.

– وبالإضافة إلى الزلازل التي تعرضت لها الأيالة في فترة الداي حسين، اجتاح البلاد موجة من الجفاف عام 1827م، فقلت المحاصيل الزراعية، وانتشرت المجاعة بين السّكان[1]، خاصة في بايلك الغرب، فعمد الداي حسين على توزيع رغيف الخبز على الناس بالمدن، فسمي ذلك العام بعام « خبز الباشا»[2].

– وهنا لاحظنا أن الداي حسين كان حريصا على الأهالي عند حصول الكوارث الطبيعية، وقدّم لهم يد العون، لكن كان حرصه على الأوضاع الصحية غير ذلك، و بالنسبة لمؤسسات العلاج لم نجد أي مصدر يذكر أن الداي حسين ساهم في بناء أي مؤسسة من هذا النوع.

03–علاقة السلطة الحاكمة بالمجتمع:

أ–مواجهة القبائل المتمرّدة:

إنّ الظاهرة البارزة التي ميزت الفترة الأخيرة من العهد العثماني عن سابقتها، هي إنتشار موجة من الإضطرابات في مختلف أنحاء البلاد، مما تسبب في عدم استقرار في نظام الحكم[3].

وكان من أسباب قيام هذه التمرّدات هي:

- **التهميش السياسي:**

حاول الحكام العثمانيين منع الرّعية وحتى طبقة الكراغلة* من الخوض في غمار السياسة أو الحديث عنها، حيث يذكر حمدان خوجة: " لقد بلغت الإهانات التي كانت تسلط عليهم إلى درجة أن سكان الجزائر من كراغلة وغيرهم لم يعودوا يهتمون بالسياسة في اجتماعاتهم ... ممّا خلق حذرًا عامًا

[1]– عائشة، غطاس. **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر**، المرجع السابق، ص 60.

[2]– فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 114.

[3]– أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، المرجع السّابق، ص 27.

* الكراغلة: كلمة تطلق على المولودين من آباء أتراك ، وأمهات جزائريات. أنظر: المرجع نفسه، ص 19.

استمرّ حتى مجيء الفرنسيين". هذه الوضعية أدت إلى فقد الثقة بين الرعية و الحكام[1] ، ومن أبرز مظاهر التهميش، وهو تهميش ذوي الأصول الجزائرية في تمثيل الحكومة لدى القوى الأوروبية، إمّا كسفراء أو مبعوثين في مهام خاصة، وأيضا كلّ ما يتعلق بصلاتهم بالباب العالي، واقتصر القيام بهذه الأدوار على العنصر التركي العثماني، أو عناصر أخرى كاليهود[2].

-التهميش العسكري:

لقد أبعد الحكام العثمانيون الرعية من الإنخراط في الجيش الإنكشاري، ووضعوا عراقيل في وجه السكان الذين لهم الحق في الدّخول إلى الجيش، وأمام الحاجة الماسة و المتزايدة إلى المتطوّعين كانت تنظم حملات تجنيد مرخّص لها عن طريق إرسال وكلاء إلى الأناضول للبحث عن الراغبين في التجنيد أو الهجرة إلى الجزائر.

-التهميش الاقتصادي:

منح الإمتيازات و التسهيلات التجارية للأجانب من أوروبيين، و يهود، مثل الإمتيازات التي تمتعت بها بعض الشّركات الفرنسية طوال الوجود العثماني، وتهميش التجار الجزائريين، فقد حُرم سكان مناطق الشرق الجزائري من التجارة البحرية مع الأجانب في الموانئ التابعة لهم، وهو ما يمكن اعتباره تهميش عن محيط التجارة الدّولية[3].

-أيضا التحوّل الإقتصادي الذي شهدته أيالة الجزائر مع نهاية القرن 18م، انجرّ عنه نقص في موارد الغنائم البحرية التي كانت تدّر أرباحا على الميزانية العامّة، ممّا دفع بالحكومة إلى مطالبة البايات بموارد بديلة لتغطية العجز المالي الذي عرفته خزينة الدّولة، فضاعف البايات من الحملات العسكرية على القبائل لإرغامها على دفع الضرائب، وهذا ما عجّل بقيام الثورات[4]، ولعلّ ما يفسر ذلك

---

[1]- حنيفي، هلايلي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق ،ص 39.

[2]- المرجع نفسه، ص 12.

[3]-حنيفي، هلايلي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 14- 18.

[4]- المرجع نفسه، ص 29.

هو أن السياسة التركية قد اتسمت بالعزلة، وحالت دون إمكانية إندماج الأتراك بالأوساط المحلية، ولهذا نرى وجود تضارب بين الطائفة التركية الحاكمة و الأهالي منذ مطلع القرن 19م. [1]

ونجد أن بعض حركات التمرد تزامنت مع فترة حكم الداي حسين فكان عليه إقرار الأمن، وفرض سلطة الدولة، فعمل جاهدا على وضع حد للعديد من هذه الحملات بمختلف جهات البلاد،وقد تمكن بعد حملات متكررّة من وضع نهاية لحالة التمرد التي كانت سائدة في السنوات الأولى من حكمه، وقد ذكر حمدان خوجة بداية جهود الداي حسين في هذا الصدد بقوله:

" كان ينوي أثناء ولايته أن يعيد الأمن والإنضباط إلى نصابهما، لأنه عندما تولى الحكم، كان قد وجد الحكومة تتخبط في فوضى يصعب وصفها، وكانت هناك تجاوزات قديمة وجدت منذ سنوات عديدة[2]، ومن الملاحظ حسب عبد الكريم غلاب أن كثيرا من القياديين لهذه التمردات والثورات في الجزائر، كانوا يحصلون على أسلحة من ممثلي الدول الأجنبية ، أو بالأخص الفرنسيين"[3].

ومن بين التمرادات التي قضى عليها الداي حسين في مختلف جهات الوطن نذكر:

1- **في الجهات الشرقية:** تصدى الداي حسين لتمرد قبائل النمامشة في الأوراس سنة 1818، عن طريق حملة نظمها شاكر باي[4]، وفي سنة 1822م في عهد الباي إبراهيم بن علي* تمرّد النمامشة، ورفضوا دفع الضرائب، فخرج ضدّهم جيش غفير أخذ لهم أربعين ألف رأسا من الغنم[5]، كما واجه الداي إنتقاضة القبائل سنة 1824م[6]، فكيف جهوده العسكرية التي تكللت بالنجاح، وبذلك تمكن من إخضاع الجهات الشرقية مع حلول سنة 1826م[7].

---

[1]- ناصر الدين، سعيدوني. **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800- 1830**، الجزائر: 1979م، ص 42،43.

[2]- ناصر الدين، سعيدوني. **معجم مشاهير المغاربة**، المرجع السابق، ص 158.

[3]- عبد الكريم، غلاب. **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي- عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر**، ج02، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005م، ص 364،365.

[4]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره**، المرجع السابق، ص 36.

*هو إبراهيم الكربتلي الباي، 18 بعد مقتل صالح باي، تولي الحكم في جويلة سنة 1822م، ولم يبق في منصبه إلا 5 أشهر، إذ ترك مكانه للباي محمد مناضلي في ديسمبر من نفس السنة. أنظر: محمد العربي، الزبيري. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري، في الفترة ما بين 1792 و 1830م**، المرجع السابق، ص 27.

[5]- صالح، فركوس. **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826- 1850**، المرجع السابق، ص15.

[6]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**، المرجع نفسه، ص 36.

[7]- ناصر الدين، سعيدوني. **معجم مشاهير المغاربة**، المرجع السابق، ص 158.

2- أما في الجهات الوسطى: بمناطق القبائل استطاع القائد الآغا يحي** قمع قبائل جرجرة، فأخضع المتمردون لسلطته سنة 1820م، بعدها تحوّل إلى منطقة الساحل وبجاية، وقلعة بني عباس، فتمكن من إخضاع قبائلها المتمردة بعد حملات متكرّرة بأمر الداي حسين من سنة 1823 إلى سنة 1826م.

3- أما في جهة الجنوب: فقد شن" الباي محمد المانماني باي قسنطينة حملة على ميزاب سنة 1818، وتولى الباي مصطفى بو مرزاق***، باي التيطري مهمة إخضاع القبائل البدوية الممتنعة بالهضاب مثل: قبائل الأرباع، و أولاد مختار الشراقة، فتمكن من إعادتها للطاعة سنة 1826[1].

كما تصدى الداي حسين لإنتفاضة وادي سوف سنة 1824م[2]،كما شهدت بسكرة ونواحيها معارك متعددة بين أنصار عائلتي بوعكاز وابن قانة، ولم تنته إلا عندما جاء الحاج أحمد باي* سنة 1826م، الذي أحدث نوعا ما من الهدوء بالمنطقة[3].

أما في الجنوب الغربي: فقد كانت الثورة التيجانية من أكبر الثورات التي شهدتها الفترة الأخيرة من التواجد العثماني بالجزائر،

** هو يحي آغا بن مصطفى، من إقليم (Kara Deniz) الروملي، التحق بالجزائر صغيرا، واشتغل بجانب مهنته العسكرية حذّاءًا في أوقات فراغه، أهلته قوة شخصيته ومعرفته للعربية و التركية، أن يُرقّى في السلك الإداري من جندي بسيط بالأوجاق، إلى منصب خزندار لعمر باشا (1817)، بعدها أصبح قائدا لبوفاريك، وفي عهد عمر باشا عُين قائدا لبني جعاد في نهاية سنة 1817م، وعند تولي الداي حسين باشا سنة 1818 ارتقى إلى منصب قائد الجيش، وزادت صلاته وثوقا بالداي حسين بعد أن زوّجه ابنته الكبرى، لكن نهايته كانت الحكم بالإعدام من طرف الداي حسين أنظر: ناصر الدين، سعيدوني. **معجم مشاهير المغاربة**. المرجع نفسه ، ص 16- 20.

*** مصطفى بومرزاق: المرزاق هو الدمع، وقد حكم مصطفى بايلك التيطري من سنة 1819 إلى 1830م، شارك في معركة اسطاوالي، غير أن القبائل ثارت عليه بعد سقوط مدينة الجزائر ونهبت أملاكه، فاضطر إلى طلب الأمان من الجنرال كلوزيل، ثم غادر الجزائر وتوجه إلى الإسكندرية. أنظر: حمدان بن عثمان، خوجة. **المرآة**، تق: محمد العربي، الزبيري. الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2008م، ص 40.

[1]- ناصر الدين، سعيدوني. **معجم مشاهير المغاربة** ،المرجع نفسه، ص 158.

[2]- أرزقي، شويتام. **نهاية الحكم العثماني بالجزائر وعوامل إنهياره**، المرجع السابق، ص 36.

* الحاج أحمد باي: ولد سنة 1784م، وهو حفيد الباي أحمد القلي، فأبوه محمد الشريف الذي تولى وظيفة خليفة باي قسنطينة في الفترة التركية، وهو من أصل كرغلي، برز كرجل كفء منذ سنة 1809م، عندما وصل إلى رتبة قائد العواسي، ثم عُين عام 1818 خليفة لباي الشرق، حيث أثبت جدراته في وظيفته الجديدة، الأمر الذي دفع الداي حسين إلى توليته بايا على بايلك قسنطينة وذلك سنة 1826م، وكان يحضى بثقة الداي حسين. أنظر: صالح، فركوس. **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826- 1850م**، المرجع السابق، ص 19- 21.

[3]- محمد العربي، الزبيري. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 و 1830م**، المرجع السابق، ص 32.

والتي كان مقرها بعين ماضي** بزعامة محمد الكبير*** الإبن البكر للشيخ أحمد التيجاني**** مؤسس التيجانية[1]. ولخطورة هذه الثورة ولكثرة أتباعها في الصحراء قرّر الداي حسين إخمادها، فأرسل حملة بقيادة يحي آغا سنة 1819م، وتوالت الحملات العسكرية على مقرّ الطريقة التيجانية إلى غاية سنة 1827م، وقيل أن هذه الثورة حضيت بتأييد من مولاي عبد الرحمان سلطان المغرب[2].

فاصطدم التيجانيون بجيوش حسن بن موسى باي وهران، فتشتت جمعهم، ولم يبقى مع القائد محمد الكبير إلا طائفة قليلة من أتباعه فتراجع عن القتال، وقبض عليه الجند وقتلوه بناحية غريس فانهزم محمد الكبير، وأمر الباي بقطع رأسه وبعض جنده، وأرسلهم إلى الداي مبشرا إياه بالقضاء عليه،و أرغم سكانها على دفع الضرائب 1827م، كما بعثوا بسيفه وأعلاقه إلى السلطان محمود باسطنبول[3].

ب- طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة و المجتمع:

تميزت العلاقة بين الحكّام و المجتمع الجزائري في الفترة الأولى ما بين القرن 16 م، و النصف الأول من القرن 17 م، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للسكان، و الإكتفاء بالتعامل مع شيوخهم ومرابطيهم الذين كانوا يقدّمون نيابة عن السكان ما كان يفرضه البايلك من مطالب مخزنية، وضرائب متنوعة، مقابل تمتعهم بتأييد الحكام*، ونيلهم العطايا و الترضيات[4]، وأحيانا إعفاءهم من الضرائب**

** عين ماضي: تبعد بمسيرة 72 كلم غربي مدينة الأغواط جنوب الجزائر . أنظر: عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 339.

*** محمد الكبير التيجاني: هو محمد الكبير بن أحمد التيجاني مؤسس الطريقة التيجانية ،قاد ثورة ضدّ باي وهران حسن، انتهى به الأمر إلى قتله بسهل غريس سنة 1243هـ (1827م). أنظر: أحمد، بحري. **الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية**، ج 2، الجزائر: دار الكفاية، 2013م، ص 271.

**** أحمد التيجاني: هو أبو العباس أحمد التيجاني، صاحب الطريقة المنسوبة إليه، ولد بالجزائر في عين ماضي، فتعلم فيها المبادئ وحفظ القرآن، وفي سن العشرين سافر إلى فاس لأخذ العلم، ثم عاد إلى الجزائر، كما أنه سافر لآداء فريضة الحج، ولكن بايات وهران أقلقهم نشاطه، فلاحقوه، وانتقل هو وأسرته إلى فاس ورحّب به السلطان سليمان، فعاش في فاس إلى أن توفي سنة 1230 هـ.. أنظر: ناصر الدين، سعيدوني. **معجم مشاهير المغاربة**، المرجع السابق، ص 111، 112.

[1]- محمد، عيدي. **صفحات من تاريخ الجزائر تبرز أصالة المجتمع الجزائري ودوره الهام عبر التاريخ**، الجزائر: دار الفاروق، 2013م، ص 65.

[2]- المرجع نفسه، ص65،66.

[3]- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 340.

* لقد بدأ تأييد الحكام الأتراك للمرابطين منذ أيام عروج وخير الدين، لأنهما كانا يمثلان أبطال الجهاد، فأيدهم المرابطون وساعدوهم على التوغل إلى الداخل، وحرص خلفاء خير الدين على كسب العناصر الدينية. أنظر: محمد، عيدي. المرجع السابق، ص 59.

[4]- ناصر الدّين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 142.

** ومثال ذلك قام يوسف باشا الذي حكم الجزائر ما بين 1667 إلى 1650 بإعفاء المرابطين الأشراف من دفع الضرائب مثل المفتي سعيد قدورة، وعبد الكريم الفكون. أنظر: أحمد، مريوش (وآخرون). **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م، ص 120.

ومنح الزوايا و الأضرحة حرمة خاصة، وحظر ملاحقة اللاجئين إليها، ومنح عدد كبير من المرابطين نصيبا من غنائم القرصنة.

وبصورة عامة كانت فئة المرابطين و الطرقيين في الأرياف يلعبون دور وسيط بين الأتراك بوصفهم حماة الإسلام وبين القبائل، ويعود السبب في تخفيف الضغط عن الأرياف إلى اعتماد الدولة في سدّ حاجياتها على ما يوفره الجهاد البحري من غنائم[1] إذ كان اهتمام الحكام بالأئمة وشيوخ المرابطين قويا، وهذا راجع إلى إدراكهم بأن الشعب نفسه يقدّر ويعظم هؤلاء المرابطين لأنهم يرون فيهم العناصر المثالية، لثقافتهم الكبيرة[2].

وقد كان التعامل مع رجال الدين يعتبر إحدى المميزات الحضارية للحاكم العثماني بصفة عامة، وقد تجلى ذلك حضور القاضي الملقب بشيخ الإسلام في مجلس الديوان، مما سمح له بحضور جميع مداولات الديوان، ويشارك في اتخاذ القرارات الإجتماعية و السياسية، كذلك يقوم أولئك الشيوخ بالدعاء لأفراد الجيش ليرجعوا إلى المدينة سالمين فالعلاقة بين العناصر الدينية و الحكام كان محورها تبادل المصالح[3].

ولكن هذه الصّلات بدأت تتراخى، لتتحوّل بصورة تدريجية إلى حالة عداء منذ القرن 18 م، ولعل السبب الأهم في تغيّر العلاقة من علاقة تعاون إلى عداء، هي سياسة الأتراك الداخلية المتمثلة في جمع الضرائب من السكان عن طريق حملات ذات طابع وحشي[4]،و ذلك بعد ضعف موارد البحر، وانخفاض الصّادرات التي كانت تدفعها الدولة إلى الخارج[5]، فقامت السلطة بمدّ نفوذها إلى القبائل وإخضاع الممتنعة منها، وإجبارها على دفع الضرائب بأسلوب يعتمد على القوة، ويتصف بعدم مراعاة ظروف و أحوال الأهالي، وتجاهل رأي رجال الدّين، ومعاقبة الممتنعين عن دفع الضرائب، الأمر الذي كان سببا في حدوث الإضطرابات واندلاع الإنتفاضات وحركات التمرّد في أغلب الجهات.

---

(1)– محمد، عيدي. المرجع نفسه، ص 59، 60.

(2)– محمد الطيب، عقاب. **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، الجزائر: دار الحكمة، 2000م، ص 29.

(3)–محمد الطيب، عقاب.المرجع السابق ، ص 29، 30.

(4)– محمد، عيدي. المرجع السابق ، ص 60، 61.

(5)– أحمد، مريوش (وآخرون). المرجع السابق ، ص 123.

فأخذت قبضة البايات تشتد في الداخل في منتصف القرن 18 م وقد أتت هذه السياسة إلى وضع المرابطين في موقف حرج، وسرعان ما تحوّلوا إلى وسطاء مدافعين عن السّكان ثم متزعمين للثورات التي بدأت بصورة خطيرة منذ بداية القرن 19 م[1].

لذلك عملت السلطة الحاكمة على الحدّ من نفوذ رجال الدين وحاولت إخضاعهم، هذا ما أدى إلى إحداث القطيعة بين الزوايا الدينية وجموع الأهالي المؤيدين لها، وبين الحكام الأتراك و الجهاز الإداري و العسكري الذي يمثلونه[2].

ففي عهد الداي حسين قامت العديد من الثورات المناهضة لحكم الأتراك وسياستهم في جمع الضرائب، وكانت من بين أخطر الطرق التي واجهت الداي هي الطريقة التيجانية، بعين ماضي والتي استطاع الدّاي حسين إخماد ثوراتها عن طريق حملات عسكرية كما ذكرنا سابقا، وفي سنة 1824م، أمر الداي حسين باستغلال أشجار الغابات من المنطقة التي تسكنها قبائل بني جناد، إلا أنهم رفضوا ذلك، فعمد الداي حسين إلى توجيه جيش بقيادة يحي آغا لإجبارهم على ذلك، إلا أنهم دافعوا بقوة عن أراضيهم حتى اضطر الجيش للتقهر إلى الوراء، هذا بالإضافة إلى العديد من حركات التمرد في فترة حكم الداي حسين و التي تعرضنا إليها سابقا في مواجهة الداي للقبائل المتمردة[3].

ومن الأساليب التي استعملها الحكام أيضا لإخضاع القبائل المستقلة، هو محاولة التحكم في الأسواق الأسبوعية الواقعة بالقرب من مواطن هذه القبائل، ومنع أي تبادل أو تعامل تجاري خارج هذه الأسواق، وبهذا أُرغمت القبائل الجبلية و العشائر الصحراوية للتوجه إلى تلك الأسواق و دفع الرّسوم المستحقة عليها[4].

– هذا بالإضافة إلى اعتماد بعض الحكام الأتراك على سياسية خلق العداوة بين مختلف العشائر، وتفتيت التكتلات القبلية الكبرى[5]، خاصة بعد تأكدهم بأن القوة العسكرية وحدها لا تستطيع إخضاع الأهالي في المناطق الجبلية، حتى لا يتحد الأهالي ويشكلون قوة ضاربة تقضي على الحكام أنفسهم[6]، وذلك عن طريق تنصيب شيوخ موالين لهم، وقطع التموين على هذه القبائل الممتنعة،

---

[1]– محمد، عيدي. المرجع نفسه، ص 61.

[2]– ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 146.

[3]– احميدة، عميراوي. **وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال**، ليبيا: المكتبة الجامعية غريان، 2003م، ص 24، 25.

[4]– لطرش، حنان. المرجع السابق، ص 85.

[5]– ناصر الدين، سعيدوني. المرجع السابق ، ص 149.

[6]– لطرش، حنان. المرجع نفسه، ص 84.

و الإستيلاء على أراضيها، وترحيل بعض من هذه القبائل إلى جهات بعيدة، وهذا ما زاد من حدة التمرد على الحكام[1]، وفي هذا السياق أكد محمد بن الأمير عبد القادر في كتاب تحفة الزائر على سياسة الحكام في خلق العداوة بين القبائل ويقول: «ولمّا كانت الحكومة غير قادرة على تنظيم سلك الطاعة ألفت بينهم دسائس العداوة و البغضاء فتفرقت كلمتهم، وضعفت شوكتهم ...» [2].

ومن التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري التي تطرقنا إليها سابقا،لاحظنا تعامل الحكام العثمانيون مع المجتمع بدرجات متفاوتة، وكما كانت هناك قبائل متمردة على السلطة الحاكمة، وجدت أيضا قبائل متعاونة مع السلطة في مقدمتها قبائل المخزن، التي لجأ إليها الأتراك تدعيما لحكمهم، فقبائل المخزن هي بمثابة حلقة وصل بين الأهالي و الحكام، و أوكلت إليها مهام عسكرية وإدارية، ومنحت لهم الدولة الأرض و السلاح و الخيول، كما أعفتها من الضرائب، وبذلك اتخذتها السلطة كورقة ضغط على السكان الممتنعين، مما زاد في حدوث الإضطرابات و الثورات في أغلب جهات الأيالة[3] .

3- الأوضاع الثقافية و الدينية:

أ-المخلفات العمرانية الثقافية والدينية:

إهتم الحكام العثمانيون بالجانب العمراني، فقاموا بتشييد القصور ليسكنوا فيها، كما اهتموا بالمنشآت الدينية والعسكرية ... إلخ، وقد حضيت المباني الدينية بحصة كبيرة، إهتم بها الحكام، وكبار التجار، وخصصوا أموالا كبيرة لإنشائها، وأيضا ترميمها وتوسيعها، وقدّر عدد المباني الدينية قبل الإحتلال الفرنسي بأكثر من 150 مبنى في الجزائر العاصمة[4].

ومن مآثر الداي الحميدة، والباقية على مرّ الأيام هي بناية جامع القائد صفر بن عبد الله* أو (سفير) بعد أن تهدّم، والقائم إلى اليوم بحي القصبة[1]، فقد قام الداي حسين بتجديده وتوسيعه سنة

---

[1]- ناصر الدين، سعيدوني. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**،المرجع السابق، ص149.

[2]-محمد، بن الأمير عبد القادر. **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر**، تح: ممدوح، حقي. بيروت: دار اليقضة العربية، 1964م، ط2، ص 95.

[3]- لطرش، حنان. المرجع السابق، ص 79، 80.

[4]- عبد العزيز، محمود لعرج. **الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر في العصر التركي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية، للكتاب، 1990م، ص 17.

* ويرجع أصل إسم هذا الجامع إلى إحسان عبد الله صفر، الذي أعتقه خير الدين باشا (بربروس)، و الإسم تحوّل شعبيا من صفر إلى سفير، وأن تاريخ تأسيسه يرجع إلى سنة 1534م، ولكن يقال أن الجامع كان تفضّلا وكرما من عبد كان مسيحيا واعتنق الإسلام وسمي بالقائد صفر بن عبد الله، وهو من الجوامع التي أبقاها الإحتلال باسمه (جامع سفير)، ربما لجذور المسيحية في أصله. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م، ص 62.

1826م، ويقوم هذا الجامع على ثماني عرصات منخفضة ومدوّرة، وضخمة الشكل وتقوم على هذه العرصات قبة ضخمة متينة، وهناك وثائق تدل على تجديد الداي حسين لهذا الجامع، وتصف حسين بالمجاهد[2]، أيضا قام بتجديد وتوسيع مسجد القصبة الداخلي** سنة 1819م، وكان هذا المسجد قديما جامع خطبة للإنكشارية المكلفين بحماية وحراسة القلعة قبل انتقال الباشوات إلى أعلى القصبة، لكن الداي حسين بعد إعادة بناءه حوّله إلى جامع لخطبة الجمعة، وتوجد بداخل الجامع مقصورات خاصة بالداي وعائلته وأصدقاءه تؤدى فيها الصلاة[3].

أما عن مسجد الداي حسين* فيقال أنه كان يقع خارج القصبة، وكان مبنيا قبل عهد الداي حسين، لكنه جدّده، ووسعه سنة 1818م، ولهذا الجامع أوقاف ترجع إلى سنة 1653م، وهو عبارة عن جامع صغير يقع في مواجهة باب القصبة الجديدة، وجعله الداي حسين جديرا باستقبال الموظفين السامين الذين ارتحلوا الى القصبة ، وقد ألحقت به مضيآت ومظاهر وحمامات وكان الداي حسين قد أضاف إليه الزليج المستورد من الخارج، وكان يسمى قديما مسجد القصبة، أما عبد الرحمان بن محمد الجيلالي فقد ذكره باسم جامع دار السلطان البراني، ويذكر من أعمال الداي الغير حسنة، أنه بنى قنطرة الزنا** وأباحها لأبناء جنسه.

وبما أن القصور في الجزائر مثلت جزءا هاما من المخلفات العمرانية الثقافية في تلك الفترة،فإن الداي حسين كانت له مساهمة في هذا الجانب، فيذكر أحمد شريف الزهار أنه بعدما استقر أيامًا شرع في إكمال بناء القصبة وبناء دار لسكناه، أي منزلا خاصًا به سميّ بالدّار الحمراء[4]، ويبدوا أن الدّاي حسين قد بنى هذا القصر قبل أن يصبح حاكما على الجزائر، أي في الفترة التي كان فيها علي خوجة دايا على الجزائر (1817- 1818م)، لأن الداي حسين يعتبر ثاني داي أدار كفّة الحكم إلى القصبة

---

(1)- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 332.

(2)- أبو القاسم، سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص 62، 63.

** بعد الإحتلال الفرنسي قاموا بتحويله إلى ثكنة عسكرية، واتخذوا منه مرقدا لجنودهم. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 60.

(3)- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 60، 61.

* قام الإحتلال الفرنسي بتحويل هذا المسجد إلى مرقد للجنود الفرنسيين سنة 1830، وأصبح يحمل إسم كنيسة (سانت كروا) أو الصليب المقدس ، ولاندري هل ذلك كان إنتقاما من المسلمين أو من حسين باشا. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، المرجع السابق ، ص 60.

** قنطرة الزنا: أي حارة خاصة للمومسات، أقامها الداي حسين عندما رأى تفشي الإتصالات المخالفة للطبيعة بين جنوده الأتراك، إثر نفي علي باشا للمومسات إلى شرشال، أنظر: أحمد الشريف، الزهار، المصدر السابق، ص 176.

(4)- المصدر نفسه، ص 176.

العليا بعد الداي علي خوجة[1]، ويمتاز تصميم قصر الدار الحمراء بالصغر لكونه غير مربع، إذ يصل طول أحد ضلعيه إلى (17م في 15 م) [2]، بالإضافة إلى بناء ديار أخرى بجواره[3].

وهناك آثار معمارية كثيرة للداي حسين في الجزائر لا تزال تحمل إسم الداي حسين، وتاريخ إنشاءه منقوشا على جدرانه[4].

ب-أوضاع التعليم ومراكزه:

لقد أدّى إختلاط العناصر الإجتماعية في المجتمع الجزائري إلى تمازج بين الموروث الثقافي و الثقافات الوافدة من خارج البلاد، فتشكلت في المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية ثقافات مختلفة[5]، وكان التعليم في الجزائر يكتسب الصّبغة الدينية، ويمر بعدة مراحل، وكل مرحلة لها مؤسساتها الخاصة، وهذه المراحل هي:

1-المرحلة الإبتدائية: ومؤسساتها الكتاتيب*، والمساجد، و الزوايا، ويدعى المعلّم فيها بالشيخ، و التلميذ يدعى القندوز، و يتم في هذه المرحلة تعليم القراءة و الكتابة، وتحفيظ القرآن و مبادئ العبادات، و الحساب، ولا تستغرق هذه المرحلة أكثر من سنة.

2- المرحلة الثانوية: ومؤسساتها المساجد و الزوايا، ويدعى المعلم فيها بالمدرس أو الشيخ، و التلميذ يدعى الطالب، وهذه المرحلة هي أطول المراحل وأصعبها، حيث يدرس فيها الطالب مختلف

---

(1)- محمد الطيب، عقاب. المرجع السابق، ص 48.

(2)- المرجع نفسه، ص 51.

(3)- أحمد الشريف، الزهار، المصدر نفسه، ص176.

(4)- عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 333.

(5)- مؤيد محمود حمد، المشهداني. سلوان رشيد، رمضان. أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830م، **مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**، المجلد 05، العدد 16، جامعة تكرت، 2013م، ص 434.

* الكتاتيب: وهي أول محل يتلقى فيه الطفل القراءة و الكتابة بواسطة اللوح المصلصل، والقلم المصنوع من القصب، وتوجد هذه الكتاتيب غالبا في أضرحة الأولياء و الدكاكين، أو تابعة للمساجد. أنظر: أشرف صالح، محمد سيد. المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي، **مجلة أماراياك**، المجلد 4، العدد 07، ص 69.

المواد من لسانية وفكرية، وغيرها، وبعد هذه المرحلة يستطيع الطالب المتخرج أن يصبح معلما أو أستاذ[1].

3- مرحلة التعليم العالي: ومركزها المسجد، و يدعي المدرس فيها بالعالم، و يتخرج منها الطلبة الذين يتلقون مناصب في الدولة مثل القاضي و المفتي، والإمام وغيرهم، وينالون شهادات تسمى " بالإجازة"، يذكر فيها أسماؤهم و المادة التي درسوها، وأسماء الشيوخ الذين تلقوا عندهم العلم، ومدة التعليم أحيانا[2]، والتعليم العالي في الجزائر كان له نظام خاص، يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر مؤلف من المفتيين المالكي و النفي، ومن القاضيين المالكي و الحنفي، وكان ذلك المجلس يُعين ناظرا يقوم على التدريس، ويقدم للداي بالجزائر، و للباي بقسنطينة وبوهران العلماء المترشحين لكراسي التدريس، فقد كان الناظر بمثابة مدير للتعليم العالي[3].

و الملاحظة هنا أن المؤسسات الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني كانت مهتمة بالتعليم أكثر من اهتمامها بالثقافة بمفهومها الواسع[4].

-أما بالنسبة لمصادر تمويل هذه المؤسسات التعليمية، فكانت تموّل من مصدرين أساسيين: أولهما الإعانات المختلفة، سواء نقود أو بضائع، أو مواد غذائية، وأدوات و ألبسة، ومفروشات وغيرها، و المصدر الثاني هو الأموال المحبوسة و الأوقاف*، مثل وقف قطع من الأرض، أو عدد من الأشجار المثمرة، أو وقف عدد من المحلات التجارية، ومن هذه الأموال المتنوعة يتم الإنفاق على طلبة العلم، و القائمين على تعليمهم، و إطعام الفقراء و أبناء السبيل، وكل ما تحتاجه هذه المؤسسات من صيانة وتسيير[5].

فالتعليم كان مستقلا عن الدولة وحكامها[6]، لأن الدّولة لا تتكلف بالإنفاق عليه، وإنما يتكفل به الشعب سواء في المدن أو الأرياف.

---

[1]- أحمد الشريف الأطرش، السنوسي. **تاريخ الجزائر في 5 قرون**، ج1، الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2013م، ص 391،392.

[2]- المرجع نفسه، ص 392.

[3]- إبراهيم، مياسي. **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962م**، الجزائر: دار هومة، 2007م، ص 153.

[4]- أحمد، مريوش (وآخرون). **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المرجع السابق ، ص 11.

* الوقف: هو عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية، يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية التبرع، وعلى الموقوف وهو المنفعة التي تصرف، وتوفر الموقوف عليه وهو المستحق لصرف تلك المنفعة، سواء كان مسجدا أو مدرسة أو زاوية. أنظر: ناصر الدين، سعيدوني. **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الحباية**، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 2001م، ص 230.

[5]- أحمد، مريوش. المرجع نفسه، ص 22، 23.

[6]- عمار، عمورة. **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع السابق، ص 259.

ولقد انتشر التعليم في كامل أنحاء القطر الجزائري** ، وشمل حتى سكان البدو الرحل، فقد كانت ترافقهم خيمة يتعلم داخلها الأطفال القراءة و الكتابة، وحفظ القرآن[1]، وإذا كانت طرق التدريس لم تتطور، فإن جميع الجزائريين قبل الإحتلال كانوا يحسنون القراءة و الكتابة[2]، وهذا ما لاحظه الفرنسوين عند احتلالهم الجزائر، ويؤكد على هذه الوضعية الرحالة الألماني فيلهلم شيمبر الذي زار الجزائر بعد مروره 10 أشهر من احتلالها في قوله: « لقد بحثت قصدا عن عربي واحد يجهل القراءة و الكتابة، غير أني لم أعثر عليه، في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا ...» [3]، كما انتشر بالجزائر العديد من العلماء الكبار الذين كان يقصدهم الطلبة من خارج الحدود الجزائرية للتزوّد بعلمهم مثل: علي الأنصاري وسعيد قدورة من مدينة الجزائر، وسعيد المقري في تلمسان، و الشيخ أبو راس الناصري في معسكر، وعمر الوزان وعبد الكريم الفكون في قسنطينة، وأحمد البدني في عنابة، وغيرهم[4].

وعلى الرغم من وجود إمكانيات بالجزائر، خاصة كثرة العلماء المنتشرين بالمساجد الكبرى في بعض المدن، إلا أن الأتراك لم يهتموا بإقامة مؤسسات شبيهة بجامع الزيتونة، أو القرويين، أو الأزهر[5]، ولم يكن التعليم آنذاك مواكبا للنهضة العلمية التي كانت في أوروبا[6].

-أما عن مساهمة الداي حسين في بناء مؤسسة تعليمية خاصة، فلم نجد عن هذا الأمر أي مصدر يثبت ذلك، ولكن بما أن الداي ساهم في بناء العديد من المساجد في الجزائر فيعتبر ذلك مساهمة في المجال التعليمي أيضا، بحكم أنّ المسجد هو مؤسسة دينية وتعليمية بالدرجة الأولى.

ج- علاقة الداي حسين بالعلماء:

لقد كان الداي حسين محبا للعلماء و الأشراف[7]، يحترمهم ويستشيرهم في كثير من القضايا، وخير دليل على ذلك رسالة محمد بن عبد الكريم الفكون* إلى الداي حسين، التي كانت عبارة عن ردّ

** ففي عام 1829 كان في الجزائر أكثر من 500 مركز علمي ما بين كتاتيب ومدارس وغيرها. أنظر: عبد العاطي، جلال. المرجع السابق، ص 15.

(1)- عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 423، 424.

(2)- صالح، فركوس. **المختصر في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 128.

(3)- عمار، عمورة. **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع نفسه، ص 259.

(4)- عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 423.

(5)- المرجع نفسه، ص 424.

(6)- صالح، فركوس. المرجع السابق ، ص 128.

(7)- أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 172.

على رسالة الداي حسين، تضمنت الرسالة في بدايتها عبارات الشكر و المدح فيقول بن الفكون فيها: «... المقام الذي ارتفع قدره بإضافة العدل على البلاد، وسما فخره بقمع أهل الفساد، واستنار بنوره النواحي و الأقطار ... ذاك مولانا الصدر الهمام، ملاذ السلاطين ... حسين باشا بلغه الله في الخير ما يشاء و أيده، وأعزّ نصره إلى سبيل الخير و الصواب ...» ومن الملاحظ في مضمون الرسالة أن عبد الكريم بن الفكون كان يرّد على استشارة الداي له وفي هذا يقول: « ... هذا وقد بلغنا كتابكم وفهمنا ما تضمنه خطابكم، مما شوش العقول وحيرّ الأفكار ... إني لم أطلع من شقة بأذني، ولم يشتك به أحد لي، ولم يتحقق بطرق من طرق العلم لدي، ولو علمنا ذلك يقينا لوجب علينا الإعلام، فإن كتمان الشهادة من أعظم الإثام...» [1]، واحتراما وتقديرا منه للعلماء، قام الداي حسين بإصدار أمر في أوائل نوفمبر سنة 1819م بإعفاء بعض العلماء من الضرائب[2].

د- الحياة الدينية:

إن تنوع تركيبة المجتمع الجزائري، أدت بطبيعة الحال إلى تنوع الدايانات، فكان الشعب الجزائري يتبع المذهب المالكي، أما الكراغلة و الأتراك فيعتنقون المذهب الحنفي، ولذلك كان يوجد بالقضاء الجزائري مفتيان: مالكي، وحنفي، ولكن الديانة الإسلامية هي الغالبة على سكان الأيالة وإلى جانب الإسلام كان للأقلية اليهودية ديانتها الخاصة، التي تمارسها في معابد خاصة، وتمارس شعائرها الدينية بكل حرية، وتمتلك مدارسا تعلم فيها اللغة العبرية، وتعاليم التوراة، وتحتكم إلى قضاة خاصين لهم وهم الأحبار، بالإضافة إلى الفئة المسيحية، فهي أيضا تمارس حريتها في الدين، وكان لها كنائس بالجزائر، ويحاكمون عن طريق القنصليات المسيحية الموجودة بالجزائر، ولا تطبق عليهم قوانين البلاد إلا إذا وقع النزاع بينهم وبين المسلمين.

أما بالنسبة لفريضة الحج، فهي تتم عن طريق البحر، أو برًا عن طريق قوافل تضم عددا كبيرا من الأشخاص، ويحرسها فرسان حتى وصولهم إلى الحدود التونسية[3]، وهنا يقول أحمد الشريف الزهار: « بعد شهرين ونصف من ولاية الداي حسين أمر بتسريح مراكب الحج وعين أمينا عليها،

---

* عبد الكريم الفكون: ولد سنة 1580م بقسنطينة، وهو عالم قسنطينة وصالحها، ومفتيها، وعالم في اللسانيات، وإمام يقتدى به وله الكثير من المؤلفات منها كتاب منشور الهداية، توفي سنة 1662م. أنظر: عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 152، 153.

[1]- جمال، قنان. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 374، 375.

[2]- فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 123.

[3]- عمار، عمورة. **الجزائر بوابة التاريخ**،المرجع السابق، ص 258.

ودفع له مال الصدقة التي تدفع كل سنة لفقراء الحرمين الشريفين، وفي هذه السنة ذهب الناس أفواجا كبيرة للحج»[1].

كما انتشرت الطرق الصّوفية بالأيالة، وسيطرت على فهم و ممارسة الجزائريين للإسلام، فكان للطّرقيين دوران، دور إيجابي تمثل في تحفيظ القرآن، وتعليم مبادئ الإسلام، ودور سلبي تمثل في نشر البدع و الخرافات و الأباطيل[2].

-أما عن الداي حسين فكان مسلما، مستظهرا للقرآن الكريم كما ذكرنا سابقا، ولذلك جعل درسا لصحيح البخاري كل يوم بجامع خضر باشا، على أن يُختم كل شهر، كما جعل قراءة حزبا بالجامع الأعظم، وجعل قراءة سورة الفتح كل يوم وقت الزوال[3]، هذا بالإضافة إلى تشييد الداي لبعض المساجد كما ذكرنا سابقا في أعماله العمرانية الدينية.

[1]- أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 176.

[2]- بشير، بلاح. **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 32.

[3]- أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 205.

على الرغم من سعي الداي إلى تغيير أوضاع الأيالة إلى الأحسن، و حرصه على فرض الأمن فيها في بداية عهده، إلا أن الأوضاع آلت إلى التدهور في أواخر عهده، و ذلك نتيجة لظروف داخلية، و أخرى خارجية أدت بدورها إلى عدم استقرار البلاد، وهذا ما أدى الى نهاية حكم الداي حسين بالجزائر.

الفصل الثالث:

علاقة الداي حسين بفرنسا ونهاية حكمه في الجزائر

تمهيد

أولا: مظاهر توتر العلاقات بين الداي حسين و فرنسا

1- القنصل دوفال و دوره في توتر العلاقات

2- مطالبة الداي حسين بالديون و حادثة المروحة

3- الحصار الفرنسي على الجزائر

4- الحملة الفرنسية و استعدادات الداي لها

ثانيا: انهيار حكم الداي حسين في الجزائر

1- استسلام الداي حسين

2- عوامل انهيار حكمه

3- مدن اللجوء و الوفاة

خلاصة الفصل

إرتبطت الجزائر بالعديد من الدول عن طريق إقامة علاقات خارجية مختلفة (علاقات سياسية، إقتصادية، عسكرية ...) سواءا مع الدول العربية (دول المشرق و المغرب) أو مع الدول الأجنبية. هذه الأخيرة كانت تتنافس على توطيد علاقتها بالجزائر لحماية مصالحها خاصة المصالح الإقتصادية، فاتسمت هذه العلاقات بالسلم أحيانا، و بالعداء أحيانا أخرى، فكان للعلاقات العدائية مع فرنسا دور كبير في نهاية حكم الداي حسين بالجزائر.

أولا: مظاهر توتر العلاقات بين الداي حسين وفرنسا:

1-القنصل دوفال ودوره في توتر العلاقات:

أ-التعريف بالقنصل دوفال:

هو بيير دوفال، ابن ألكسندر دوفال المترجم الفرنسي الذي أرسل في مهمة دبلوماسية لدى الباب العالي في حدود سنة 1740م، ولد بيير دوفال سنة 1760م باستامبول، ثم انتقل إلى باريس مع إخوته " ماثيو، وكونستانين" إلى باريس ليتعلموا في مدرسة Collége louisgrand على حساب الملك، بدأ بيير العمل الدبلوماسي وهو صغير السّن، إذ عمل كقنصل للويس 16 بدمشق، ثم قنصلا عاما للويس 18 بالجزائر[1]، كما اشتغل في مجال الترجمة في القنصليات الفرنسية سنة 1794م، ثم بحلب، والإسكندرية ، وببغداد من 1786م إلى 1794[2].

وبحكم ثقافته، كان على علم بعادات وتقاليد العرب و المسلمين[3]، فكان يتكلم اللغة التركية والعربية بطلاقة تامة[4]، كان يمتاز بإتباع سياسة التعفّن الاجتماعي و التوريط، وخلف الوعود[5]، واشتهر بحبك المؤامرات و الدسائس، فكانت سمعته سيئة في الجزائر ومرسيليا[6]، لهذاعرف " بالقواد"[7] ولم يشارك دوفال في الحملة الفرنسية على الجزائر لأنه توفي عام 1829م عن عمر يناهز 69 سنة[8].

ب- دور القنصل دوفال في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية:

وبعد شهور قليلة من عودة النظام الملكي في فرنسا، قررت الحكومة الجزائرية إبعاد القنصل الفرنسي تانفيل عن الجزائر، حيث بعث الداي رسالة مطولة إلى المسؤولين الفرنسيين، بين لهم فيها

---

(1)- علي، تابليت. المرجع السابق، ص 487.

(2)- فريد، بنور. **المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782- 1830م**، الجزائر: مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، 2008، ص 527.

(3)- علي، تابليت. المرجع نفسه.

(4)- شارل أندري، جوليان. المرجع السابق، ص 48.

(5)- فريد، بنور. المرجع نفسه.

(6) -Ch.A.Julien, **histoired l'Algérie contemporaine (1827- 1871)**. Paris. 1964. P 24.

(7)- شارل أندري، جوليان. المرجع نفسه.

(8)- فريد، بنور. المرجع نفسه، ص 543.

الأسباب* التي دفعته إلى اتخاذ هذا القرار، مؤكدا في نفس الوقت أنه سيرحّب بأي شخص جديد يعينه الملك على أن تتوفر فيه شروط الأمانة و الصّدق في التعامل لتولي هذا المنصب[1]، وبناء على هذا عينت الحكومة الفرنسية في 28 أوت 1815 م قنصلا جديدا لها في الجزائر هو بيير دوفال Pierre Duval ليعمل على حل المشاكل العالقة بين الجزائر وفرنسا، وأهمّها مشكل الديون[2]، وبفضل العلاقات التي أقامها القنصل دوفال مع الدّاي علي خوجة، خفّضت الجزائر مقدار الضريبة المقّررة على فرنسا من 300 ألف إلى 118 ألف فرنك[3].

أما في عهد الداي حسين فقد تحوّل القنصل دوفال إلى مخطط لإحتلال الجزائر، وتمثلت أهم تخطيطاته في مشروعين عسكريين، الأول أعدّه في 1819م، و الثاني في عام 1827م مما أدّى إلى توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المشروع الأول 28 ديسمبر 1819م:

بدأ بيير دوفال يفكر في كيفية الإستيلاء على الأيالة، و استعمارها قبل ظهور النزاع بين الجزائر و فرنسا، أي قبل حادثة المروحة بتسع سنوات، ففي 28 ديسمبر 1819م أعدّ في مدينة الجزائر مشروعا في شكل رسالة، دون أن يتلقى أوامر رسمية من سلطات بلاده، وأرسلها إلى البارون باسكيي Pasquier، ووزير الخارجية الفرنسي، ولم تكن هناك أسباب موضوعية لكتابة التقرير، لأن العلاقات الجزائرية الفرنسية كانت آنذاك حسنة، وهذا يكشف لنا سوء نوايا دوفال الذي سعى كقنصل عام إلى التجسس بغية اكتشاف نقطة الضعف لإقناع بلاده على إرسال حملة عسكرية واحتلال الجزائر.

كتب هذا المشروع في رسالة تحتوي على ثلاث أوراق وأهم ما جاء فيها أثبت عدم جدوى القصف البحري، وأنّ الحل الوحيد لإخضاع الجزائر يتمثل في ضرب حصار بري، ولإثراء مشروعه فقد أشار إلى المهندس بوتان الذي استطلع على مدينة الجزائر أحسن استطلاع[4].

المشروع الثاني 07 أوت 1827م: وهذا المشروع كان عبارة عن مذكرة حررها بيير دوفال حول صعوبات وسهولات الحملة البرية على الجزائر[1]، استجابة للأمر الصادر من وزير البحرية

* ومن بين تلك الأسباب أن الجزائر أخذت عليه عدم وفائه بالوعود التي أعطاها لتسوية قضية ديوان بكري وبوشناق، وعدد القضايا الأخرى، أنظر: أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 39،40.

[1]– المرجع نفسه، ص 39.

[2]– محمد، زروال. **العلاقات الفرنسية الجزائرية (1791– 1830م)**، المرجع السابق ، ص 77، 78.

[3]– أحمد، مسعودي. المرجع نفسه، ص 41.

[4]– فريد، بنور. المرجع السابق، ص 526– 530.

و المستعمرات الكونت شابرول كروزول Le Conte Chabrol Crouzol[2]، اشتملت هذه المذّكرة على 19 ورقة مكتوبة بخط اليد، فكانت مواضيعها الرئيسية وصف توبوغرافي مختصر لمدينة الجزائر، ثم ذكر الوضع العسكري للأيالة، ثم وضع السكان، وأخيرا المخطط العسكري الذي يسعى إليه.

ففي المستهل تحدث دوفال عن أهم الحملات التي وجّهتها كل من فرنسا وإسبانيا، وهولندا والدنمارك على الجزائر، وكان الغرض من سرد هذه الحملات الأوروبية هو الوصول إلى حقيقة مؤكدة كما صرّح بها دوفال حرفيا: « الجزائر لا تهاجم بحرًا» ويرى بأن: « الوسيلة المثلى و الوحيدة للضغط على الداي و الجيش الإنكشاري وإيقافهما عند حدود الإحترام و العدالة تتمثل في حملة برية».

كما ذكر عن الوضع العسكري في الجزائر، بأنها محصنة بإحكام من جهة البحر، أما من جهة البر فهي غير محصنة، أما أهم عنصر في المشروع هو المخطط العسكري الذي رسمه دوفال، وحدّد من خلاله نقطتين لنزول الجيش الفرنسي في الجزائر، النقطة الأساسية هي الشاطئ الذي يبعد عن مدينة الجزائر بحوالي 4 أو 5 أميال غربا[3]، وهذا المكان خال تماما من التحصينات ووسائل الدفاع الأخرى، أما النقطة الثانوية تقع في شرق خليج مدينة الجزائر، و بالضبط في الشاطئ الممتد من وادي الحراش إلى برج البحري.

كما ورد في هذه المذكرة أن الشهور الملائمة للنزول برا في الجزائر في أفريل، وماي، وجوان، وفيما يخص عدد الجيش الذي يجب أن يشارك في الحملة فقد رأى دوفال بأن 20.000 إلى 25.000 جندي من المشاة، و 1000 رجل من الخيالة كافي للحرب البرية.

–إن الهدف من ضرب الحصار البري المحكم على مدينة الجزائر هو قطع كل تموين عنها، سواء المواد الغذائية، أو المياه التي تأتيها عبر القنوات. ورأى دوفال بأنه بعد مرور 15 يوما من الحصار سوف تظهر المجاعة داخل المدينة ممّا يضطرون إلى الإستسلام.

كما كان واضحا عليه الطمع في خزينة الجزائر و أكد بأن نفقات الحملة البرية ستعوض كلها بعد الإستيلاء على ما تحتويه الخزينة كما أضاف القنصل دوفال في مذكرته، بأن الحملة حسب ما

---

[1]– فريد، بنور. المرجع السابق، ص 534.

[2]– أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 51.

[3]– فريد، بنور. المرجع نفسه، ص 534– 539.

يعتقد ستكون فرصة سانحة للعرب لكي ينتقموا من الأتراك ويتحرروا من العبودية، وفي الختام صرّح بأن المعلومات المذكورة كانت معروفة منذ وقت طويل من قبل القناصل، و القادة البحريين الفرنسيين[1]، ولكن كان أهم حدث ساهم به القنصل دوفال في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية هو حادثة المروحة و التي سنتطرق إليها لاحقا.

2- مطالب الداي حسين بالديون وحادثة المروحة:

بعد أن أول مطالبة للداي حسين بالديون من فرنسا سنة 1819م وردّ فرنسا بعرقلات لتسديد الديون التي عليها كما ذكرنا سابقا، اضطر الداي إلى تبني المسألة من جديد، فعند استقباله للقنصل دوفال في نهاية شهر ماي 1824م، طلب الدي حسين بإلحاح شديد، تنفيذ ما نص عليه إتفاق التسوية، وعدم خصم أي شيء من المبلغ الذي اتفق عليه، كما لا يجوز عرقلة تنفيذ الإتفاق بسبب الإدعاءات و الإعتراضات التي يرفعها تجار يهود من رعايا الجزائر، والذين استقروا مؤخّرا في فرنسا ولقد ندّد الداي بمناورات هؤلاء، و التسهيلات التي يجدونها لدى المحاكم الفرنسية، ولقد أجاب القنصل دوفال على احتجاج الداي، بكون أن الحكومة الفرنسية بعيدة كل البعد عن المسألة، ولا تتدخل الحكومة في سير أعمال المحاكم وقراراتها.

مرّت عدة شهور دون أن تحرّك الحكومة الفرنسية ساكنا لإنهاء مشكلة الديوان، مما دفع بوزير البحرية و الخارجية إلى توجيه رسالة لوزير خارجية فرنسا حول هذا الموضوع، والتي ألحّ فيها على ضرورة تحمل الحكومة الفرنسية لمسؤولياتها، وذلك بتخليص مسألة الديون، وأن الإدعاءات و الإعتراضات التي ترفع أمام المحاكم الفرنسية ليس لها أي أساس[2].

ويبدو أن الحكومة الفرنسية قد اتخذت طريقة جديدة في التعامل مع الحكومة الجزائرية، وهي عدم الرّد على مراسلاتها بهذا الشأن، فلم ترسل جوابها على الملاحظات التي أبداه الداي حسين عند استقباله للقنصل دوفال في نهاية شهر ماي 1824م، كما لم ترد على الرسالة التي بعث بها وزير البحرية و الخارجية في شهر سبتمبر من نفس السنة.

---

[1]- فريد، بنور. المرجع السابق، ص 539- 544.

[2]- جمال، قنان. **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، المرجع السابق، ص 395- 397.

وازدادت مسألة الديون تعقيدا أكثر برفض السيّد بليفيل* دفع المبلغ الذي استلمه من الخزينة الفرنسية ليحتفظ بها بدون مبّرر، وهو ما دفع الداي حسين إلى مكاتبة وزير الخارجية الفرنسي ليطلب منه افتكاك هذه الموال، و إرسالها إلى الجزائر، لم يكن حظ هذه الرّسالة أفضل من سابقتها، فلم تردّ عليها الحكومة الفرنسية على رسالة الداي.

ولكن يقال أن وزير الخارجية البارون دي داماس قد كتب رسالة للداي مؤرخة في 28 فبراير 1827م ضمنها جواب فرنسا حول مسألة الديون، غير أن هذه الرسالة لم يستلمها الداي، و أن دوفال تعمدّ عدم تبليغها لإثارة غضب الداي حسين[1]، وقد اتهم الداي القنصل دوفال بإخفاء ردّ فرنسا عنه[2].

وزاد في سوء التفاهم بينهما أن يعقوب بكري قال بأنه دفع بعض النّقود إلى القنصل الفرنسي، فزاد من عدم ثقة الداي في القنصل[3]، وهنا يقول عزيز سامح التّر أن 4 ملايين ونصف المليون تذّرع القنصل دوفال بأنها دُفعت لليهوديين بكري و بوشناق، لذلك فرّ واحد منهما إلى ليفورن، والتجأ الآخر إلى فرنسا، ثم كلّف القنصل الفرنسي من قبل حكومته بالشرح للداي بأن الديون الفرنسية تم تسويتها بهذا الشكل، وعندما علم الداي بهذا النبأ كتب رسالة إلى الملك الفرنسي يقول فيها: إن القنصل دوفال إتفق مع اليهوديين وقد حصل دوفال على حصة كبيرة من هذه النقود، وبناءًا عليه فهو لا يريد دوفال أن يكون قنصلا في الجزائر** ، وإنه يرغب بإعادة اليهوديين ليتم تقديمها إلى العدالة، لكن الداي لم يتلقى جوابا لرسالته، ولم تقم فرنسا بإعادة بكري إلى الجزائر لأنه دخل تحت حمايتها، أما بوشناق فذهب إلى ليفورن. وزيادة على ذلك عمد ألكسندر دوفال، وهو ابن أخ القنصل دوفال سنة 1825م إلى تسليح بعض الأماكن الموجودة في منطقتي بون و القالة، وقد فهم من ذلك أنّ الفرنسسين يهدفون إلى جعل تلك المنطقة مستعمرة فرنسية خاصة بهم، وردًا على هذا التصرف[4]

* بليفيل: هو نيكولا بليفيل (Nicolas pléville) محامي مؤسسة بكري التجارية. أنظر: شارل أندري، جوليان، المرجع السابق، ص 49.

[1]– جمال قنان، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، المرجع السابق، ص 397– 398.

[2]– فريد، بنور. المرجع السابق، ص 496.

[3]– أحمد سميح، حسن إسماعيل . المرجع السابق، ص 51.

** كان الداي حسين واثقا من أن دوفال كان متواطئا مع أعدائه ضدّه، وأبدى كرها شديدا له، ففي رسالة كتبها الداي في 29 أكتوبر سنة 1826م وجهها إلى وزير الخارجية الفرنسي «... لم أعد احتمل وجود هذا المتآمر عندي أبدا ..». أنظر: شارل أندري، جوليان.المرجع نفسه، ص 52.

[4]– عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 627– 629.

كلف الداي حسين باي قسنطينة بهدم جميع المواقع الفرنسية هناك، فجهز الباي قوة كبيرة، واتجه إلى المناطق التي حصّنها الفرنسيون، وهدّم تحصيناتهم، وطردهم من المنطقة.

فادعت الحكومة الفرنسية بأن هذا العمل هو اعتداء على الأراضي الفرنسية، لأن العاملين بها كانوا فرنسيين، كما ادعوا أن تلك المناطق منذ منتصف القرن 15 م تحت الحكم الفرنسي[1].

ولكن بعد هذا العمل الذي قام به الداي حسين بالفرنسيين، إلا أن فرنسا لم تفعل شيئا، بل على العكس من ذلك، امتنع وزير الخارجية على إصدار أمر بالتحقيق في ما جرى[2]، كما أن الداي حسين بعث برسالة إلى ملك فرنسا شارل العاشر و التي شرح فيها أسباب توتر العلاقات بين الدولتين لكن بقيت بلا جواب[3].

وبينما تسير الأمور على هذا المنوال، ازدادت العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا بعد حادثة المروحة[4] **(أنظر الملحق رقم09)**، والتي كانت في الواقع إلا سببا مزعوما[5]، ضخمته فرنسا و أرادت أن تجعل منه السبب المباشر لزحفها على الجزائر، وهذا شهادة رئيس وزراء النمسا آنذاك مترينخ Metterrinch، الذي علق على هذه الحادثة بقوله: « إنه لا يعرّض أكثر من أربعين ألف رجل للموت وينفق أكثر من مليون من أجل لطمة مروحة»[6].

وفي رواية للداي حسين التي ترجمها أبو القاسم سعد الله عن حادثة المروحة يقول فيها الداي للصحفي جال أغسطين:« كان دوفال شخصا قد تغلغل كثيرا في نفسي، وكان ماهرا، ومن طبعي عدم الإحتراس، وكنت أعتقد في إخلاص صداقته، وأصبح عندي من المقربين جدا، ومنذ هذا الوقت علمت من بعض المسؤولين عندي أن الإشاعات في السّراي (أي القصر) تروج على أن هذا التقارب مع رجل من جنس دوفال لا يستبعد أن تنجر عنه نتائج وخيمة.

---

[1]– عزيز سامح، التر. المرجع السابق، ص 629.

[2]– شارل أندري، جوليان. المرجع السابق، ص 53.

[3]– محمد، عيساوي. نبيل، شريخي. **الجزائر الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830– 1871م**، الجزائر: مؤسسة شطيبي للنشر و التوزيع، 2015م، ص 09.

[4]– يحي، بوعزيز. المرجع السابق، ص 105.

[5]– أندري، برنيان (وآخرون)، المرجع السابق، ص 218.

[6]– محمد، عيساوي. نبيل، شريخي. المرجع نفسه، ص 08.

وعند نهاية شهر رمضان* جاءني دوفال في زيارة رسمية كما هي العادة، وقد شكوت إليه من عدم تلقي جوابا على الرسائل الأربع التي بعثت بها إلى ملك فرنسا. وهل تتصور بماذا أجابني على ذلك؟ لقد قال: "إن للملك أمورا أخرى يقوم بها عوض أن يكتب لرجل مثلك"، إن هذه الإجابة الخشنة قد أثارت دهشتي، ذلك أن الصداقة لا تعطي الحق في الإهانة، ثم إنني رجل كبير السن، ويجب لي الإحترام، وفوق ذلك كلّه فقد كنت دايا، وقد لاحظت لدوفال أنه قد تجاوز الحدود، واستمر في توجيه كلام خشن ومهين لي،فأردت أن أجبره على السكوت، ولكنه تعنت مع ذلك فصحت فيه:« أخرج أيها اللئيم»، ولكن دوفال تحداني بالبقاء فوصل بي الأمر إلى الخروج عن الطوق، واحتقارًا له رميته بمروحتي على وجهه**، تلك هي الحقيقة كاملة.

وهناك كثير من الشهود لهذا المشهد، وفي إمكانهم أن يقولوا لكم إلى أي حدّ استفزني وإنه كان علي أن أصبر كثيرا لأتحمل كل الإهانات من ذلك القنصل الذي لطخ بذلك شرف البلاد التي يمثلها[1].

هكذا اختار دوفال عشية عيد الفطر التي يتم فيها تقديم التهاني للداي لتنفيذ مسرحيته[2]. اغتنم هذه الفرصة، وانسحب مهدّدا بأنه سيبلغ*** كل شيء لحكومته.

حينها أدرك الداي الفخ الذي نصبه له دوفال، فاستدعى بعض الفرنسيين المقيمين بالجزائر، وأكدّ لهم بأنه لم يقصد إهانة فرنسا، وأنه سيعمل على حمايتهم ورعاية مصالحهم إن أرادوا البقاء في الجزائر[3].

---

* لم يدلي الداي حسين بتاريخ حادثة المروحة بالضبط في روايته هذه، لكن المؤرخين وضعوا لهذا اليوم تاريخيا مع اختلافهم فيه، فيقول يحي بوعزيز أن الحادثة وقعت يوم صباح يوم 27 أفريل 1827م، ص 105، أما جمال قنان، فيقول أنها وقعت عشية عيد الفطر الذي صادف يوم 16 أفريل 1827، ص 462، أما محمد عيساوي يقول أنها يوم 29 أفريل 1827م، ص 05، أما حمدان خوجة في كتابه المرأة يقول أنها وقعت في 27 أفريل 1827م، ص 180. كما أن أحمد مسعودي يقول أن المصادر الفرنسية أجمعت أن الحادثة وقعت في 27 أفريل 1827م، ص 46.

** وعن ذلك يروي دوفال: « هبّ الداي واقفا من مقعده ووجه لي ثلاث ضربات قوية بمروحته، وأمرني بالإنصراف». أنظر: شارل أندري، جوليان. المرجع السابق، ص 54.

[1]– أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ،المرجع السابق، ص 261.

[2]– جمال، قنان. **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، المرجع السابق، ص 462.

*** وهنا يقول شارل أندري جوليان أن القنصل دوفال تماطل في تحرير تقريره إلى حكومته، بل طاف على وزراء الداي ليروي لهم الحادثة على أمل أن يحصل على دعمهم، ولكنه لم ينجح. أنظر: شارل أندري،جوليان. المرجع نفسه، ص 54.

[3]– أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 48.

ولقد حرصت فرنسا على استغلال حادثة المروحة إلى أقصى حدّ ممكن وسعت إلى كسب عطف دولي لما سوف تتخذه من إجراءات، فاستدعت سفراء الدول الأجنبية، وأعلمتهم بالإهانة المزعومة التي لحقتها، ما أسمتها بإهانة شرف الملك[1].

وفي يوم 14 جوان 1827م قامت فرنسا بتسليم لائحة للداي حسين، تلزمه فيها الحكومة الفرنسية بتقديم اعتذارات علانية للقنصل دوفال[2]، وتطالب بتقديم ترضية له وتنص اللائحة على:

-أن يقوم الداي بتقديم اعتذار رسمي للقنصل العام دوفال[3].

- يجب رفع العلم الفرنسي فوق جميع الحصون وعلى قصر الحكومة وإطلاق 100 طلقة بالمدفع تحية له[4].

- وفي حالة عدم تنفيذ هذه الترضية خلال 24 ساعة، فإن فرنسا تعتبر نفسها في حالة حرب ضد الجزائر[5]. فبعد أن تسلم الداي هذه اللائحة التي احتوت على شروط الإنذار من قنصل سردينيا رد الداي بقوله:« لم يبقى للفرنسيين إلا أن يطلبوا مني زوجتي»[6] ، ورفض الداي تقديم أي اعتذار لفرنسا وقال: " لايمكن لهذه الشروط أن تصدر عن رجال دولة مسؤولين ... وإذا كنتم تريدون توضيحات عن المسألة إبعثوا برجل حصيف ليتحرّى الحقيقة، وإذا بعثتم برجل كالذي وصفناه خلال 24 ساعة، فإن الوضع قد يتجلى، وإلا ستكون في حرب فعلية"[7] وأمام هذا الردّ القاطع، و بعد انتهاء انتهاء مدة الإنذار أعلن كولي الحصار يوم 16 جوان 1827. [8]

3- الحصار الفرنسي على الجزائر 16 جوان 1827: بعد رفض الداي حسين الإستجابة لمطالب فرنسا أعلن جوزيف كولي " Joseph Collet" الحصار رسميا على الجزائر في 16 جوان 1827م[9] وفي العاشر من شهر أوت من نفس السنة أعدّ كولي مشروعا حول الوضع العسكري

---

(1)- يحي، بوعزيز. **موجز في تاريخ الجزائر**، ج02، المرجع السابق، ص 106.

(2)- محمود باشا، محمد. **ذريعة المروحة 1827 أو الإستيلاء على أيالة الجزائر**، تر: عزيز، نعمان، الجزائر: دار الأمل، 2013 م، ص 67.

(3)- جمال، قنان. **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، المرجع السابق، ص 463.

(4)- يحي، بوعزيز. المرجع نفسه، ص 107.

(5)- فاطمة الزهراء، سيدهم. المرجع السابق، ص 132.

(6)- أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 49، 50.

(7)- جمال، قنان. المرجع نفسه.

(8)- أحمد، مسعودي. المرجع نفسه، ص 50.

(9)- ناصر الدّين، سعيدوني. الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 05، 1976م، ص 35، 36.

و البحري للأيالة وهو على متن سفينته لابروفانس "La Provence " أمام مدينة الجزائر، ويؤكد في مشروعه هذا على أن الحملة البرية هي الأنسب للإستيلاء على الجزائر[1]، وبعد الإعلان عن الحصار، أمر الداي حسين من جهته باي قسنطينة الحاج أحمد بالإستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه وتخريبها خاصة المنشآت الواقعة في القالة وعنابة[2].

ورغم تعدد المشاريع الفرنسية لإحتلال الجزائر في فترة الحصار، فإن الحكومة الفرنسية قررت عدم الأخذ بها لأنها كانت منشغلة في تلك الفترة بوجود أسطولها باليونان، وهكذا استمر الحصار بدل الحملة، وكان الهدف منه هو قطع التموين عن الجزائر[3]، إلا أن المحاولة باءت بالفشل، لأن الحصار لم يستطع القضاء على النشاط البحري، ولم يحّد من عزيمة البحارة الجزائريين وعلى سبيل المثال استطاع الرايس علي منور في، ان يستولي على سفينة فرنسية قادها إلى حلق الوادي بتونس في أوت 1827م [4].

وإن أهم الأحداث الحربية التي وقعت أثناء الحصار، تلك المعركة* التي دارت أمام ميناء الجزائر يوم 14 أكتوبر 1827م التي التقى فيها الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال كولي بالأسطول الجزائري المكون من 11 سفينة، كانت تحاول فك الحصار، وإبعاد سفن العدو عن السواحل الجزائرية[5]، وهنا تعددت الآراء حول نتيجة هذه المعركة، يقول أحمد الجزائري «... وكان أهل الجزائر الجزائر حاضرين تلك الوقعة يستغثون بالله ...، فقاتلوا قتالا شديدا، فكانت الهزيمة على العدو، وركن إلى الفرار...» [6]، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن المعركة بين الأسطولين دامت حوالي أربع ساعات، ولم تسفر على نتيجة لكل من الطرفين[7] أما الداي حسين فأكد انتصاره على الفرنسيين في هذه المعركة في رسالته إلى سليم ثابت أفندي وكيل الجزائر لدى الباب العالي[8].

---

[1]– فريد، بنور. المرجع السابق، ص 544– 546.

[2]– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815– 1830**، المرجع السابق، ص 82.

[3]– أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 56.

[4]– فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 176.

* وقعت هذه المعركة في غياب أهم قطع الأسطول الجزائري التي كانت تحارب إلى جانب الدولة العثمانية ضد اليونان. أنظر: أحمد، مسعودي. المرجع نفسه، ص 56.

[5]– أحمد، مسعودي. المرجع نفسه، ص 56، 57.

[6]– أحمد، الجزائري. **كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر**، تقديم: صلاح الدين، المنجد. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1962م، ص 23.

[7]– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 27.

[8]– فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 176.

أما بفايفر فيقول:« رغم فرار السفن الفرنسية أولا، إلا أن هذا لا يتعبر إنهزاما، ويقول بأن السّفن الجزائرية لم تستطع إغراق ولو سفينة واحدة فرنسية، وهذا ما أغضب الداي حسين، كما ذكر بفايفر أن الداي أمر جواسيسه بأن يشيعوا بين الناس أن الفرنسيين قد هزموا تماما، وأن الفضل في نجاتهم يعود إلى شهامة الجزائريين ...» [1].

ومن قول سيمون بفايفر" بأن السفن الفرنسية تراجعت وفرّت، وهذا لايعتبر انهزاما"، فإننا نرى فيه نوع من الإنحياز إلى جانب فرنسا، كونه أسير ألماني ، ونحن نرجح أن السفن الجزائرية انتصرت على العدّو في هذه المعركة.

وقد تكرّر الصّدام البحري بين الجزائر وفرنسا، فوقع اشتباك يوم 25 أكتوبر 1828م غرب مدينة الجزائر، وكان الأسطول الفرنسي بقيادة دي لا بروتونيير، الذي أصبح قائدا للحصار خلفا لكولي، وكانت نتيجة هذا الإشتباك تدمير أربع سفن جزائرية[2].

-كما شهدت الجهات الأخرى من السواحل الجزائرية غارات ومعارك حربية يوم 22 ماي 1828م، والتي أسفرت على استرجاع الفرنسيين لإحدى سفنهم التي وقعت في أيدي الجزائريين في العام الماضي[3].

وقد ترتب على هذا الحصار خسائر باهضة أضعفت القدرة الهجومية للأسطول الفرنسي[4]، حيث تسبب في تكاليف مالية في ظرف سنتين مليوني فرنك فرنسي[5] بالإضافة إلى فقدان كثيرا من البحارة الفرنسيين على رأسهم الأميرال كولي الذي توفي يوم 20 أكتوبر 1827م بسبب الإجهاد و العمل الشاق وكان لهذه النتائج السلبية أثرها الواضح على موقف الساسة الفرنسيين، ولذلك فكروا في وضع حدّ لعملية الحصار وتسوية الوضع لصالح فرنسا[6].

---

[1]- سيمون، بفايفر. **مذكرات جزائرية عشية الإحتلال**، تع: أبو العيد، دودو. الجزائر: دار هومة، 2009م، ص 39- 42.

[2]- أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 57.

[3]- ناصر الدين، سعيدوني. **ورقات جزائرية**، المرجع السابق، ص 337.

[4]- أحمد، مسعودي. المرجع نفسه، ص 58.

[5]- حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 84.

[6]- أحمد مسعودي. المرجع السابق، ص58.

ويعتبر هذا الحادث من العوامل التي أدت إلى تعميق الفجوة بين الطرفين، وسوء التفاهم بينهما، ممّا زاد في تأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية[1]، وهنا يقول حمدان خوجة:« إن طلقات المدافع المشؤومة التي أطلقت على مركب لابروفانس هي التي ضخمت الشكاوى وتسببت في الحرب»[2].

فكانت نتائج الحصار وخيمة على الطرفين، سواء فرنسا أو الجزائر، فقد تمكن الفرنسيون من سدّ طرق المواصلات البحرية في الجزائر، فحدث نقص كبير في الواردات الأوروبية، وأخذ الأهالي يتذمّرون من قلة الكسب، كما أن الأسطول الجزائري تعرّض لأضرار جسيمة، بسبب الضعف العسكري وانهيار النظام الدفاعي للجزائر[3]، ويرى المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني بأن الشيء الإيجابي الوحيد لهذا الحصار بالنسبة للجزائريين هو أنه أشعر الأهالي بضعف حكومتهم وقصورها وأظهر لهم مدى تفوق الفرنسيين على المستوى العسكري[4].

فقد أضرّ الحصار قدرة البلاد الحربية، وطاقتها الإقتصادية، وعلاقاتها التجارية[5]، أما بالنسبة لفرنسا فكما ذكرنا سابقا أن الحصار تسبب في تكاليف مالية كبيرة أثقلت عاتق البحرية الفرنسية[6]، هذا ما جعل فرنسا تفكر من حين إلى آخر في التفاوض السلمي بدل الحرب، مما أدّى إلى طول مدّة الحصار الذي دام 3 سنوات، وتأخر فرنسا في فرض الحملة على الجزائر، فكانت الحملة هي أهم نتيجة للحصار.

وفي نفس السياق أضاف أمريت Emerit أنه بعد حصار طويل لم تجد فرنسا حادثا جديدا تبرز به حملتها العسكرية، لذا اتخذت من قضية قصف سفينتها لابروفانس من قبل الجزائر، سببا في تنفيذ مشروعها، إلا أن هذا السبب لا يكفي أن يكون مبررا، لأن القصف كان مجرّد خطأ ارتكبته الجنود الجزائريون، وأن الداي قام بعزل المسؤولين عن هذه الحادثة[7].

---

(1)– المرجع نفسه ، ص 63.

(2)– حمدان بن عثمان، خوجة. المصدر السابق، ص 184.

(3)– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأبالة**، المرجع السابق، ص 83، 84.

(4)– ناصر الدين، سعيدوني. **ورقات جزائرية**، المرجع السابق، ص 346.

(5)– المرجع نفسه، ص 340.

(6)– حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 84.

(7) –Emerit, Marcel, **la situation économique de laégeance d'alger en 1830**, in R.A.N°2, Mars– Avril 1952, p p .172.

وأما سيمون بفايفر فرأى أن العمل كان مدبّرا من طرف الداي حسين، وحتى لا يثير الرأي العام حوله قام بعزل وزير الحربية وقائد الميناء من منصبهما[1].

لذلك قررت الحكومة الفرنسية تكليف قائد الحصار الجديد دولا بروتونيير بمهمة لدى الداي حسين، تتمثل في مطالبته بإرسال مبعوث إلى فرنسا للإعتذار عن حادثة المروحة، و التفاوض مع الحكومة الفرنسية، قصد إبرام معاهدة صلح جديدة، ولتحقيق هذه الغاية، أرسل دولابرو تونيير في 29 أفريل 1828م الضابط بيزار " Bézard" رفقة قنصل سردينيا الكونت داتيلي ديلاتور للتفاوض مع الداي، لكن الداي رفض فكرة تقديم الإعتذار، وبذلك باءت محاولة التفاوض بالفشل[2].

ولما فشلت المفاوضات عادت الحكومة الفرنسية إلى التفكير في الحملة ضد الجزائر، ففي صيف 1828 م قام وزير الحربية الفرنسي دي كو De Caux بتشكيل لجنة عسكرية لوضع أرضية للحملة ورسم مخططا عسكريا لإحتلال الجزائر، وانتهت أعمال اللجنة بتسليم تقريرها إلى وزارة الحربية في 10 أكتوبر 1828 م[3].

–ولكن كانت هناك معارضة قوية داخل البرلمان الفرنسي، نظرا للخسائر الإقتصادية التي كلفها الحصار، فاضطرت فرنسا إلى تكليف دولابروتونيير بمهمة جديدة لدى الداي حسين في شهر جويلية 1829م، تتلخص في إلزام الداي بإطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين منذ بداية الحرب، والتوقيع على مشروع معاهدة كانت قد أعدّت مسبقا في مكاتب وزارة الخارجية الفرنسية[4].

وقد قبل الداي حسين هذا الإقتراح، بفتح المفاوضات من جديد مع فرنسا، وحدّد موعدا مع لابروتونيير في أقصر الآجال، وأعطى له كل ضمانات الأمان، لكن تبين للداي أن ما كانت تطلبه فرنسا من وراء هذا هو الإستسلام وليس التفاوض، مما جعل الداي يرفض مشروع المعاهدة* رفضا قاطعا، وردّ على تهديدات لابروتونيير بقوله:« نحن أيضا لدينا المادفع والبارود»، وأثناء مغادرة الوفد الفرنسي للجزائر بعد فشله في مهمته تعرضت السفينة لابروفانس يوم 13 أوت 1829 م لطلقات نارية

---

(1)– سيمون، بفايفر، المصدر السابق، ص 59.

(2)– أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 58، 59.

(3)– فريد، بنور. المرجع السابق، ص 568.

(4)– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق ،ص 68، 69.

* وكان سبب رفض الداي للمعاهدة هو أن مشروع هذه المعاهدة استهدف القضاء على إستقلال الجزائر وسيادتها، وأهم ما نصت عليه هو تثبيت إدعاءات فرنسا الإقليمية في الجزائر، من خلال البند الخامس من المعاهدة. أنظر: جمال، قنان. **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، المرجع السابق، ص 479.

من التحصينات الجزائرية، فغضبت فرنسا من الحادث[1]، وفي هذا الحادث روايات متعددة، فيذكر الزهار: أن الداي أمر وكيل الحرج، وباش طبجي أن يضربوا السفينة إذ انتهت الساعتان[2].أما حمدان خوجة فيذكر: أن الداي كان جاهلا لمثيل هذه التصرفات، وذلك من خلال قوله:« لم يكن على علم بها، لكن نقول إنّ السيد مسؤول على أخطاء عبده»[3].

أما الداي حسين فقد تبرّأ من هذا الحادث، وعاقب قائد الميناء ووزير البحرية بالطرد من منصبهما[4].

أما عبد العاطي جلال فيذكر في كتابه " فرنسا في الجزائر" أنه: وبينما كانت السفينة الفرنسية في طريق العودة إلى فرنسا هبّت ريح مضادّة اضطرّت السفينة إلى الجنوح نحو مناطق محرّمة، فأطلق الحراس الجزائريون عليها النار إنذارا لها لكي تخرج من المنطقة المحرمة، فاعتبرت فرنسا ذلك اعتداءًا جديدا عليها، فكان سببا مباشرا لإحتلال الجزائر[5].

–لكننا نرجّح رأي حمدان خوجة، وذلك لمعاصرته لهذا الحدث و الذي يؤكد فيه على أن الداي لم يكن على علم بهذه الحادثة.

– بالإضافة إلى أن الدّاي كان يريد حلا سلميا بينه وبين فرنسا، و الدليل على ذلك أنه قبل التفاوض مع دولابروتونيير.

4–الحملة الفرنسية واستعدادات الداي لها:

بعد فشل الحصار الفرنسي على الجزائر الذي دام ثلاث سنوات (1827– 1830م) قرر مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة 30 جانفي 1830م القيام بحملة عسكرية ضدّ الجزائر[6], ومما زاد في تأزم العلاقات بين الجزائر و فرنسا مجيء بولينياك (De Polignac) إلى رئاسة الوزارة الفرنسية

---

[1]– أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 60– 63.

[2]– أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 167.

[3]– حمدان، خوجة. المصدر السابق، ص 184.

[4]– أحمد، مسعودي. المرجع نفسه، ص 63.

[5]– جلال، عبد العاطي. المرجع السابق، ص 17.

[6]– أحمد، مسعودي. المرجع السابق، ص 89.

أواخر عام 1829م، الذي كانت له مشاريع لإحتلال الجزائر، كما تغير وزير البحرية، و أصبح مكانه البارون دي هوسي (D'Haussez)، الذي رأى ضرورة القيام بحملة ضد الجزائر، ومن المشاريع الضخمة التي فكر فيها بولينياك هي فكرة إشراك محمد علي* والي مصر في الحملة ضدّ الجزائر، وطرح فكرته لقنصل فرنسا بمصر وهو السيد دروفتي (Drovitti) ، لكن اصطدم هذا المشروع بعدة عراقيل، وفشلت المفاوضات بين مصر وفرنسا، لذلك اتخذت فرنسا قرارها بأن تغزو الجزائر بنفسها في جلسة 30 جانفي 1830م[1].

ففي يوم 07 فبراير 1830م، أعلنت فرنسا التعبئة في جيشها، و بدأت الإستعدادات لتجهيز الحملة، وفي 12 مارس بعثت فرنسا بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية تخبرها بالقرار الذي اتخذته، مرفقة بتوضيح مبررات مختلفة، التي دفعتها لإتخاذ هذا القرار، كما أكدّت في نفس الوقت أنها تستهدف الجزائر وحدها[2].

أصدر الملك شارل العاشر** مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة، و الأميرال دوبيري قائدا للأسطول، ووفرت فرنسا لهذه الحملة كل الإمكانيات اللازمة لنجاح غزوها للجزائر، فقد وصل عدد الجنود إلى حوالي 40 ألف جندي، بينما قدر عدد السفن بـ 675 سفينة، منها 103 سفينة حربية، واجتمعت القوات بمعداتها في المناطق السّاحلية الممتدة من طولون إلى مرسيليا لتنطلق بتاريخ 25 ماي 1830م.

وقبل إنهاء التحضيرات قام الفرنسيون بطبع بيان سري باللغة العامية، قام العملاء و الجواسيس و القناصل بتوزيع عدة نسخ منه في مختلف أرجاء البلاد، تمهيدا للغزو العسكري.**(أنظر الملحق رقم10)** ،وكان الهدف الرئيسي من هذا البيان هو إضعاف معنويات الجزائريين وبالتالي التخلي عن مساندة حكومة الداي، ومما جاء في البيان أن الفرنسيين جاؤوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف فرنسا بسبب جهله، وليس لإحتلال الجزائر، وطلبوا من الأهالي الإنضمام إلى الفرنسيين

---

* محمد علي: الملقب بالعزيز، هو مؤسسة مصر الحديثة وحاكمها ما بين 1805- 1848م خلفا لسلفه خو رشيد باشا، استطاع أن ينهض بمصر عسكريا وتعليميا وزراعيا وصناعيا وتجاريا، إلى أن سقطت دولته في 1953 بإلغاء الملكية، وإعلان الجمهورية في مصر – أنظر: أحمد، مسعودي، المرجع نفسه، ص 61.

[1]- أحمد، مسعودي. المرجع نفسه، ص 63- 67.

[2]- حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 85.

** الملك شارل العاشر: هو آخر ملوك سلالة أسرة آل بوربون، كان نظامه رجعي، لذلك كان هذا سببا في وجود معارضة قوية ضده من معظم الاتجاهات السياسية، وبعد ثورة جويلية 1830 فرّ من فرنسا، توفي سنة 1836، أنظر: أحمد، مسعودي، المرجع نفسه ، ص 80.

و التعاون معهم ضدّ الأتراك، وأنهم يضمنون لهم أراضيهم، وأملاكهم، وسيحترمون مقدساتهم بما فيها المساجد[1].

أمّا بخصوص التحضيرات الجزائرية للحملة واستعدادات الداي لها، فالداي حسين كان على علم بنوايا الفرنسيين و تحضيرهم للحملة، وهنا يقول بفايفر أن الداي استعمل أسلوب الجوسسة للتعرف على نوايا الفرنسيين ومعرفة تحركاتهم، ولإنجاح هذه العملية خصص لهم مرتبات، وقد تمكن الجواسيس الذين كانوا في إسبانيا، ومرسيليا، وإيطاليا ... الخ من إعلام الداي باستعدادات الأسطول الفرنسي، وتحركاته، كما اتفقوا في نقل خبر الإنزلال الذي سيكون في سيدي فرج[2].

كما تفيدنا رسالة مصطفى رايس قائد السفينة الجزائرية مفتاح الجهاد بالإسكندرية إلى حسين باشا في 5 رمضان 1245هـ/ 1830 م يخبره فيها «بإعداد فرنسا لحملة عسكرية لغزو الجزائر، ويقدّر عدد الجنود بـ 40 ألف، ويكون الهجوم على الجزائر عبر مستغانم والمرسى الكبير، وسيدي فرج...»[3].

كما وصلت رسالة من خليل أفندي مبعوث السلطان بتونس، يخبره فيها باستعدادات فرنسا للحملة[4].

أيضا يؤكد لنا أحمد باي أن الداي كان على علم بتحضيرات الحملة و مكان نزولها فيقول:« في سنة 1830 م ذهبت إلى مدينة الجزائر لآداء الدنوش، وكانت تلك هي المرة الثانية التي أقوم بهذا الواجب ... وعندما حضرت بين أيدي الباشا قال لي: ليس لديكم أكثر من الوقت[5] الكافي للخروج إلى الفرنسيين الذين سينزلون بسيدي فرج، إنني أعرف مكان النزول من الرسائل التي تصلني من بلادهم، ومن كتاب طبع في فرنسا، وأرسله لي جواسيس من مالطة وجبل طارق، ثم أضاف أنه على علم بكل ما يجري هناك».

كما يضيف أحمد باي:« غادرت مدينة الجزائر بسرعة، واتجهت إلى المكان الذي تجمّع فيه الجيش، وعقدنا مجلسا لتحديد خطتنا في الدفاع عن البلاد، وشارك معي في هذا المجلس الآغا إبراهيم

---

[1]– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 88،89.

[2]– سيمون، بفايفر. المصدر السابق، ص 63– 65.

[3]– حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 88.

[4]– فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 182.

[5]– محمد العربي، الزبيري. **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة و بوضربة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009م، ص 13.

صهر الداي، ومصطفى باي التيطري، وخوجة الخيل، وخليفة باي الغرب، وقعت هذه الندوة في مكان قريب من سيدي فرج ...» وبعد حوار طويل، واختلاف في آراء الحاضرين، توصل المجتمعون إلى قرار مجابهة الفرنسيين، وشرع في تحصين سيدي خرج، لكنها لم تسلح وإلا بمدافع خفيفة لعدم وجود العربات التي يمكن لها أن تحمل المدافع ذات العيار الكبير[1].

ويقول أحمد الشريف الزهار:« أمر الباشا بتعمير الحصون وعين العسكر، وأعطاهم الصناجق، وعين العسة متاع الطوبجية *كما دعى الداي للجهاد، فأرسل إلى قبائل زواوة ولبّو دعوته وهكذا سائر الأعراش سهلا وجبلا ... ونادى في الرعية إذ أتى الفرنسيس، فكل من قطع رأسا للعدّو، و أتاه به فإنه يأخذ 100 دورو ...» [2].

في أوائل شهر ماي من سنة 1830م، وصل للداي خبر مغادرة الأسطول الفرنسي من ميناء طولون، فأذاع الداي هذا الخبر على أهالي المدينة، ونواحيها استعدادا للمواجهة ويقول بفايفر: «... بهذه المناسبة سمح الدّاي لجميع العرب و القبائل بحمل السلاح، الذي كان محرّما عليهم حملة سابقا ...» [3].

– وعلى الساعة الثانية من يوم 14 جوان 1830 م نزلت القوات البرية الفرنسية بسيدي فرج، وجرى النزول بدون مقاومة كبيرة[4].

فالجنود الإنكشاريون الذين كانوا يشكلون جيشه النّظامي لم يكونوا يتجاوزون 6000 رجل، بقيادة صهر الدّاي إبراهيم آغا، خلفا للآغا يحي، وقد تم تعيين إبراهيم قائدا للجيش إثر ضرب السفينة الفرنسية لابروفانس، وقد سُلمت له خطة الفرنسيين في الهجوم ومكان نزولهم، ومع ذلك لم يستعدّ لهم.

أرسل حسين باشا المراسيل إلى داخل البلاد يدعوهم إلى الجهاد ضدّ فرنسا، وقد استجاب له الأهالي، فوعده الحاج أحمد باي قسنطينة بـ 30.000 محارب. ووعده حسين باي وهران بـ 6.000 محارب، ووعده مصطفى بومرزاق باي التيطري بـ 20.000 محارب، وجمع شيوخ جرجرة بين 16

---

[1]– محمد العربي، الزبيري. **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، المصدر السابق، ص 13– 16.

* العسة متاع الطوبجية: هم عسكر المدافع. أنظر: أحمد الشريف، الزهار. المصدر السابق، ص 203.

[2]– أحمد الشريف، الزهار. المصدرنفسه، ص 203– 211.

[3]– سيمون، بفايفر. المصدر السابق، ص 65.

[4]– عثمان، سعدي. المرجع السابق، ص 447.

و 17 ألف محارب، وجمع أهالي ميزاب حوالي 4.000 محارب[1]، كما أرسل إلى باي قسنطينة يأمره بتحصين ميناء عنابة، وكما أمر الداي بإجراء إحصاء لعمال مدينة الجزائر، و إرسالهم إلى القلاع للدفاع عنها[2]، كما حاول الداي أن يتقرب من الأهالي أيضا، وذلك بعزلة للمفتي الحنفي وتعيين مفتي عربي مكانه.[3]

ولكن رغم كل هذه الإستعدادات الظاهرية، فإن الواقع يكشف عن بعض الأخطاء، فبدلا أن يستعمل الداي حسين هذه القوات في صد الهجوم من سيدي فرج، أبقاها بعيدة عن العاصمة بعدّة كيلومترات[4]، ويقول أحمد باي أنه عند نزول قوات العدو بالجزائر، فإن منطقة سيدي فرج كانت خالية من المدافع و الخنادق، فكان هناك فقط 12 مدفعا نصبت عند بدء إعلان الحرب، وأضاف حمدان خوجة:« وفي اليوم الذي نزل فيه المارشال دي بورمون مع جيشه، لم يكن تحت تصرف الآغا سوى 300 فارس، ولم يكن مع باي قسنطينة إلا عدد قليل من الجنود»[5].

أما باي التيطري فقد كان لايزال في عاصمة إقليمه، ولم يصل إلا بعد عدّة أيام من نزول الجيش الفرنسي، وقد وعد الداي بـ 20.000 فارس، لكنه حين وصل إلى الميدان لم يأت معه إلا بـ 1000 رجل، واجتمعت هذه القوات في معسكر، و بالضبط باسطوالي، وقد رفض إبراهيم آغا استراتيجية باي قسنطينة التي تقوم على توزيع القوات الجزائرية، وجعل جزء منها في غرب سيدي فرج حتى تمنع العدو من تحقيق هدفه وهو الإستيلاء على العاصمة[6].

وفي أول مواجهة مع الجيش الفرنسي، تمكن العدو من تحطيم كل الدفاعات أما الجزائريون فانسحبوا إلى سطاوالي في انتصار الدعم من مختلف جهات الأيالة[7].

---

[1]– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 39.

[2]– جمال، قنان. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500– 1830**، المرجع السابق ، ص 298.

[3]– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 36، 37.

[4]– المرجع نفسه، ص 39.

[5]– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 90.

[6]– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 45.

[7]– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 90.

وعند هزيمة الجيش الجزائري في معركة اسطاوالي 19 جوان 1830 هرب القائد إبراهيم آغا من الميدان وترك خلفه الجيش[1]، وبدل أن يعزله الداي في الحين أرسل له حمدان خوجة ليحاول إقناعه باستلام القيادة من جديد، لكن الآغا إبراهيم لم يستطع أن يواصل مهمته[2].

وأمام هذه الأوضاع المزرية عزله حسين باشا، ودعا المفتي ابن العنابي، وأعطاه سيفا و أمره بجمع الشعب و اقناع الناس بالجهاد، كان المفتي رجلا خاضعا، ولكنه لا يصلح للقيادة، وفي نفس الوقت كان الجيش الفرنسي يقترب من قلعة مولاي حسن (قلعة الإمبراطور) فتولى قيادة الجيش الباي مصطفى بومرزاق باي التيطري، ورغم أن القائد الجديد كان يمتاز بالشجاعة و التجربة، لكنه اكتفى بجمع الغنائم واختيار البنادق الطويلة لإطلاق الرصاص على الفرنسيين[3]، ولكن تبديل القيادة في هذه هذه الظروف لم يكن يدل على الحكمة وبعد النظر، ومما زاد الأمر سوءا أن الداي حسين أوكل مهمة الدفاع عن حصن مولاي حسن للخزنجي مصطفى الذي يثق فيه لكنه في الواقع كان يتآمر عليه[4]، وحسب حمدان خوجة فيذكر أنه يتآمر على الداي ويسعى للإستيلاء على الحكم، و عندما تحرك الجيش الفرنسي نحو حصن مولاي حسن و لاضطرابه نسف مخزن البارود الصغير الذي كان في القلعة فأحدث هذا الأمر ضجة كبيرة اهتزت لها المدينة[5].

ثانيا: إنهيار حكم الداي حسين في الجزائر:

01- استسلام الداي حسين :

وبعد استيلاء القوات الفرنسية على قلعة مولاي حسن، جمع حسين باشا أمناء الطوائف وأعيان المدينة، وأعضاء الحكومة للأخذ برأيهم بين مواصلة المقاومة أو الإستسلام، وشيئا فشيئا بدأت روح

---

[1]- حمدان، خوجة. المصدر السابق، ص 196.

[2]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 43.

[3]- حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 91، 92.

[4]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه ، ص 43.

[5]- حنيفي، هلايلي. المرجع نفسه، ص 92.

الهزيمة تدب في أوصال الجهاز الإداري و الجهاز الإجتماعي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى البيان الذي وزّعه الفرنسيون في البلاد كما ذكرنا سابقا[1].

وفي ليلة 02 جويلية 1830، اجتمع عدد من أعيان مدينة وقاموا بإرسال وفد عنهم إلى القصبة لمقابلة الداي وإطلاعه على ما اتفقوا عليه، وقد أجابهم الداي بأنه سينظر في القضية[2].

وفي04 جويلية 1830م أرسل الداي حسين وفدا يتكون من كاتبه مصطفى، مصحوبا بالقنصل الإنجليزي، إلى جانب أحمد بوضربة وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة كمترجمين إلى مقر القيادة الفرنسية ، للتفاوض مع دي بورمون و الإتفاق معه على شروط الإستسلام.

و الظاهر أن مصطفى كان يهدف إلى التفاوض باسم الخزناجي لأنه كان عضوا في المؤامرة ضد الداي، التي يتزعمها الخزناجي للإطاحة به[3]، غير أن دي بورمون حسب الرواية الفرنسية رفض المؤامرة، وقبل باقتراح الداي حسين الذي ينصّ على الإستسلام، حيث تم التوقيع عليه بتاريخ 5 جويلية 1830م[4]، ومما جاء في بنود معاهدة الإستسلام التي وقعها الداي حسين مع القائد الفرنسي دي بورمون:

1- تسلّم قلعة القصبة، وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي هذا الصباح على الساعة العاشرة بالتوقيت الفرنسي.

2- يلتزم القائد العام للجيش الفرنسي نحو سمو داي الجزائر بأن يترك له حريته، و الإحتفاظ بكل ثرواته الشخصية.

3- تكون للداي الحرية في الإنسحاب هو وعائلته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدّده، وما دام مقيما في مدينة الجزائر، فسيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وسيقوم الحرس بضمان أمنه و أمن عائلته.

4- يضمن القائد العام لكل عساكر المليشيا نفس الإمتيازات و نفس الحماية.

---

[1]-حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 92، 93.

[2]- أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 45.

[3]- حمدان بن عثمان، خوجة، المصدر السابق، ص 202، 203.

[4]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 46.

5- سيظل ممارسة الدين المحمّدي مسموحا به، كما لن تتعرض حرية الأهالي من كل طبقات المجتمع، وديانتهم وأملاكهم، وتجارتهم وصناعتهم لأي مساس، وستحترم نساؤهم، ويتعهد القائد العام بذلك بشرفه[1].

- سيتم تبادل هذه الإتفاقية قبل الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم، وفور ذلك ستدخل القوات الفرنسية إلى القصبة، ثم إلى حصون المدينة، و البحرية.

« بالمعسكر أمام مدينة الجزائر في 05 جويلية 1830».

ختم الداي توقيع دي بورمون[2]

ومن بنود هذه الإتفاقية يُفهم أن داي الجزائر مجبر على مغادرة الجزائر، وذلك إلى المكان الذي يحدّده، و أنه سوف يكون تحت حماية الفرنسيين طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر، هذا بالنسبة لترجمة عمار حمداني لنص المعاهدة، أما في ترجمة أبو القاسم سعد الله لنص الوثيقة، فهو يقول أن الداي مُخيّر بين مغادرة البلاد أو البقاء فيها، فإن فضّل الداي البقاء في الجزائر، فله ذلك هو و أسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي[3]، ولكن ليس مع المعقول أن تبقي فرنسا الداي في الجزائر، لأنّ بقاءه قد يشجّع على المقاومة ضدّ فرنسا، ولذلك عملت فرنسا على ترحيل الداي وترحيل العديد من الإنكشاريين خارج الجزائر[4].

2- عوامل إنهيار حكمه:

أ- العوامل الداخلية:

- العوامل السياسية:

---

[1]- عمار، حمداني. **حقيقة غزو الجزائر**، تر: لحسن زعدار، الجزائر: دار ثالة، 2015م، ص 217، 218.

[2]- المرجع نفسه، ص 218.

[3]- أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 46.

[4]- صالح، عباد. المرجع السابق، ص 400.

وبما أن الممثل الأول في الجهاز السياسي الجزائري هو الداي، فإن شخصية وسياسة الدّاي حسين أثناء حكمه للجزائر كانت محل اختلاف بين المؤرخين، فمنهم من يمدح في شخصيته، ومنهم من يذمّها ويرى في سياسته سببًا في الإحتلال الفرنسي للجزائر.

ومن الآراء السلبية حول الداي نذكر:

لقد ذكر عفرون محرز في كتابه مذكرات ما وراء القبور عدة شخصيات وصفها بأنها كانت السبب في احتلال الجزائر من بينهم الداي حسين، وقال: مع تصاعد الضغوط النفسية ومماطلة فرنسا المقصودة في الديون، أصبح الداي حسين مستعدا لارتكاب أية هفوة دبلوماسية حين يثيره القنصل الفرنسي دوفال، كما أنه يلقي اللوم على الداي حسين بقوله:« هو ليس بجزائري، وإنما مجرّد حاكم تركي سرعان ما غادر الجزائر رفقة أسرته، وجزء هام من ثروته، و التحق ببلاده تاركا الجزائر تواجه مصيرها»[1].

وقد ذمّه محمد بيرم الخامس التونسي فقال: « ... وكان حسين والي الجزائر مستبدا ظلوما مرتشيا قليل التدبير ...»، وقال أيضا: «... لا غيرة له على الوطن من حيث كونه لم يكن من أبناء ترابه، ولذلك خاطر به إلى ذلك الحد...» [2].

– هذا بالإضافة إلى رأي المؤرخ بشير بلاح الذي يرى أن الداي حسين كان سببا في الإحتلال الفرنسي للجزائر في قوله:« من أسباب الإحتلال فساد الداي حسين واستبداده، ويتجلى ذلك في ارتشاءه وحبه للهدايا، وبنائه حارة للزنا بالعاصمة، ومنحه لليهود احتكار المتاجرة بالحبوب مع الخارج، وانعزاله عن النّاس، واشتداد ظلم الأتراك للجزائريين في عهده، و أمره عام 1828م بخنق قائد الجيش السابق الآغا يحي، الذي تصفه المصادر بأنه أكفأ قائد عرفته الجزائر في عهد الآغاوات و الدايات، وإسناد قيادة الجيش إلى صهره الظالم، وثقته الزائدة بقوته، وعدم استعداده الكافي لمواجهة الغزو الفرنسي»[3].

لكن من جهة أخرى وقعت بين أيدينا بعض رسائل الداي حسين التي بعث بها إلى بعض أعيان الجزائر بعد نفيه خارج البلاد،(**أنظر الملحق رقم 11**)، والتي تدل على خوفه عن الجزائر، ففي

---

[1]– محرز، عفرون. **مذكرات ما وراء القبور**، تر: الحاج مسعود، مسعود. ج1، الجزائر: دار هومة، 2008م، ص 335، 336.

[2]– فتيحة، صحراوي. المرجع السابق، ص 200.

[3]– بشير، بلاح. المرجع السابق، ص 55.

الرسالة الأولى التي بعثها الداي إليهم أثناء فترة إقامته في ليفورن، رأينا فيها حرصه على معرفة أحوالها بعد خروجه منها،فكان يوصيهم بعدم التهاون مع العدو، وأن لايخافوا من أي أحد.أما الرسالة الثانية رأينا من خلالها أن الداي كان يشجع الأهالي بأن يتحدوا ضد العدو، الذي وصفه بالضعف، كما أن الداي وجه اتهامه فيها إلى الآغا ابراهيم في أنه هو سبب ما حصل له، ووصفه بالخائن ،وفي آخرها دعى لهم بالنصر[1].

أما عن رأينا في هذه الآراء المختلفة حول الداي، فإننا نرجح أن الداي ارتكب فعلا عدة أخطاء خاصة في أواخر فترة حكمه للجزائر، لكن في المقابل نجد أن بعض الكتاب والمؤرّخين بالغوا في ذكر العديد من السلبيات حول شخصية الداي وسياسته في الجزائر، لم يتطرقوا إلى الجانب الإيجابي من أعماله في الجزائر، كما نرى أيضاأن سبب سقوط الجزائر في يد الفرنسيين، ليس بسبب سياسة الداي وحدها،بل تحكمت في ذلك أيضا عدة ظروف داخلية و خارجية .

- العوامل الإدارية:

- إنّ السياسة التي انتهجها الداي في إدارته، وهي تغيير المناصب الإدارية من فترة إلى أخرى، أدّت إلى عدم الإستقرار داخل كلّ مقاطعة أو بايلك من الأيالة، وشجعت التنافس على المناصب الإدارية، خاصة منصب الباي، و أدّت في بعض الأحيان وإلى اغتيال بعض البايات، مثل الباي إبراهيم الذي قتل من طرف الباي المملوك، وذلك بسبب التنافس على منصب الباي كما رأينا سابقا.

- وكان برأينا لو أن الداي حسين قام بتغيير في الإدارة الإقليمية للأيالة، أحسن من اهتمامه بتغيير المناصب الإدارية، التي زادت من انتشار الفوضى وانعدام الأمن في كل بايلك، ذلك لأن التقسيم الإقليمي للجزائر، و الذي وُضع منذ عهد حسن باشا بن خير الدين، لم يساعد على استقرار البلاد، لأن سلطة الداي كانت محدودة على دار السلطان فقط، فحكمه فيها كان مباشرا، و ترك سلطة الأقاليم تحت تصرّف البايات، يفعلون ما يحلُوا لهم في كل إقليم.لأن حكم الباي غير كاف للسيطرة على أوضاع البلاد.

- كما أن إنعزال الداي داخل أسوار القصبة لحماية نفسه، جعله لا يدرك ما يجري خارجها، و أتاح للمسؤوليين الإداريين وغيرهم حرية التصرف في شؤون البلاد، وهذا ما نراه من خلال ردّ الداي

[1]- جمال، قنان. **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م**. المرجع السابق، ص 26-27.

على سؤال جال أغسطين حول الحملة على الجزائر فقال: إنه كان طيلة الحرب يجهل ما كان يجري خارج قصره، وقال إن أعوانه قد خدعوه، وأن الديوان كان يتصرف بدونه، ويخفي عليه كل الإجراءات[1].

– كما أن السياسة التركية منذ استقرارها في الجزائر، حرمت سكان الجزائر من المشاركة في المناصب الإدارية[2]، وهذا ما أدى إلى سخط السكان من الإدارة التركية.

– **العوامل العسكرية:**

– **ضعف القدرات العسكرية:** استخدم الجزائريون أسلحة غير متطورة للدفاع عن سواحل بلادهم، ولم يسعى الجيش الجزائري إلى تطوير خططه الحربية، على عكس الجيوش الأوروبية، فالجيش الفرنسي كانت له أسلحة متطورة، وخططا حربية مدروسة تم إعدادها منذ سنوات، كما أن عدد القوات النظامية كان محدودا، بسبب توقف عملية التجنيد من الولايات العثمانية خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، أما عن القوات المحلية التي أبدت استعدادها للمشاركة ضد الحملة الفرنسية إلى جانب القوات النظامية، فبالرغم من عدد أفراها المعتبر إلا أنها كانت تفتقر إلى السلاح و الذخيرة.

– **ضعف القيادة:** افتقر الجيش الجزائري النظامي إلى القيادة المحنكة، إذ قام الداي حسين قبل فترة قصيرة من الحملة بعزل الآغا يحي بعد اتهامه بالتأمر ضدّه، وكان الآغا يحي قد اكتسب خبرة واسعة في كل ما يتعلق بفنون الحرب، و التنظيم العسكري، كما كان يحظى بالطاعة و الإحترام لدى الجنود، ويتمتع بشعبية واسعة[3]، فكان لديه خبرة واسعة بأحوال البلاد و الأهالي، ذلك لأنه تولى القيادة لمدة 12 سنة في عهد الداي حسين[4]. فكان يصفه أحمد الشريف الزهار بقوله: « هو أحسن رجال تلك الدولة عقلا ومعرفة» [5].

فكل هذه الخصائص التي تميز بها الآغا يحي كانت سببا في كثرة الأعداء من حوله، مثل الخزناجي الذي كان يغار منه، ويخشى صعوده إلى منصب الداي، و لذلك وُجهت له تهمة التآمر

---

[1]– أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، المرجع السابق، ص 240.

[2]– فريدة، شرفة. العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني، المتلقى الدولي الثاني حول العلاقات الجزائرية التركية، ج02، المرجع السابق، ص 80.

[3]– أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي الفترة العثمانية 1519– 1830**، المرجع السابق، ص 118،119.

[4]– أبو القاسم، سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 37.

[5]– أحمد الشريف، الزهار، المصدر السابق، ص 201.

على الداي، فعزله إلى البليدة، وبعد أن وصلت إلى الداي وثائق مزوّرة تثبت تأمره لقلب نظام الحكم، حكم عليه الداي حسين بالموت[1].

وهنا يقول أحمد الشريف الزهار: «ثم إنهم بعد نفيه إلى البليدة، بعثوا في أثره وخنقوه في بحيرته»[2] ، وهنا نرى أن الداي أخطأ في حكمه على آغا يحي بهذه النهاية، ولم يتحرّى جيدا في حقيقة الإتهامات التي وجّهت للأغا يحي، ووثق بهذه الإدّعاءات، ولم يثق في الآغا الذي عمل مخلصا له لمدة 12 سنة، وأخطأ الداي حسين مرة ثانية عندما أوكل القيادة العامة للجيش لصهره إبراهيم آغا، الذي لم يكن قائدا ممتازا، ولم يعرف الشيء الكثير من التكتيك العسكري، والدّليل على ذلك، أنه كان على إطلاع بأخبار الحملة الفرنسية التي تحضرها فرنسا للجزائر، وسلمه الداي الخريطة التي رسمها الفرنسيون وكل ما يتعلق بمخططات الفرنسيين لها، لكنه في المقابل لم يفعل شيئا لصدّ هذه الحملة[3]، وعند الهزيمة في معركة اسطاوالي هرب إبراهيم آغا من الميدان[4]، كما أنه رفض الخطة المحكمة التي نصحه بها الحاج أحمد باي قسنطينة لمواجهة العدّو[5]، فقد أثبتت كل هذه الأحداث أنه إبراهيم آغا كان جاهلا بالأمور العسكرية و الحربية.

فقد وصفه أحمد الشريف الزهار بقوله: « ... و الذي تولّى بعده مثله مثل الحمار لا يعرف إلا الأكل و النّكاح، لعنة الله عليه»[6].

– **ضعف الإستعداد و التخطيط:** ومن الأخطاء التي ارتكبتها القيادة الجزائرية، هو حشد جميع القوات و العتاد الحربي في منطقة الحراش، شرقي مدينة الجزائر، والتي تبعد عن منطقة سيدي فرج بحوالي 40 كلم، وهذا ما كان يتطلب عدة أيام لنقل ذلك العتاد من الحراش إلى سيدي فرج، فتركت منطقة سيدي فرج بدون تحصين، فلم يجد الجيش الفرنسي أمامه لما نزل إلى البر سوى عدد قليل من المدافع، التي كان يحي آغا قد نصبها عند بداية الخلاف مع فرنسا، وعدم الإعتناء بالحصون البرية، كما أخطأت القيادة الجزائرية في عدم مواجهة الجيش الفرنسي قبل نزوله إلى البر، ولم يستغل الجيش الجزائري الظروف الحرجة التي مرّ بها الجيش الفرنسي أثناء طريقه إلى الساحل سيدي فرج، فقد كانوا

---

[1]– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه ، ص 37.

[2]– أحمد الشريف، الزهار. المصدر نفسه، ص 201.

[3]– أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي**، المرجع السابق، ص 119، 120.

[4]– حمدان، خوجة. المصدر السابق، ص 196.

[5]– محمد العربي، الزبيري. **مذكرات أحمد باي و حمدان خوجة وبوضربة**، المصدر السابق، ص 15.

[6]– أحمد الشريف، الزهار. المصدر نفسه، ص 201.

يعانون من التعب بسبب الفترة الطويلة التي قضوها على متن السفن، بالإضافة إلى تعرض السفن الفرنسية إلى عاصفة أتلفت جزءا من ذخيرتها ومؤنها[1]، كما أن استعدادات قائد الجيش إبراهيم آغا لم تكن كافية، فقد أراد محاربة الفرنسيين بدون جيش منظم ولا ذخيرة حربية، ولا شعير للخيول[2].

– **ضعف الأسطول الجزائري:** وذلك بسبب مشاركة الأسطول الجزائري في معظم المعارك التي كانت تخوضها الدولة العثمانية[3]، فكانت السفن الجزائرية مطلوبة في المعارك، نظرا لحجمها الصغير الذي كان يساعدها على القيام بالعمليات الحربية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، الذي تكثر فيه الصخور و الجزر، مثل معركة نافرين التي أسفرت على تحطيم معظم السّفن التابعة للأسطول الجزائري[4]، هذا بالإضافة إلى الحملات الأوروبية المتعددة على الجزائر مثل الحملة الإنجليزية سنة 1824م[5].

كما تم تقييد نشاطات الأسطول الجزائري بفعل المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية، لضمان أمن تجارتها في البحر المتوسط[6]، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل التي أدت أدت إلى ضعف الأسطول الجزائري و التي تم ذكرها سابقا.

– **تدهور أوضاع الجيش:** كان أفراد الجيش الإنكشاري في بداية الأمر يهبون حياتهم لخدمة الوطن، لكن الوضع قد تغير في أواخر العهد العثماني، أصبحوا يتخلون عن دورهم العسكري، وتوجهت اهتماماتهم إلى ممارسة المهن المختلفة[7]، وكما ذكرنا سابقا، فقد تحوّلت ميولات الجيش الإنكشاري من الدافع الديني و العسكري، إلى دافع مادي وسياسي.

– العوامل الاقتصادية:

– ضعف القوة التجارية الخارجية للجزائر، وذلك نظرا لضعف الإنتاج المحلي وعدم ثقة التجار الأجانب في التجار الجزائريين، وارتفاع الرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات، بالإضافة إلى

---

(1)–أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي**، المرجع السابق، ص 120، 121.

(2)– جمال، قنان. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 300.

(3)– أحمد الشريف الأطرش، السنوسي. المرجع السابق، ص 315.

(4)– أرزقي، شويتام. المرجع نفسه، ص 60.

(5)– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 32.

(6)– بشير، بلاح. المرجع السابق، ص 28.

(7)–أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي**، المرجع السابق، ص 33.

احتكار اليهود لبعض المواد الهامة كالقمح و المنتوجات الحيوانية[1]، وتحكم اليهود في التجارة الخارجية خاصة من خلال مؤسسة بكري و بوشناق كما ذكرنا سابقا.

– منح الدول الأجنبية العديد من الإمتيازات، عن طريق إبرام العديد من المعاهدات التي تخدم مصالح هذه الدول، هذه المعاهدات التي كانت في الغالب سببا في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، وسببا في ضعف الإقتصاد الجزائري.

– قلة مصادر دخل البحرية* أو بما تسمى بغنائم البحر، وذلك لضعف الأسطول الجزائري، خاصة بعد فرض الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية، مما عرقل النشاط البحري الجزائري.

– ضعف القطاع الصناعي الجزائري، فكما ذكرنا سابقا كانت الصناعة بسيطة، وفي المقابل نجد التقدم الصناعي و التقني، خاصة في المجال العسكري لدى الدول الأوروبية، الذي مكنها من تحدّي القوة الجزائرية و الوقوف في وجهها، وهذا ما أثبتته فرنسا في حملتها على الجزائر.

– العوامل الاجتماعية:

إن أسلوب التعامل الذي سلكه الأتراك في التعامل مع فئات المجتمع الجزائري كان سببا في اتسام العلاقة بين الطرفين بالعداء و النفور، وعدم الثقة، واعتمد الحكام الأتراك على أسلوبين في فرض سيطرتهم على الجزائريين.

فالأسلوب الأول ارتكز على سياسة التقارب و الترضية و المهادنة، وهذا ما انتهجوه مع رجال الطرق الدّينية وشيوخ الزوايا، وذلك لما لهم من نفوذ روحي ومادي داخل المجتمع، أما الأسلوب الثاني فقد كان بواسطة قبائل المخزن التي كانت آداة بطش وتأديب لأية محاولة تمرّد أو استقلال عن السلطة، تجسد هذا الأسلوب في إثارة الأحقاد بين السكان و تعميق الهوة بين أطرافهم[2]، كما أن أسلوب جمع الضرائب الذي عملت به السلطة الحاكمة سببا في ازدياد كراهية السكان للحكام، فقد

---

[1]– بشير، بلاح. المرجع السابق، ص 29 .

*وهنا يذكر ناصر الدين سعيدوني أنه كلما كثرت مصادر دخل البحرية خفّ العبء على السكان، وكلما شحت هذه المصادر إزداد الضغط المالي على السكان، فكانت نتيجة ذلك قيام الإنتفاضات وحركات العصيان. أنظر: ناصر الدين، سعيدوني. **ورقات جزائرية**، المرجع السابق، ص 144.

[2]– الغالي، غربي (وآخرون). المرجع السابق، ص 27، 28.

كانت إجراءات جمع الضرائب تتم عن طريق حملات تقوم بالسلب و النهب، ومعاقبة العصاة، و القضاء على الثوار، ويترأس هذه الحملات الباي لكي ينال رضا الحكومة[1].

وازداد توتر العلاقات بين المجتمع الجزائري و السلطة بسبب عدم العدل بين فئات المجتمع، لأن السلطة كانت تفرض الضرائب على الفئات الغير خاضعة للسلطة، وأعفت الفئات الأخرى الموالية لها، ومنحت امتيازات مالية وسياسية لفئات أخرى مثل قبائل المخزن، والتي جعلتها كأداة لقمع كل ثائر ضد الحكم العثماني، مما أدى ظهور تمردات عديدة[2].

فكانت هذه التمردات في أوساط الشعب الجزائري هي بمثابة ردّ فعل على الضرائب التي أنهكت عاتقه، وكانت سببا من أسباب فقره[3]، وكانت أيضا تعبيرا عن رفضه للسلطة الحاكمة، ولذلك تجمعت فئات السكان حول الشيوخ، و الطرقيين، ورؤساء الزاويا لحمايتهم من الإجراءات الصارمة التي تفرضها عليهم السلطة، فتحول الطرقيين ورجال الدّين من موالين للحكام، إلى طرف معادي لهم، وذلك ما رأيناه في فترة حكم الداي حسين من تمردات، وفي المقابل عمل الداي على إخماد هذه الثورات عن طريق الحملات العسكرية، كما ذكرنا سابقا، هذا ما أدى إلى عدم الثقة بين الحكام و المجتمع.

– أيضا تنوع التركيبة في المجتمع الجزائري، واختلافهم في الثقافة و الدين أدى إلى عدم تماسك المجتمع ووحدته، ولذلك كانت بعض الفئات في خصام دائم، خاصة بين السّكان الجزائريين و اليهود، وأيضا بين أفراد، الجيش الإنكشاري و الكراغلة، وتنافسهم على النفوذ المالي و السياسي، أيضا بين الفئة الإنكشارية و السلطة الحاكمة، خاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، فقد حاول أفراد الجيش الإنقلاب على الحكم عدة مرات، ومحاولة اغتيال العديد من الدايات، من بينهم الدّاي حسين.

فقد واجه مؤامرة أنصار الآغا يحي، الذي كان الداي قد أمر بقتله سنة 1827م[4]، ويروي لنا سيمون بفايفر هذه الحادثة: « وفي يوم الإحتفال بعيد الأضحى، توقف هذا الإحتفال بسبب حادثة غريبة، فقد كُشف عن مؤامرة كانت تستهدف قتل الداي ووزارائه، وقلب نظام الحكم في الجزائر، ذلك أن 46 انكشاريا كانوا من أصدقاء القتيل يحي آغا، قرروا الإنتقام لموت صديقهم، فكانت خطتهم أن يتوجّهوا يوم العيد مسلحين بخناجر إلى الداي، لتهنئته وتقبيل يده، ثم الهجوم على الداي ووزارئه،

---

[1]– أبو العيد، دودو. **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان**، المرجع السابق، ص 75.

[2]– مصطفى، عبيد. **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر**، الجزائر: دار المعرفة الدولية، 2013م، ص 81.

[3]– أندري، برنيان (وآخرون). المرجع السابق، ص 168.

[4]– أبو القاسم، سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، المرجع السابق، ص 37.

وقتلهم، وتنصيب قائدهم مصطفى خوجة، غير أن واحدًا منهم خانهم، وكشف عن مؤامرتهم قبل العيد بيوم واحد للداي، فأمر الداي بإلقاء القبض على رؤساء المؤامرة السبعة، وخنقهم في الحال، أما بقيتهم طردهم من المدينة»[1].

وفي حوار الداي مع جال أغسطين، أقر له الداي بأنه كان محاطا بالخيانات، حتى إن بعضهم قال للداي: لن ندافع عن الجزائر، لأن ملك فرنسا لا يقصد حرب الجزائريين، وإنما يقصد الداي، كما قام أحد الجبناء بالذهاب إلى دي بورمون وعرض عليه رأس الداي[2]، إذن هذه المؤامرات و الفتن الداخلية أدت إلى ضعف الأيالة داخليا.

ب- العوامل الخارجية:

-إقليميا:

لم يتلق الداي في مواجهته للحملة الفرنسية الدعم المادي أو المعنوي من الدول المغاربية، فقد اكتفى باي طرابلس بالتشجيع المعنوي للجزائريين في منحتهم، لضعف إمكانيات بلاده المادية و العسكرية، بينما حكّام تونس و المغرب الأقصى رفضوا تقديم المساعدة المنتظرة منهم، فالمغرب اتخذ موقفا مُحايدًا، أما تونس أعلنت منذ البداية الوقوف إلى جانب الفرنسيين، فكانت كل دولة تدافع عن مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها فكانت النتيجة النهائية، أن كل الدول المغاربة تعرّض للإحتلال الأوروبي.

- **دوليا:** لم تكن الظروف الدّولية في مطلع القرن التاسع عشر لصالح الجزائر، إذ لم يكن بإمكانها الحصول على الدعم* العسكري من الدولة العثمانية، لإنشغالها بحرب اليونان، التي اندلعت في سنة 1821 م، فكانت لهذه الحرب نتائج وخيمة بالنسبة للدولة العثمانية، التي فقدت جزءا معتبرا من أسطولها في معركة نافرين سنة 1827م، كما تضرّرت الجزائر هي الأخرى من تلك المعركة[3].

---

[1]- سيمون، بفايفر. المصدر السابق، ص 75.

[2]- أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، المرجع السابق، ص 240.

* لكن بعد أن وقعت الدولة العثمانية معاهدة الصلح مع روسيا في 1829 التفتت لحل قضية الجزائر مع فرنسا، فكان الدعم دبلوماسيا أكثر منه عسكريا، هذا ما ذكرناه سابقا في علاقات الجزائر بالدولة العثمانية.

[3]- أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السّياسي والعسكري**، المرجع السابق، ص 123.

وبدأت الدّولة تفقد مناطق نفوذها في أوروبا، وفي هذه الفترة ضعفت الدولة العثمانية، ولذلك سميت بالرجل المريض[1]، فقد استغلت فرنسا الفرصة لتفرض حصارها على السواحل الجزائرية[2].

– تحالف الدول الأوروبية ضدّ الجزائر، وتجسّد ذلك في انعقاد مؤتمر فيينا عام 1815م، ومؤتمر إكس لاشابيل سنة 1818م، من أجل وضع حدّ لنشاط الأسطول البحري الجزائري، الذي كان يشكل خطرًا على مصالحها التجارية في البحر المتوسط، أو ما يسمى " بالقرصنة"، كما أرادت هذه الدول وضع حدّ لإسترقاق المسيحيين في البلدان المغاربية، وبعد مؤتمر إكس لاشابيل تأزمت العلاقات بين الجزائر و الدول الأوروبية، حيث كان وراء هذا المؤتمر مخطط استعماري زاحف تحت ستار القضاء على ما يعرف بالقرصنة[3].

– إتخاذ فرنسا لعدة ذرائع لاحتلال الجزائر نذكر أهمها:

مشكلة الديون، التي كانت سببا في توتر العلاقات بين البلدين، و التي تعود إلى عهد قيام الثورة الفرنسية وامتدت إلى عهد الداي حسين، وكان طرفي المشكلة هما اليهوديان بكري وبوشناق، و القنصل الفرنسي دوفال، الذي عمل على عرقلة تسديد هذه الديون كما أن فرنسا أيدته في ذلك، عن طريق إسناد هذه القضية إلى المحكمة الفرنسية، و التي بدورها جمّدت تلك الديون ولم تدفعها للجزائر.

– بالإضافة إلى ذريعة المروحة، التي اتخذتها فرنسا حُجة للغزو، وما هي إلا خرافة لا أساس لها من الصّحة[4]، وهنا يقول الرّحالة الألماني هارمن هوف:« إن إهانة موظف صغير ما كانت لتؤدي بالضرورة إلى الحرب».

وكما ذكرنا سابقا، هي في واقع الأمر مسرحية أتقن القنصل دوفال دورها[5]، والذي كانت له العديد من المشاريع لاحتلال الجزائر، وأرادت فرنسا من خلال هذه الحادثة استرداد شرفها المهان كما تدعي، عن طريق إقامة حملة تأديبية للدّاي، الذي رفض تقديم الإعتذار لقنصلها، و بالتالي فإن

---

[1]– عمار، عمورة. المرجع السابق، ص 272.

[2]– أرزقي، شويتام. المرجع نفسه، ص 124.

[3]– حنيفي، هلايلي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة**، المرجع السابق، ص 11– 18.

[4]– جورج، الراسي. **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، بيروت: دار الجديد، 1997م، ص 37.

[5]– محمد، عيساوي. نبيل، شريخي. المرجع السابق، ص 5– 8.

القنصل دوفال كان عنصرًا فعالا في خلق المشاكل، وتوتر العلاقات بين البلدين واعتبرت فرنسا هذه الحادثة منطلقا لتجسيد احتلالها للجزائر.

– ولكن كان وراء هذه الذرائع أسباب حقيقية لاحتلال فرنسا الجزائر نذكر منها:

– اتخذ شارل العاشر قراره باحتلال الجزائر كوسيلة لإنقاذ عهده المتداعي إلى السقوط، وكان يأمل عن طريق حملته على الجزائر توجيه المشاكل السيّاسية الداخلية في فرنسا إلى الخارج[1].

– البحث عن انتصار خارجي يُنسي الشعب الفرنسي هزيمة جيش نابليون في 1814م، و التقليل من آثار قرارات مؤتمر فيينا التي لم تكن في صالح فرنسا[2].

– أرادت فرنسا تعويض ما فقدته من مستعمراتها الواسعة، لذلك رأت أن الإستيلاء على الجزائر مسألة لا يستهان بها، واتخاذها كقاعدة أمامية لحماية مصالحها في الحوض الغربي للمتوسط.

– كما أن تضاعف عدد الجنود الفرنسيين المتقاعدين، أضحى يشكل خطرا حقيقيا على نظام الحكم، و لإبعاد هؤلاء عن فرنسا نهائيا، لم تجد فرنسا مكانا يسعهم سوى الجزائر، وذلك تفاديا لوقوع اضطرابات داخلية في فرنسا[3].

– وهناك من يرى أن سبب إحتلال فرنسا للجزائر هو سبب اقتصادي محض، فإن ثروة الجزائر و خصوبة أرضها أمرًا كان معروفا لدى الفرنسيين[4]، وحسب بياربيون:« إن الغزو الفرنسي للجزائر لم يكن يتعلق أبدًا بمسألة الشرف الفرنسي، ولم يكن بسبب حادثة المروحة، بل ارتبط بسرقة مالية لم يتم الإعتراف بها رسميا، ولقد ساهم هذا الكنز في تغطية نفقات الغزو، بل و أكثر ....» [5]، وفي التقرير التقرير الذي رفعه وزير الحربية كلارمون تونير(C. Tonnerre) إلى الملك الفرنسي سنة 1827م، و الذي ضمنه الأسباب المدعمّة لإعلان الحملة الفرنسية على الجزائر، و التي ذكر منها: احتكار خزينة الجزائر، وخزينة الداي، وثروات الجزائر[6].

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 14، 15.

[2]– أرزقي، شويتام. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي**، المرجع السابق، ص 117.

[3]– محمد، عيساوي. نبيل، شريخي، المرجع نفسه، ص 13– 15.

[4]– يحي، بوعزيز. **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 76.

[5]– لورا فيشيا، فاقلييري. **أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة**، تر: حميد، عبد القادر. تق: إيمانويل، باتاي. الجزائر: دار عالم الأفكار، 2013م، ص 09.

[6] –Mahfoud , Kaddache. **L'algérie des algériens de la préhistoire à 1954**, Edirocher noir, algerie, 1998, p 579.

وذلك من أجل التخفيف من الأزمة الإقتصادية الخانقة، و التي تتطلب البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها و الحصول على الموارد الطبيعية[1]، وهذا ما أكدّه الجنرال جيراد فور بمناسبة نزول الجيوش الفرنسية بالساحل الجزائري، إلى أنّ الاحتلال يرمي إلى فتح منفذ واسع لتصريف بضائع فرنسا، و أضاف قائلا:« وتلك الضرورة هي فتح آفاق للفائض من عدد لسكانها (فرنسا) ولمبادلات منتوجات مصانعنا بمنتوجات أخرى غريبة عن أرضنا»[2].

فالصناعة الفرنسية في ذلك الوقت كانت تواجه مشكل ترويج البضائع، وتحتاج إلى مواد أولية، و أسواق، و التقليص من نسبة البطالة، فكانت الجزائر أحسن حل لهذه المشاكل[3].

– أمّا عن الأسباب الدينية، فإن فرنسا اعتبرت أن تنظيم حملة عسكرية، و الإنتصار فيها على الجزائر هو في الحقيقة انتصار الصّليبية على الإسلام[4]، وتكشف وثائق الفاتيكان بشكل واضح أن عملية الغزو كانت عبارة عن حرب صليبية إلى جانب أنّها حرب من أجل الكنوز[5].

3– مدن اللجوء و الوفاة:

بعد توقيع معاهدة الاستسلام، التي وضعت حدًا لنهاية حكم الداي، وللحكم العثماني بالجزائر ككل، في 08 جويلية 1830م زار دوبرمون الداي حسين ليرتب رحيله، فاختار الداي أن ينتقل إلى مالطة التي كانت قد سيطرت عليها انجلترا منذ سنة 1800 م، ولعل هذا السبب هو الذي جعل القائد الفرنسي يرفض هذا الإختيار، واقترح عليه نابولي[6]، وخصص له سفينة جان دارك التي حملته هو و 108 من أفراد أسرته وحاشيته[7]، وفي يوم العاشر من شهر جويلية وفي حدود الساعة الرابعة بعد الزوال، غادرت جان دارك ميناء الجزائر باتجاه ميناء ماهون بجزيرة مينورقة، أين مكث بها هو وحاشيته إلى غاية 23 جويلية 1830م، ثم أبحرت بهم نحو نابولي التي تم النزول بها في أواخر شهر جويلية من نفس السنة، ولقد استمر وجود الداي حسين بهذه المدينة حوالي 3 سنوات وقام بزيارة مدن

---

(1)– أرزقي، شويتام. المرجع السابق، ص 116.

(2)– محمد، عيساوي. نبيل، شريخي. المرجع السابق ، ص 16.

(3)– يحي، بوعزيز. **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 76.

(4)– محمد، عيساوي. نبيل، شريخي. المرجع نفسه ، ص 17.

(5)– لورا فيشيا، فاقلييري. المصدر نفسه، ص 10.

(6)– صالح، عباد. المرجع السابق، ص 403.

(7)– ناصر الدين، سعيدوني. **معجم مشاهير المغاربة**، المرجع السابق، ص 160.

أخرى مثل نيس، وليفورن، وفرنسا أيضا، وقد زار مدينة باريس* في الفترة الممتدة من 07/ 08/ 1831 إلى غاية 19/ 10/ 1831، ومن هذا التاريخ الذي صادف يوم الثلاثاء على الساعة 10 مساءا غادر الداي حسين مدينة باريس إلى نيس، حيث رغب في قضاء عطلة الشتاء مع أفراد عائلته[1].

ثم عاد إلى ليفورن، وتذكر بعض الروايات التاريخية أن الداي حسين كان على دوام في الإتصال و الإرتباط بأهل الجزائر، والإستمرار في مناهضة العدو الفرنسي، ولكنه اكتشف أمره فأخذت الحكومة الفرنسية بالضغط على إيطاليا، مما أدى إلى طرد الداي من مدينة ليفورن الإيطالية[2]، ومن هناك انتقل الداي إلى الإسكندرية، حيث احتفل به محمد علي باشا، و أقام له مأدبة حضرها الأعيان وكبار البلد[3]، ورتب لهُ معاشًا، واستمر مقيما هناك منعزلا[4]، إلى أن توفي في 30 أكتوبر 1838[5] 1838[5] بالإسكندرية[6].

إتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية في أواخر فترة حكم الداي حسين بالتوتر و العداء، فعملت فرنسا على خلق هذا التوتر من خلال حياكها للعديد من الذرائع التي خططت لها مسبقا، و اعتمدت في ذلك على عدة شخصيات مثل قنصلها دوفال، الذي كان له الدور الفعال في إنهاء العلاقات الجزائرية الفرنسية، و إستسلام الداي حسين، و بالإحتلال الفرنسي للجزائر وضعت فرنسا نهاية لحكم الداي حسين بالجزائر، و نهاية للحكم العثماني بالجزائر بصفة عامة.

* لقد راجت الإشاعات بأن الداي حسين أتى إلى باريس لكي يتفاوض بشأن رجوعه إلى الجزائر، لكن هذا لا أساس له من الصحة، فجال أغسطين يعتقد أن الداي لا يقبل أن يكون نائبا لملك الفرنسيين، بعد أن كان صاحب السيادة، وكان متأكد من رأس الداي سيقطع إذا ظهر في الجزائر. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، المرجع السابق، ص 242.

[1]– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 266.

[2]– محمد السعيد، قاصري. المرجع السابق، ص 213،214.

[3]– صالح، عباد. المرجع نفسه، ص 403.

[4]– محمد السعيد، قاصري، المرجع نفسه.

[5]– عاشور، شرفي. المرجع السابق، ص 603.

[6]– عبد القادر، نور الدين. المرجع السابق، ص 128.

خاتمة

و من خلال دراستنا لموضوع أوضاع الجزائر في عهد الداي حسين استنتجنا ما يلي:

– إن الداي حسين نشأ وسط أسرة تركية عريقة، متشبعة بالثقافة الإسلامية.

– كانت بداية مشواره العملي في اسطنبول بالإنخراط في مدرسة حربية.

ثم التحق بالجيش العثماني، فأهلته خبرته العسكرية إلى الدخول كجندي في الحامية العثمانية بالجزائر، ثم ترقى حسين إلى عدة مناصب حكومية، إلى أن وصل إلى منصب الداي و ذلك بقبول جميع الأطراف.

– و بما أن الداي كان يمثل السلطة السياسية الأولى في البلاد، فالداي حسين جمع بين منصب الداي و الباشا، فكان يدعى في غالب الأحيان بحسين باشا، تلقى الداي حسين فرمان تعينه من السلطان العثماني محمود الثاني، و بعد تعيينه مباشرة إختار أعضاء حكومته الذين شكلوا الديوان فكان يستشيرهم الداي في إدارة شؤون الحكم، و في المقابل تمتع الداي بحرية التصرف في الشؤون السياسية للأيالة.

– أما عن علاقات الجزائر الخارجية، فقد كان للداي علاقات عديدة مع الدول العربية و الأجنبية، فبالنسبة للعلاقة بالدولة العثمانية، فقد عمل الداي حسين على توطيد علاقته بالباب العالي، فاتسمت العلاقة بينهما بطابعين، الطابع الأول تمثل في علاقة تعاون متبادل، أما الطابع الثاني تمثل في استقلالية الجزائر في إدارة شؤونها.

أما عن علاقة الجزائر بالدول العربية والأجنبية، فاتسمت بالعداء أحيانا، و بالسلم أحيانا اخرى، و لكن في فترة الحملة الفرنسية على الجزائر، اتضحت حقيقة العلاقات الجزائرية مع هذه الدول، إذ أن الدول العربية (تونس و المغرب و مصر) كان موقفهم مساندا للإحتلال الفرنسي للجزائر، ما عدا طرابلس فكان موقفها مساندا للجزائر.

– و بالنسبة للأوضاع الإدارية في عهد الداي حسين، فإن هذا الأخير عند اعتلاءه الحكم قام بعزل أغلب الإداريين السابقين، و عين مكانهم إداريين جدد، و لكن هذه السياسة التي اتبعها الداي في تغيير مناصب الإداريين في كل مرة أدت إلى إثارة الإضطرابات الداخلية، و التنافس على المناصب خاصة منصب الباي.

– أما بالنسبة للإدارة الإقليمية، فلم يغير الداي منها شيء، بقيت الأيالة بنفس التقسيم الذي وضع منذ بداية العهد العثماني (دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك الغرب، بايلك التيطري).

– إن الأوضاع العسكرية في عهد الداي حسين عرفت تطورا ملحوظا، حيث اهتم الداي بتنظيم الجيش منذ اعتلائه الحكم، فعمل على ترقية وحدات الأسطول الجزائري، و سمح لأفراد الجيش الإنكشاري الذين هاجروا إلى الأناضول بالعودة إلى الجزائر، و ذلك لتقوية عدد الجنود في الجيش الجزائري، على عكس سابقه الداي علي خوجة الذي قضى على الإنكشاريين، و لكن مع عودة الإنكشاريين في عهد الداي حسين تعرض هذا الأخير لمحاولات اغتيال من طرفهم، هذا ما أدى بالداي إلى إعداد جيش آخر يتكون من جنود الزواوة، وهم من أصول عربية، و ضمهم إلى الجيش النظامي، و اعتمد عليهم في حمايته من اضطرابات الشؤون العسكرية، إلا أنه ظل يجند الجيش الجزائري من بلدان مختلفة خاصة الأناضول، و بلدان المشرق.

– لكن لم يبقى وضع الجيش الجزائري مستقرا بل ضعف في أواخر عهد الداي حسين لعدة أسباب منها: تحالف الدول الأوربية، و شن العديد من الحملات على الأسطول، و مشاركة الأسطول الجزائري إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها، التي أدت إلى تحطيم معظم وحداته، كما واجه الداي نقص في عملية التجنيد خاصة بعد قيام السلطان محمود الثاني بالقضاء على فرقة الإنكشارية عام 1826م ، كما كان للحصار في دور كبير في عرقلة نشاط الأسطول.

– إن دراستنا للأوضاع الإقتصادية في عهد الداي حسين شملت الزراعة و الصناعة و التجارة، فالبنسبة للزراعة في عهده، بقيت على وضع تقليدي بسيط، فكانت العائلة تشكل الوحدة الإنتاجية و الإستهلاكية في نفس الوقت، بالإضافة إلى أن الجزائر كانت الجزائر كانت تصدر بعض المنتوجات الزراعية إلى الخارج خاصة القمح.

– أما الصناعة فقد ركزت الدولة على الصناعة الحربية أكثر من الصناعات الأخرى، و بالنسبة للصناعات المحلية الأخرى غلب عليها الطابع اليدوي التقليدي، و كانت تستمد خاماتها الأولية من الإنتاج الزراعي و الحيواني، و كانت موزعة بين الريف و المدينة، لذلك رأينا أن هناك تبادل في المنتوجات الصناعية بين الريف و المدينة، من خلال الأسواق الأسبوعية و الموسمية و غيرها.

– أما عن التجارة، فقد كانت في يد اليهود عن طريق إقامة شركات تجارية، مثل شركة بكري و بوشناق، و بذلك احتكر اليهود التجارة الداخلية و الخارجية، هذا ما أدى إلى إضعاف الإقتصاد الجزائري.

– أما عن الأوضاع الإجتماعية فقد تنوعت التركيبة السكانية في المجتمع الجزائري، فكان يتشكل من عدة فئات، و انقسمت هذه الفئات حسب علاقتها بالسلطة الحاكمة إلى قسمين: الفئات الموالية للسلطة، و الفئات المتمردة عن السلطة، هذه الأخيرة عمل الداي على إخماد تمرداتها عن طريق حملات عسكرية من أجل إخضاعها للسلطة، و فرض الأمن في البلاد، لكن على العكس من ذلك فقد انتشرت الإضطرابات داخل المجتمع، و زادت الهوة بينه و بين السلطة الحاكمة.

– كانت الأوضاع الثقافية في فترة حكم الداي حسين تعتمد على التعليم بالدرجة الأولى، الذي إكتسب صبغة دينية، و لم تكن الدولة تتدخل في شؤونه، بل كان التعليم في أيدي الأهالي، الذين ولوه إهتماما و رعاية خاصة، لذلك لم يكن المجتمع أميا آنذاك.

كما ساهم الداي ببناء عدة مساجد و ترميم بعضها الآخر، و التي تعتبر المركز الأول للدين و التعليم، فكانت تربطه علاقات حسنة بالعلماء حيث كان يستشيرهم في الكثير من الأمور.

– أما عن الحياة الدينية، فقد كان الداي حسين مشبعا بالثقافة الإسلامية، مستظهرا للقرآن الكريم، و نظرا لتنوع فئات المجتمع، تنوعت الديانات، فكان لكل فئة حريتها في الدين ، ولم يعمل الداي على فرض الإسلام على الفئات الغير مسلمة، كما كان مهتما بإحياء شعائر الدين الإسلامي، خاصة فريضة الحج، كما أمر بقراءة بعض سور القرآن، و إلقاء بعض الدروس الدينية في المساجد.

– كانت علاقة فرنسا بالجزائر مثلها مثل علاقة أي دولة أوروبية ، تتنافس على الإمتيازات التي تمنحها الجزائر لهذه الدول، فكانت مساعدة الجزائر لفرنسا أكثر من بقية الدول، و ذلك عن طريق إبرامها لمعاهدات مختلفة تخدم مصالحها، و في المقابل كانت فرنسا تخطط لإحتلال الجزائر، فعملت على خلق التوتر بينها و بين الجزائر، عن طريق تعمدها افتعال الذرائع و الحجج الواهمة، باستخدام عدة شخصيات لها حنكة سياسية كبيرة مثل القنصل دوفال، الذي عمل على عرقلة مسألة الديون، و اتخذت فرنسا من لطمة مروحة الداي على قنصلها ذريعة لفرض الحصار، و عند رفض الداي الإعتذار من قنصلها، اتخذت أيضا من هذا الموقف ذريعة أخرى لفرض حملة تأديبية للداي، و رغم المعارضة الداخلية في فرنسا عن هذه الحملة، إلا أنها أوهمت الرأي العام بأنها حملة لإستعادة شرف فرنسا المهان.

إن الإستعمار الفرنسي أدى إلى نهاية حكم الداي حسين، و نهاية الحكم العثماني ككل بالجزائر فكان وراء هذه النهاية عدة أسباب، يردها بعض المؤرخين و الكتاب إلى سياسة الداي التي لم تدل

على الحنكة أو الخبرة في تسيير أمور البلاد، فكانت السبب في سقوط حكمه و احتلال فرنسا للجزائر، لكن بالنسبة لنا:

صحيح أن الداي لم تكن له خبرة في التسيير، و لم يحسن التصرف في المواقف الحرجة التي مرت بها الأيالة، مثل عزله لقائد الجيش اللآغا يحي الذي تمتع بخبرة عسكرية عالية، و عين مكانه صهره الآغا إبراهيم، الذي أثبت عدم جدارته في المجال العسكري، لكن الداي لم يكن السبب الوحيد الذي أدى بنهاية حكمه في الجزائر و دخول الإحتلال، بل تظافرت عدة عوامل و أسباب داخلية، و أخرى خارجية، أدت بالجزائر إلى دخول مرحلة جديدة و هي مرحلة الإحتلال الفرنسي.

الملاحق

الملحق رقم (1): صورة الداي حسين

حسين باشا

المصدر: أحمد الشريف، الزهار. مصدر سابق، ص 175.

الملحق رقم (2): رسالة يوسف القرمانلي حاكم طرابلس الى الداي حسين.

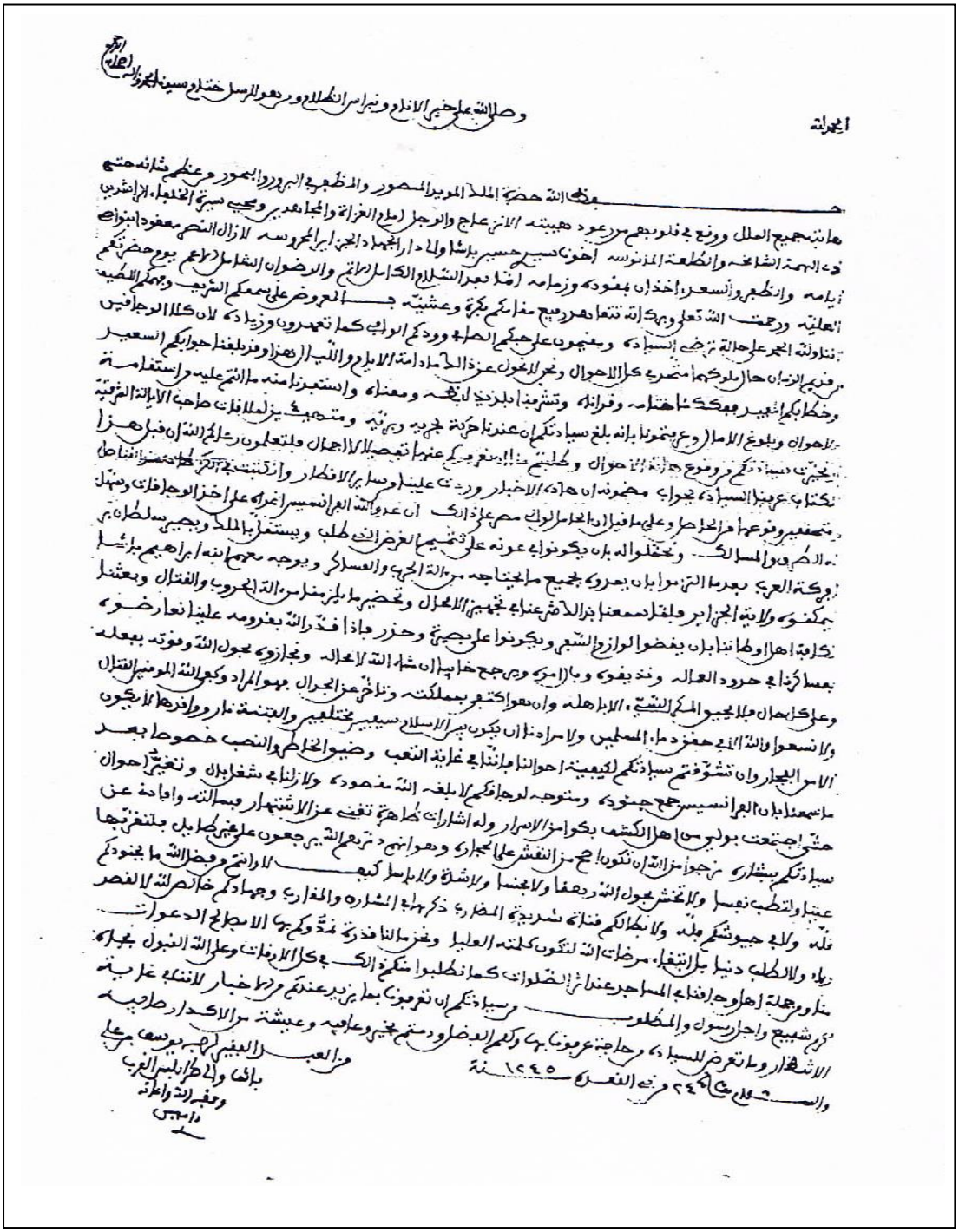

المصدر: عبد الحميد، زوزو. نصوص وثائق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 47.

الملحق رقم (3): توضيح نص رسالة يوسف القرمانلي للداي حسين.

نص الرسالة

الحمد لله، وصلى الله على خير الأنام ونبراس الظلام
ومن هو للرسل ختام سيدنا محمد وآله وأصحابه الكرام

حفظ الله حضرة الملك المؤيد المنصور المظفر في البرور [كذا] والبحور من عظم شأنه حتى هابته جميع الملل ووقع في قلوبهم من رعود هيبته الانزعاج والوجل أمام الغزاة والمجاهدين ومحيي سيرة الخلفاء الراشدين ذي الهمة الشامخة والطلعة المأمونة أخونا سيدي حسين باشا والي دار الجهاد الجزاير المحروسة، لا زال النصر معقوداً بنواصي أيامه والظفر والسعد آخذان بمقوده وزمامه، أما بعد السلام الكامل الأتم والرضوان الشامل الأعم يؤم حضرتكم العلية ورحمة الله تعالى وبركاته تتعاهد رفيع مقامكم بكرة وعشية، فالمعروض على سمعكم الشريف وفهمكم اللطيف أننا ولله الحمد على حالة ترضي السيادة، ومقيمون على حبكم الصافي وودكم الوافي كما تعهدون وزيادة؛ لأن كلا الوجاقين من قديم الزمان حال ملوكهما متحد في كل الأحوال، ونحن لا نحول [كذا] عن ذلك ما دامت الأيام والليال، هذا وقد بلغنا جوابكم السعيد وخطابكم المفيد ففككنا ختامه وقرأناه وتشرفنا بلذيذ لفظه ومعناه واستفدنا منه ما أنتم عليه من استقامة الأحوال، وبلوغ الآمال، وعرفتمونا بأنه بلغ سيادتكم.

إن عندنا حركة بحرية وبرية ومتهيئين لملاقاة صاحب الإيالة الشرقية، وتحيرت سيادتكم من وقوع هاته الأحوال وطلبتم منا أن نعرفكم عنها تفصيلاً لا إجمالاً، فتعلمون رعاكم الله أن قبل هذا الكتاب عرفنا السيادة بجواب مضمونه أن هذه الأخبار وردت علينا من سائر الأقطار وانكتبت [كذا] في

الكزطات [المذكرات] عند القناصل متحققين وقوعها من الحاصل، وعلى ما قيل أن الحامل لوالي مصر على ذلك أن عدو الله الفرانسيس أغراه على أخذ الوجاقات وسهل له الطرق والمسالك وتحملوا له [تعهدوا له] بأن يكونوا في عونه على تميم الغرض الذي طلب، ويستقل بالملك ويصير سلطان بر فركة العرب بعدما التزموا بأن يمدوه بجميع ما يحتاجه من آلة الحرب والعساكر، ويوجه معهم ابنه إبراهيم باشا ليمكنوه ولاية الجزائر، فلما سمعنا بذلك شرعنا في تجهيز الأمحال وتحضير ما يلزمنا من آلة الحروب والقتال وبعثنا لكافة أهل أوطاننا بأن يقضوا لوازم السفر ويكونوا على نصيرة وحذر، فإذا قدر الله بقدومه علينا نعارضوه بعساكرنا في حدود العمالة ونذيقوه وبال أمره ويرجع خائباً إن شاء الله لا محالة، ونجاوزه بحول الله وقوته بفعله، وعلى كل حال فلا يحيق المكر السيئ إلا بأهله وإن هو اكتفى بمملكته وتأخر عن الجدال فهو المراد وكفى الله المؤمنين القتال ولا نسعوا [كذا] والله إلا في حقن دماء المسلمين ولا مرادنا أن [كذا] يكون بين الإسلام سيفين مختلفين، والفتنة نار وواقدها لا يكون إلا من الفجار.

وإن تشوقتم سيادتكم لكيفية أحوالنا فإننا في غاية التعب وضيق الخاطر والنصب خصوصاً بعدما سمعنا بأن الفرانسيس جمع جنوده ومتوجه لوجاقكم لا أبلغه الله مقصوده، ولا زلنا في شغل بال وتغير أحوال حتى اجتمعت بوليٍّ من أهل الكشف بكوا من الأسرار، وله إشارات ظاهرة تغني عن الإشهار، فسألته وأفادني عن سيادتكم ببشارة نرجوا من الله أن تكون أصح من النقش على الحجارة، وهم أنهم دمرهم الله يرجعون على غير طايل فلتقر بها عيناً ولتطب نفساً ولا تخشى بحول الله رهقاً ولا نجساً ولا شدة ولا بأساً، كيف لا وأنتم من فضل الله ما بجنودكم قلة، ولا في جيوشكم فلة، ولأبطالكم قناة شديدة المضارب ذكرها في المشارق والمغارب، وجهادكم خالص لله لا لقصد رياء ولا لطلب دنيا، بل ابتغاء مرضاة الله لتكون كلمته العليا، ونحن ما لنا قدرة نمدوكم بها إلا بصالح الدعوات منا، ومن جملة أهل وجوقنا في المساجد عند أثر [كذا] الصلوات كما نطلبوا [كذا] منكم ذلك في كل

الأوقات، وعلى الله القبول بجاه أكرم شفيع وأجل رسول، والمطلوب من سيادتكم أن تعرفونا بما يزيد عندكم من الأخبار لأننا في غاية الانتظار، وما تعرض للسيادة من حاجة عرفونا بها، ولكم الفضل ودمتم بخير وعافية وعيشة من الأكدار صافية والسلام. بتاريخ 24 من ذي القعدة سنة 1245هـ (1829م) من العبد الفقير لربه يوسف بن علي باشا طرابلس الغرب وفقه الله وأعانه آمين. (٨)

المصدر: ناصر الدين، سعيدوني. ورقات جزائرية ، مرجع سابق، ص 124-126.

الملحق رقم (4): رسالة ملك اسبانيا إلى الداي حسين

122- رسالة ملك أسبانيا إلى الداي حسين باشا (225)

" دون فرناندوس بنعمة الله ملك أسبانيا والسيسيلتين والهندين وأورشليم إلخ..."

أيها الهمام زعيم القوم كمال في حكام السياسة والحكم بمحروسة جزاير الغرب وما يليها. إذ أنني أظهر الرغبة التامة بإظهار حسن إرادتي وشوقي لحفظ الصلح والمسالمة مع جنابكم السامي ومع الجمهور الفتكم (كذا) فقد تحسن عندي إرسال من هو معلوم عندكم ومعروف لديكم وهو خديمنا القنصل العام دون بطرو ارتيس جي سوكارين الذي كان نزيلا عندكم زمان مستطيل. فقد أمرناه وقلدناه هذه الخدامة أن يزوركم ويهديكم من فايق وافر السلام مع التحيات القلبية وبيديه الخطاب بين أياديكم الكرم (كذا) في تحديد رابط الحب والوداد كما كان قديما ما بيننا وبينكم بالمسالمة الحسنة والمودة الصادقة وحسن السلوك ما بين الجنسين. فإظهار مرادنا هذا يعلن ويثبت لديكم ما نحن عليه من حسن النية وصفاء الحب الصادق نحو جنابكم العزيز. ولا ريب عندنا بحسن القبول الذي تظهروه خديمنا القنصل المذكور أعلاه وتتذكرون بالرضا المبهج تلك الأزمنة الماضية بالصلح والمسالمة السالفة ما بيننا التي نرغبها وإياكم دواما بصفاء النية والصداقة الكاملة.

فالآن نقدم لكم حبنا الصادق ونطلب لكم من كرم البارك تعالى عن شأنه أن يمن عليكم بالسعادة وكامل الخيرات التي نرغبوها (كذا) مع كلما يوافقكم ويأولى (يؤدي) إلى قيام انتصاركم (كذا) والسلام.

حرر بمحروسة مدريد في 24 فبراير سنة 1824

المصدر: أنظر: جمال، قنان. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص370، 371.

الملحق رقم (5): التنظيم الاداري في الجزائر في أواخر العهد العثماني.

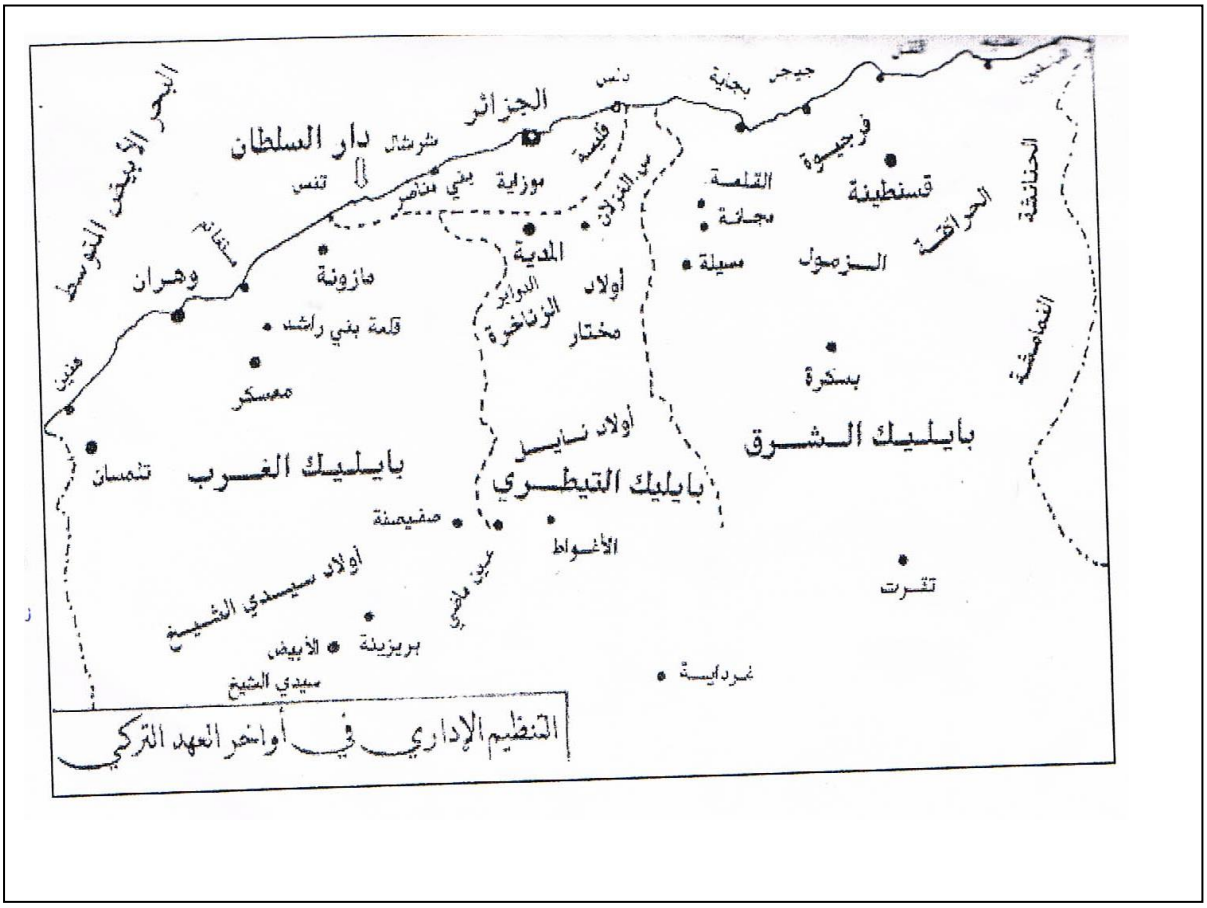

المصدر: صالح، عباد. المرجع السابق، ص 431.

الملحق رقم (6): نماذج من العملة الجزائرية سنة 1824م .

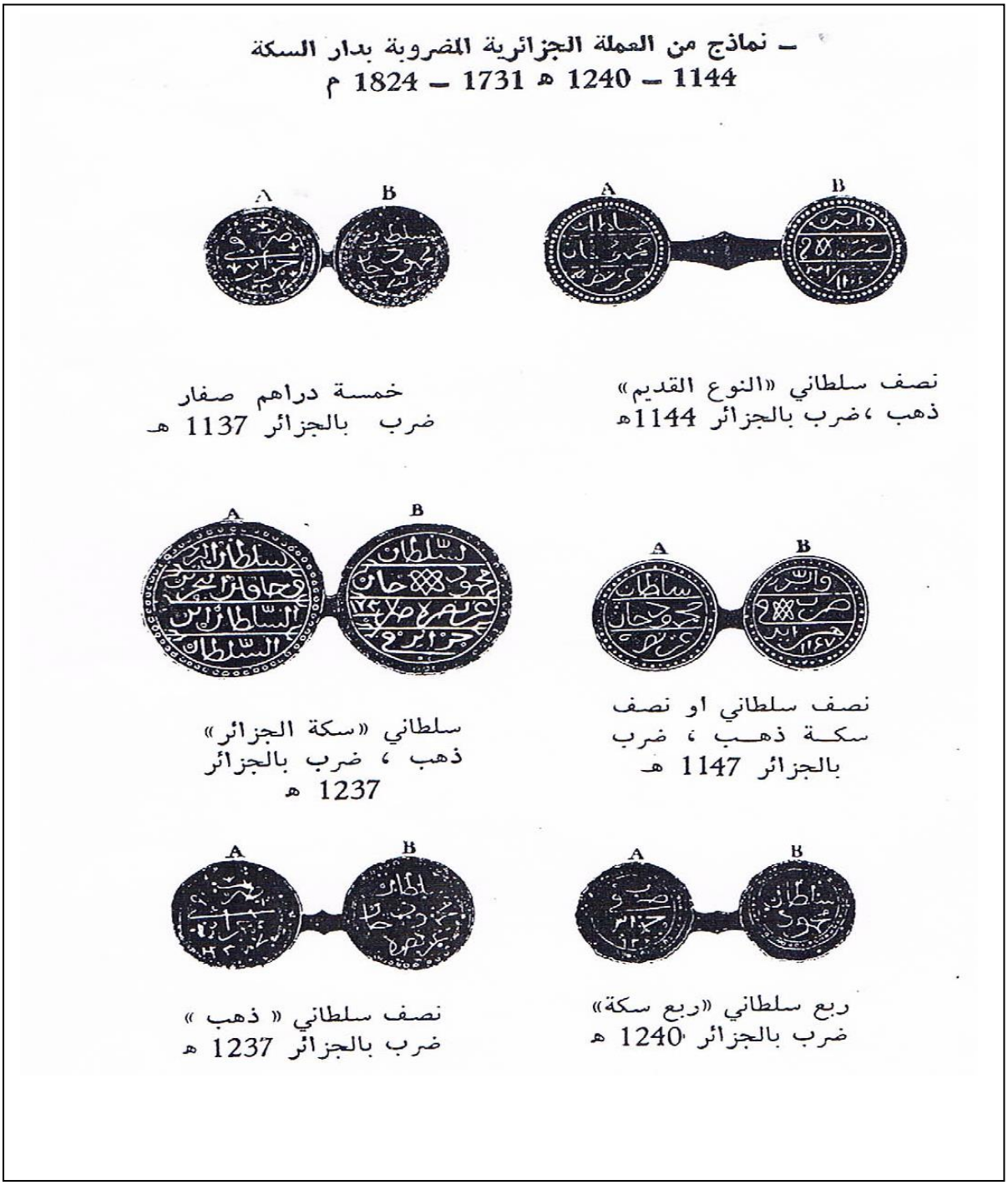

المصدر: ناصر الدين، سعيدوني. النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 338.

الملحق رقم (7):ضرائب القطاع الريفي بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر.

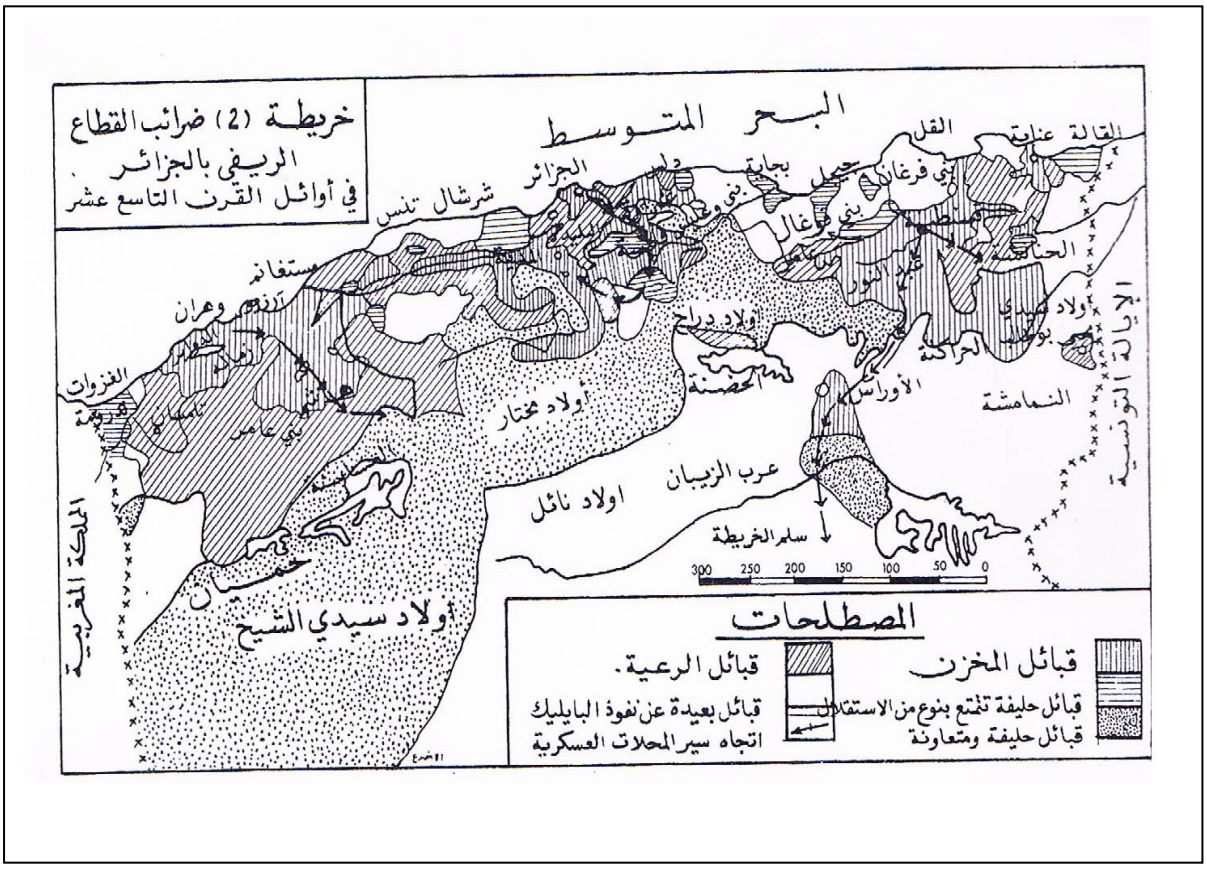

المصدر: ناصر الدين، سعيدوني. النظام المالي للجزائر أواخر العصر العثماني، مرجع سابق، ص 330.

الملحق رقم (8): خريطة توزيع السكان بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر.

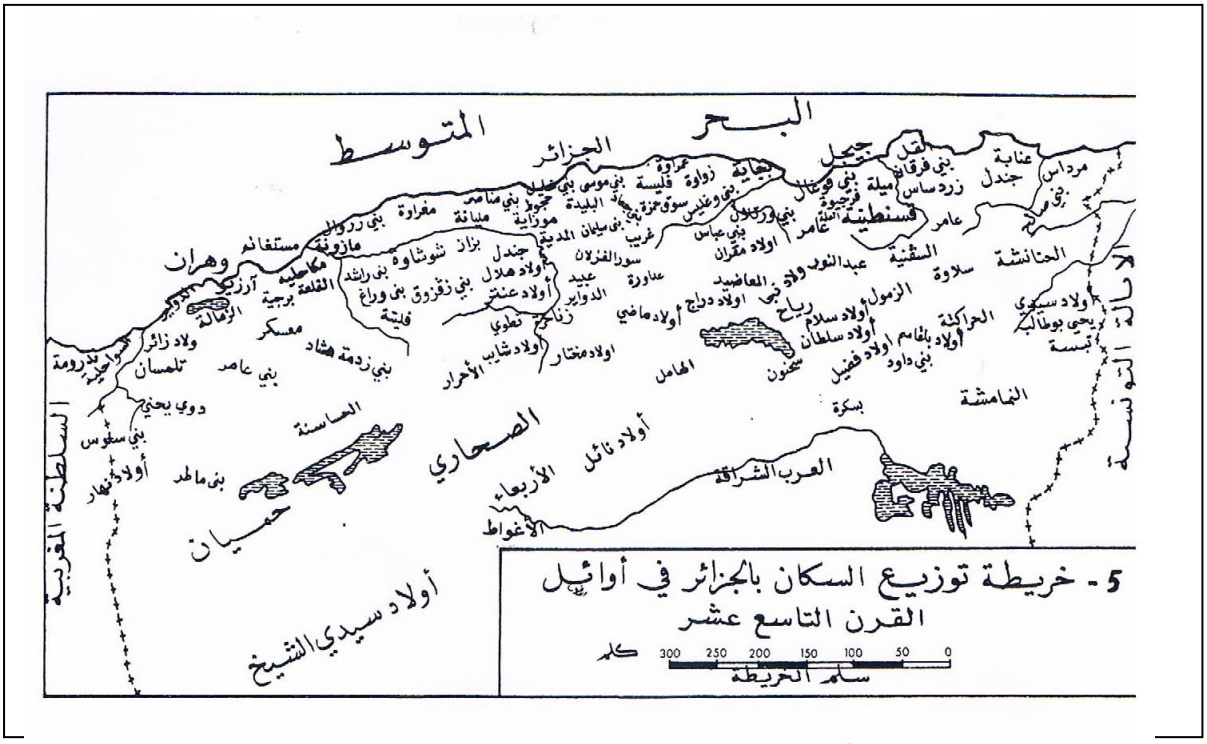

المصدر: ناصر الدين، سعيدوني. النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 338.

الملحق رقم (9): حادثة المروحة

7 - كوبان - حادثة المروحة، 29 اف با، 1827 .

المصدر: شارل أندري، جوليان. مرجع سابق، ص 57.

الملحق رقم (10): المنشور الفرنسي بالجزائر قبيل الإحتلال.

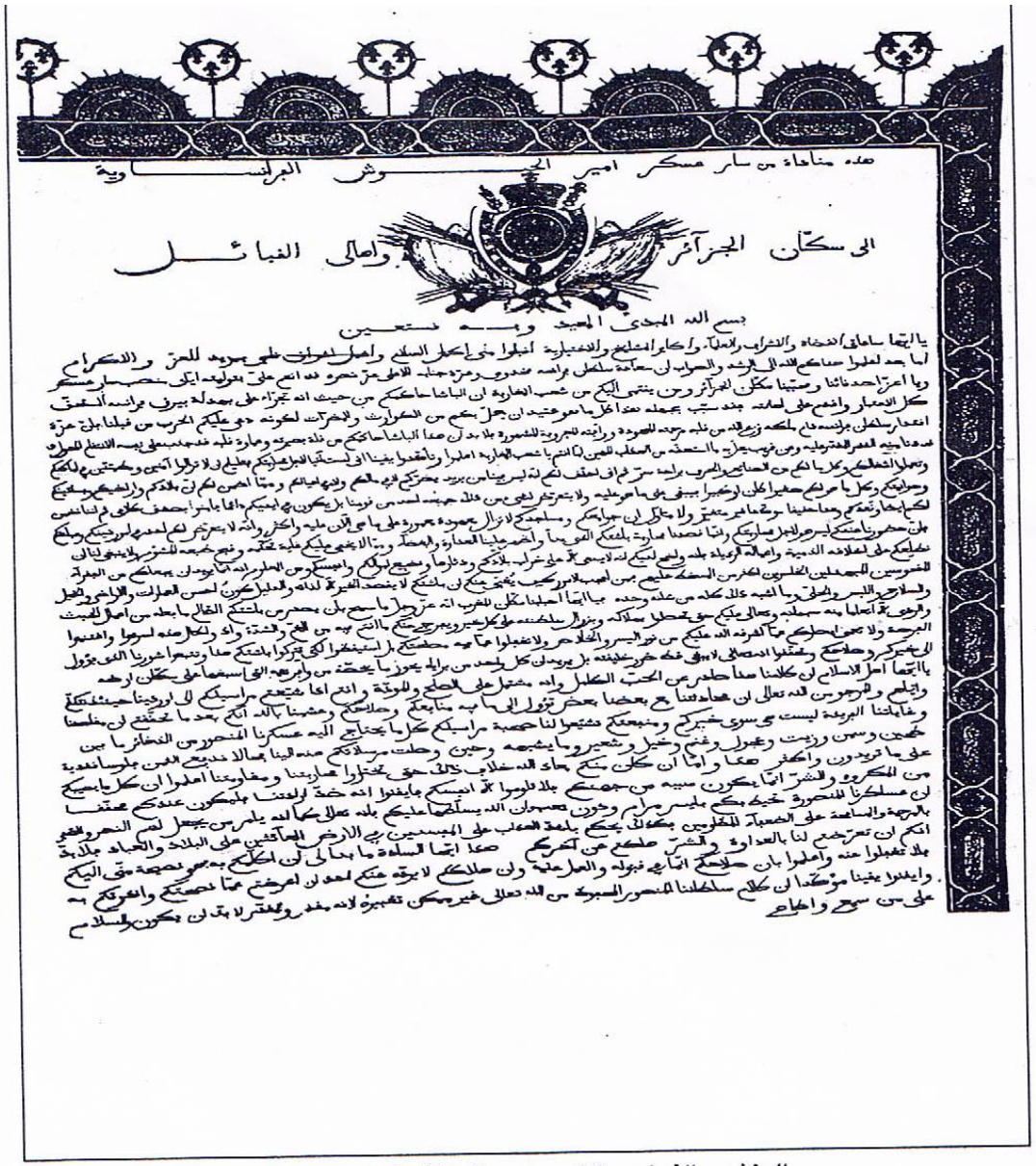

المنشور الفرنسي الذي وزع بالجزائر قبيل الاحتلال

المصدر: أحمد الشريف، الزهار. مصدر سابق، ص 221.

الملحق رقم (11): نموذج من رسائل الداي حسين إلى بعض أعيان الجزائر

2 - رسائل الداي حسين الى بعض أعيان الجزائر[1]

الحمد الله وحده والصلاة والسلام على رسولنا محمد.

الى حضرة الوالي الصالح الشيخ سيدي علي بن عمار المعروف باسم عروج، السلام عليكم ومنحنا الله وإياكم رحمته ومقاما في الجنة آمين ولطف الله بكم رب العالمين.

كيف حالكم صديقي العزيز وكيف هو موقفكم من أناس هذا الزمان فمنذ خروجي من الجزائر لم تصلني أية رسالة من طرفكم وأنني أترقب بشغف جوابكم. وأنني أدعو الله دائما أن يلاقينا في ساعة سعيدة.

أطلب منك دعوة الخير فالله قادر على الاستجابة وإذا كنتم تريدون أن تعرفوا أين أوجد، فأنا أقيم في القرونة[2] وإنني أترقب بشغف شديد وصول ردكم بسرعة أشرح لي فيه جيدا حالة البلاد، وموقف سكانها وإنني أدعو الله أن يلاقينا بهم في القريب العاجل للأن قلبي يحترق شوقا الى رؤيتهم وبعون محمد رسول الله، يجب أن لا تخشوا شيئا فكل ما يحدث هو من عند الله وما هو مقدر لن يتغير أبدا. لا تتهاونوا ولا ترهقوا أنفكسم ولا تخشوا أحدا.

تقبل تحيات حسين باشا الذي كتبت باملائه ختم الله أيامه بخير انكم ستلاحظون أن سيدنا ومولانا قد وقع هو بنفسه على هذه الرسالة ولكن لم يرد أن يضع عليها خاتمه.

صديقكم المخلص حسين باشا الداي الجزائر.

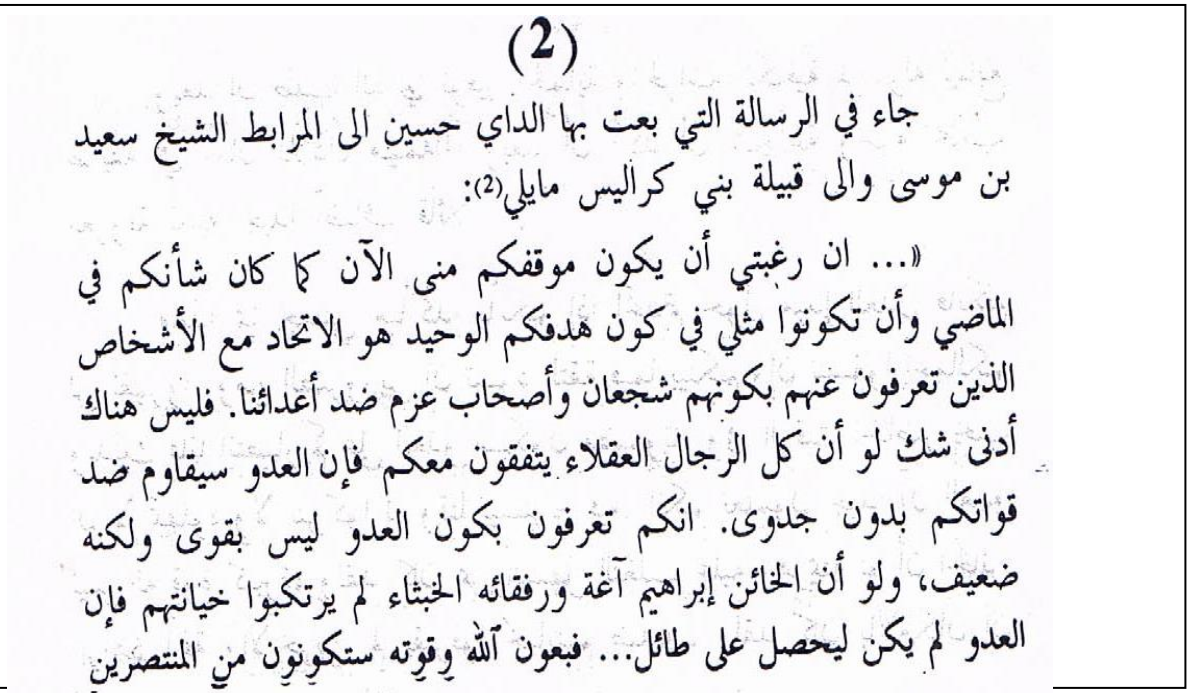

(2)

جاء في الرسالة التي بعث بها الداي حسين الى المرابط الشيخ سعيد بن موسى والى قبيلة بني كراليس مايلي[2]:

«... ان رغبتي أن يكون موقفكم مني الآن كما كان شأنكم في الماضي وأن تكونوا مثلي في كون هدفكم الوحيد هو الاتحاد مع الأشخاص الذين تعرفون عنهم بكونهم شجعان وأصحاب عزم ضد أعدائنا. فليس هناك أدنى شك لو أن كل الرجال العقلاء يتفقون معكم فإن العدو سيقاوم ضد قواتكم بدون جدوى. انكم تعرفون بكون العدو ليس بقوى ولكنه ضعيف، ولو أن الخائن إبراهيم آغة ورفقائه الخبثاء لم يرتكبوا خيانتهم فإن العدو لم يكن ليحصل على طائل... فبعون الله وقوته ستكونون من المنتصرين

حسين باشا[3]:

المصد ،

ص26، 27.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر باللغة العربية:

1. بفايفر، سيمون. **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، تق وتع: أبو العيد، دودو، الجزائر: دار هومة، 2009م.
2. الجزائري، أحمد. **كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر**، تق: صلاح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1962م.
3. خوجة، حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق: محمد العربي، الزبيري. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2008م.
4. الزبيري، محمد العربي، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة و بوضربة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009م.
5. الزهار، أحمد الشريف. **مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر**، الجزائر: دار البصائر، 2009م.
6. الزياني، محمد بن يوسف. **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تق: المهدي بوعبدلي، الجزائر: الشركة الوطنية، 1979م
7. سبنسر، وليم. **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع و تق عبد القادر، زبادية، الجزائر: دار القصبة، 2006.
8. شالر، وليام. **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824م)**، تع وتق: إسماعيل، العربي. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.
9. عبد القادر، محمد بن الأمير. **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر**، تح: ممدوح، حقي. بيروت: دار اليقضة العربية، 1964م، ط2.
10. فاقلييري، لورا فيشيا. **أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة**، تر: حميد، عبد القادر. تق: إيمانويل، باتاي. الجزائر: دار عالم الأفكار، 2013م.
11. محمد، محمود باشا. **ذريعة المروحة 1827 أو الإستيلاء على أيالة الجزائر**، تر: عزيز، نعمان، الجزائر: دار الأمل، 2013 م.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

12. أروين، راي. **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الولايات المتحدة، (1776-1816)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1978.
13. إسماعيل، حسن. سميح، أحمد. **الاستيطان اليهودي في الجزائر 1830 -1919**، ج1، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2014م.

14. إسماعيلي، زوليخة. **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، الجزائر: دزائر أنفو للنشر و التوزيع، 2013م.
15. بن أشنهو ، ع. **الدّولة الجزائرية في 1830- مؤسساتها في عهد الأمير عبد القادر**، تر: لعراجي، نور الدين. الجزائر: موفم للنشر، 2013م.
16. أورتايلي، إلبير. **إعادة استكشاف العثمانيين**، تر: بسام، شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012م.
17. البحراوي، محمد عبد اللطيف. **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808- 1839**، القاهرة: دار التراث، 1978م
18. بحري، أحمد. **الجزائر في عهد الدايات – دراسة للحياة الإجتماعية إبّان الحقبة العثمانية**، ج1، الجزائر: دار الكفاية، 2013م.
19. بحري، أحمد. **الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية**، ج 2، الجزائر: دار الكفاية، 2013م.
20. برنيان، أندري. (و آخرون)، **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر: اسطنبولي رابح (و آخرون)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 م.
21. بنور، فريد. **المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782- 1830م**، الجزائر: مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، 2008 م.
22. بوحوش، عمار. **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997 م.
23. بوعزيز، يحي. **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر: دار البصائر، 2009م.
24. التر، عزيز سامح. **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود، علي عامر . بيروت: دار النهضة العربية، 1989م.
25. جلال، عبد العاطي. **فرنسا في الجزائر**، الجزائر: دار ثالة، 2013م.
26. جوليان، شارل أندري. **تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الإستعمار 1827- 1871م**، الجزائر: دار الأمة 2008م.
27. الجيلالي، عبد الرحمان بن محمد. **تاريخ الجزائر العام**، ج3، الجزائر: دار الأمة، 2009.
28. حماش، خليفة. **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ج1، قسنطينة: منشورات جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية، 2013م.
29. حمداني، عمار. **حقيقة غزو الجزائر**، تر: لحسن زعدار، الجزائر: دار ثالة، 2015م.
30. خلاصي، علي. **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، الجزائر: دار الحضارة، 2007م.

31. خياطي، مصطفى. **الطب الأطباء في الجزائر العثمانية**، الجزائر: منشورات ANEP، 2013م.
32. درياس، لخضر. **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، الجزائر: دار الحضارة، 2007 م.
33. دودو، أبو العيد. **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830- 1855)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1989م.
34. الراسي، جورج. **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، بيروت: دار الجديد، 1997م.
35. الزبيري، محمد العربي. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري، في الفترة ما بين 1792 و 1830م**، دار الحكمة، م ، ط3 .
36. زروال، محمد. **العلاقات الفرنسية الجزائرية (1791- 1830م)**، الجزائر: منشورات دحلب، 1994م.
37. زوزو، عبد الحميد. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، (1830- 1900)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.
38. الساحلي، حمادي. **فصول في التاريخ و الحضارة**، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1992م.
39. سعد الله، أبو القاسم. **على خطى المسلمين**، الجزائر: عالم المعرفة، 2009م.
40. سعد الله، أبو القاسم. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الإحتلال**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982م، ط3.
41. سعد الله، أبو القاسم. **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، الجزائر: دار عالم المعرفة، 2009م.
42. سعد الله، أبو القاسم. **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م .
43. سعد الله، أبو القاسم. **مجادلة الآخر**، بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2006م،.
44. سعدي، عثمان. **الجزائر في التاريخ**، الجزائر: دار الأمة، 2013م.
45. سعيدوني، ناصر الدين. **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني في (1792-1830)**، ط3، الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2012 م.
46. سعيدوني، ناصر الدين. **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800- 1830**، الجزائر: 1979م.
47. سعيدوني، ناصر الدين. **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر: دار البصائر 2013م.

48. سعيدوني، ناصر الدين. **دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية**، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 2001م .

49. سعيدوني، ناصر الدين. **ورقات جزائرية. دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر: دار البصائر، 2009م، ط2.

50. السلماني، أحمد. **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، الجزائر: مطبعة دحلب، د. س.

51. السنوسي، أحمد الشريف الأطرش. **تاريخ الجزائر في 5 قرون**، ج1، الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2013م.

52. سيدهم، فاطمة الزهراء. **العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين 1790- 1830**. الجزائر: دار كوكب العلوم، 2013م.

53. شويتام، أرزقي . **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره (1800- 1830)**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2011م.

54. شويتام، ارزقي. **المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1519-1830م**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2009م.

55. شويتام، أرزقي. **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي-الفترة العثمانية 1519-1830م**، الجزائر:دار الكتاب العربي، 2016م، ط2 .

56. طوبال، نجوى. **يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، د ، ب: منشورات سيدي نايل، د.س.

57. عباد، صالح. **الجزائر خلال الحكم التركي**، الجزائر: دار الألمعية للنشر و التوزيع، 2013م.

58. عبد القادر، نور الدين. **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، الجزائر: دار الحضارة، 2006م.

59. عبيد، مصطفى. **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر**، الجزائر: دار المعرفة الدولية، 2013م.

60. العربي، إسماعيل. **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ط02.

61. عقاب، محمد الطيب. **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، الجزائر، دار الحكمة، 2000م.

62. أبو علية، عبد الفتاح. **الدولة العثمانية و الوطن العربي الكبير**، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2008م.

63. عمورة، عمار. **الجزائر بوابة التاريخ من قبل التاريخ إلى 1962م**، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2006م.

64. عمورة، عمار. **موجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار ريحانة، 2002م.

65. عميراوي، احميدة (و آخرون) . **آثار السياسة الاستعمارية الاستطانية في المجتمع الجزائري 1830 – 1954م**، الجزائر: دار القصبة، 2007م.

66. عميراوي، احميدة. **وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال**، ليبيا: المكتبة الجامعية غريان، 2003م.

67. عيدي، محمد. **صفحات من تاريخ الجزائر تبرز أصالة المجتمع الجزائري ودوره الهام عبر التاريخ**، الجزائر: دار الفاروق، 2013م.

68. عيساوي، محمد. شريخي، نبيل. **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871م**، الجزائر: مؤسسة شطيبي للنشر و التوزيع، 2015م.

69. غربي، الغالي (وآخرون). **العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات و الأبعاد**، الجزائر: دار هومة، 2007م.

70. غطاس، عائشة (وآخرون). **الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث، 2007م.

71. غلاب، عبد الكريم. **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والجزائر**، ج02، بيروت، دار الغرب الإسلامي، د.س.

72. فركوس، صالح بن نبيلي. **تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى نهاية الحكم التركي**، 1830م، ج1: دار ايد كوم، 2013.

73. فركوس، صالح. **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826- 1830)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

74. فركوس، صالح. **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، الجزائر: دار العلوم، 2002م.

75. فيلالي، عبد العزيز، **مدينة قسنطينة، دراسة التطور التاريخي و البيئة الطبيعية**، الجزائر، دار البعث، 1984م.

76. القاسمي، عبد المنعم. **أعلام التصوف في الجزائر من البدايات إلى الاحتلال**، الجزائر: دار الخليل القاسمي، 2006م.

77. قاصري، محمد السعيد. **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830-1962م)**، الجزائر: دار الإرشاد، 2013م.

78. قنان، جمال. **العلاقات الجزائرية الفرنسية،** المجلد الثاني، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2009 م.

79. قنان، جمال. **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830- 1914م)،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

80. قنان، جمال. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830،** الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987م.

81. كوران، أرجمنت. **السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر،** تر: عبد الجليل، التميمي، تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970م.

82. لعرج، عبد العزيز محمود. **الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر في العصر التركي،** الجزائر، المؤسسة الوطنية، للكتاب، 1990م.

83. محرز، عفرون. **مذكرات ما وراء القبور،** تر: الحاج مسعود، مسعود، ج1، الجزائر: دار هومة، 2008م.

84. مختار، محمد. **مدينة المدية عبر العصور في تاريخ المدن الثلاث (المدية، مليانة، الجزائر)،** تع: عبد الرحمان، الجيلالي. الجزائر: 1972 م.

85. المدني، أحمد توفيق. **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و اسبانيا (1492-1792م)،** الجزائر: دار البصائر، 1986م.

86. مروش، المنور. **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني إلى القرصنة، الأساطير، الواقع،** ج2، الجزائر: دار القصبة، 2009م.

87. مريوش، أحمد (وآخرون). **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني،** الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954م، 2007م.

88. مريوش، أحمد (وآخرون). **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني،** الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م.

89. مسعودي، أحمد. **الحملة الفرنسية على الجزائر و المواقف الدولية منها (1792- 1830)،** الجزائر: دار الخليل، 2013م.

90. معوشي، أمال. **يهود الجزائر الاحتلال الفرنسي 1830 – 1870،** الجزائر: دار الإرشاد، 2013م.

91. موساوي القشاعي، فلة. **الواقع الصحي، والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني و أوائل الإحتلال الفرنسي، 1518- 1871م،** د. ب، منشورات بن سنان، د. س.

92. مياسي، إبراهيم. **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962م**، الجزائر: دار هومة، 2007م.

93. الميلي، مبارك بن محمد. **تاريخ الجزائر في القديم و الحديث**، تق: محمد الميلي، ج03، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964م.

94. نايت مولود، قاسم . **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج 02، الجزائر: دار الأمة، 2008م.

95. هلال، عمار. **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1995م.

96. هلايلي، حنيفي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815- 1830**، الجزائر: دار الهدى، 2007م.

97. هلايلي، حنيفي. **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الآيالة 1815- 1830**، الجزائر، دار الهدى، 2007م .

98. هلايلي، حنيفي. **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر، دار الهدى، 2008م.

99. هلايلي، حنيفي. **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، الجزائر: دار الهدى، 2007م.

100. وولف، جون. ب. **الجزائر و أوروبا (1500- 1830)**، تر: أبو القاسم، سعد الله، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.

ثالثا: مقالات الدوريات والمجلات:

101. بوعزيز، يحي. الحالة الاقتصادية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر، **مجلة الثقافة**، العدد 80- 1984م.

102. زوزو، عبد الحميد. هدنة 1810م و معاهدة 1813م بين الجزائر و البرتغال، **مجلة التاريخ**، العدد 11، جامعة الجزائر، 1981م.

103. الزين، محمد. نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، العدد 17، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012م.

104. سعيدوني، ناصر الدين. الحصار البحري على السواحل الجزائرية (1827- 1830م)، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 05، تونس: 1976م.

105. سعيدوني، ناصر الدين. موظفوا الأيالة الجزائرية في أوائل القرن 19 صلاحياتهم الإدارية، **مجلة المؤرخ العربي**، العدد 31، 1987م.

106. عميراوي، احميدة. الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م وردود الفعل حوله، **مجلة سيرتا**، العدد الثالث، جامعة منتوري، قسنطينة، 1920م.

107. محمد، أشرف صالح. سيد المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي، **مجلة أماراباك**، المجلد 4، العدد 07 ، د. س.

108. المشهداني، مؤيد محمود حمد. سلوان رشيد، رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830م، **مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**، المجلد 05، العدد 16، جامعة تكرت 2013م.

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

109. بوغدادة، الأمير. **مؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني – القضاء أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007-2008م.

110. خينش، وحيد. **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني –الجيش أنموذجا-** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015م.

111. رهيوي، رجاء. **دايات الجزائر صور و أبعاد (1671- 1830م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في التاريخ الحديث، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007- 2008م.

112. صحراوي، فتيحة. **الجزائر في عهد الداي حسين (1818- 1830)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2010- 2011م.

113. صغيري. سفيان ، **العلاقات الجزائرية الثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671- 1830)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011- 2012م.

114. غطّاس، عائشة. **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830م- مقاربة اجتماعية اقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ج1، 2000- 2001م.

115. لطرش، حنان. **السلطة و المجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ العثماني، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2005- 2006م.

116. محرز، أمين. **الجزائر في عهد الأغاوات (1659- 1671)**، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007- 2008م.

117. معاشي، جميلة. **الإنكشارية و المجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامة منتوري قسنطينة، 2007- 2008 م.

خامسا: أعمال الملتقيات والمؤتمرات:

118. آيت حبوش، حميد. **علاقة دايات الجزائر بالسلطة العثمانية** ، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي العلاقات الجزائرية التركية، ج01، الجزائر: مطبعة جامعة محمد خيضر، 18- 19 فبراير 2014م.

119. بخوش، صبيحة. **مظاهر من التعاون الجزائري التركي خلال عهد الدايات 1710- 1830**، السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي العلاقات الجزائرية التركية، ج1.

120. بوغدادة، الأمير. **دور الأتراك العثمانيين في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة (1520-1830م)، الجيش أنموذجا**، الملتقى الدولي الثاني حول العلاقات الجزائرية التركية، ج1.

121. شرفة، فريدة. **العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني**، المتلقى الدولي الثاني حول العلاقات الجزائرية، التركية، ج02.

سادسا:المعاجم و القواميس:

122. سعيدوني، ناصر الدين. **معجم مشاهير المغاربة**، تنسيق: أبو عمران، الشيخ، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995م.

123. شرفي، عاشور. **معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي**، الجزائر، دار القصبة، 2009م.

124. صابان، سهيل. **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، الرياض، مطبوعات الملك فهد الوطنية، 2000م.

سابعا:الكتب باللغة الفرنسية:

125. H-D de Grammont,**Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)** ; paris,1887

126. Julien, Ch.A.. **histoired l'Algérie contemporaine (1827- 1871)**. Paris. 1964.

127. Kaddache, Mahfoud . **L'algérie des algériens de la préhistoire à 1954**, Edirocher noir, algerie, 1998.

128. Lacques Fhilippe Laugier de tassy, **Histoir du royaume d'Alger**, paris, éd lousel, 1725.

ثامنا: المجلات باللغة الفرنسية

129. Marcel ,Emerit**. la situation économique de laégeance d'alger en 1830**, in R.A.N°2, Mars- Avril 1952.

130. Feraud Lucien charles : **Les Corpoeation des métiers a'Constantine avant coqutte français**, R.A.n16, 1972.

131. Abdeljelil ,Temimi.A.**lettre de la population algeroise au sultan selim en 1719**.revue de l histoire maghrebine.n05.1976. .